
KÖR
KUT.
M.
BY.



دعاء اعرابي الذي علمه ربه

يا من لا تنفعه طاعتي ولا تضره معصيتي تقبل مني
ما لا ينفعك واغفر لي ما لا يضرك يا من اذا وعد وفا
واذا توعد تجاوز وعفا اغفر لعبد ظلم نفسه واساء
اعوذ بك من بطر الغنى الٰهي خلقتني ولم اك شيا
ورزقتني ولم املك شيا وارتكبت المعاصي واني
مقر لك بذنوبي ان عفوت عني لا ينقص من ملكك
شيء وان عذبتني لا يزيد في ملكك شيء الٰهي تجد
من تعذب غيري ولا اجد من يرحمني غيرك
اغفر لي ما بيني وبينك بفضلك وكرمك
يا اكرم الاكرمين تمت الدعاء الاعرابي

١

الکتاب به عزیز

[redacted]

کتابه سید علی زاده

[redacted]

یا کبیکج

ظا	ظه	کـ	بک	ضـ	حـ
ظاهر	ظاهره	کذلک	بذلک	ضرورة	حینئذ
مهـ	مم	مع	صح	لانم	مسـ
مهنا	ممنوع	مرفوع	موضوع	للمسلم	مسلم
مسـ	مط	مطه	اح		لاغ
مسلم	باطل	باطله	احدیهما		لاغلو
مطـ	صف	مح	مـ		عـ
مطلوب	مزافلو	محال	مطلق		عرفت
مصـ	شـ	حص	حصـ		نا
مصنف	شارح	حاصل	حاصل		حینئذ

دوقوز



الحمد لله الذي اعرب تركيب الكائنات من مزج كاف ونون
وبنى الافلاك المرفوعة على الحركة والارض المخفوضة على السكون
والصلوة على سيدنا محمد المبعوث من سنخ البطحاء ومن صميم العرب
العرباء وعلى آله واصحابه مصابيح الانوار ومفاتيح الاسرار
ما ناحت الورقاء في الاوراق ولاحت الجوزاء في الآفاق وبعد
يقول العبد الضعيف المذنب اللهيف يعقوب بن سيد علي
عفا عنهما الملك العلي هذه فوايد قد قيدتها على شرح ديباجة
المصباح حين ما قرأ علي بعض اخوان لاجل الايضاح وقد كنت
قدما ايد وربما في ويجول في خيالي ان اتخذ له شرحا جامعا لغرر اصول
النحو وقواعده وحاويا لنكت مسائله وقواعده لما اني وجدته
مختصرا يحتوي على لطائف حقائق الكتاب ويطوي على دقائق لب
الالباب مع توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله
وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفصيله فاختلست فرصا من
اثناء التحصيل وشمرت لكشف معضلاته بالجد الجميل وضممت
الى تلك الفوايد ما يذلل صعابه الادبية ويسهل طريق الوصول
الى كنوزه المخفية هو دعا فيه فرايد بهية قد خلا عنها الضوء والاصباح

وفرايد

وفرايد شهية لن توجد في الافتتاح بل في المفتاح فجاء بحمد الله شرحا
شافيا بتباشر على نكته جاه الفواد وخلا وفيا بتعاشر ملحة
اناسي ارباب الرشاد شعر كلم كان الشهد من الفاظها جار
وان الطيب منها ساير وكان انفاس المسيح نسيمها اذ من
شذاه كل ميت ناشر وهذا مع اني بالقصور معترف ومن بحر الفتور
وكنت اقول بلسان كليل وجنان عليل شعر وكم من جو مرامي بنفيس ولي
وصف حلي وصف الفلوس وكم اجلو اجلاحسنا ومالي نصيب مثل ماشطة
العروس رضي بان تستوي في نصيبا بتسليم قضى باري النفوس والى الله
اتضرع ان يجعل ما الفته من هذا الدر النظيم خالصا لوجه الكريم مقربا
من رحمته في دار النعيم يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم
وها نشرع في تزيين السين والشين بمعونة الفيض من خزانة
رب العالمين بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه
جاد اي لا تصل الى تصوره بحقيقته كل من يجد في اكتسابه باي طريق كان
من النظر والرياضة وان وصل الى تصوره بوجه يميزه عما عداه وما قيل
ان حاد بالحاء المهملة على معنى انه لا يبلغ كنهه من اي بحث فليس بشيء
لخلوه عن حسن الفائدة اعني الاشارة الى عدم الوصول باي طريق كان
على ان فيه ايهام جواز التحديد بدون البلوغ الى الكنه وهو باطل

ولا تحصى اى لا تضبط عدد نعمة عاد فى الكشاف فان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
اى لا تضبط عددها فالاحصاء ههنا استعمل فى الضبط فقط على سبيل التجريد
كما قالوا فى قوله تعالى اسرى بعبده ليلا وجار اى صار متجرا اى تجار
عرفانه ارواح العالمين بكسر اللام والصلوة على من لم ير اى لم يبصر
فلا يقتضى الا مفعولا واحدا وهو قوله اثرا وهو بفتحتين ما بقى رسم
الشئ للكفر الا طمسه ومحاه من المحو عطف تفسيرى فى مختار الصحاح
الطموس الانمحاء من باب دخل وجلس وطمسه غيره من باب ضرب
فهو متعد ولازم ولا رسما عطف على اثرا ولا زائدة مؤكدة للنفى اى
ولم ير رسما من رسوم الكفر الا ازاله وعفاه فى مختار الصحاح عفى المنزل
اندرس والمحى وعفته الريح يتعدى ويلزم وبابهما عدا يعدو وعدوا انتهى
فهذه القرينة مؤكدة لا عطف عليه بحسب المعنى محمد بالجر المبعوث بالهدى
اى بالاهتداء او بالهداية للناس فان الهدى يجى لازما ومتعديا والنور
اى بالنور الذى كان يتلألأ فى جبهته وبنور الاسلام الذى طلع
على الخلق فرفع عنهم ظلمة الكفر المنشرح بيمن مقدمه بالفتح والسكون
مصدر ميمى من قدم اى محمد الذى ينشرح ببركة قدومه بالرسالة
القلوب مرفوع على انه فاعل المنشرح المعتمد على الموصول والصدور
عطف على القلوب فالمنشرح بالجر صفة سببية لمحمد اى صفة جرت

على

على غير من هى له والصلوة على آله الكرام جمع كريم واصحابه
العظام جمع عظيم اما بعد فهذه اشارة الى الاوراق التى
كتبها اشارة ذهنية او حسية بناء على ان الديباجة هذه متأخرة
عما كتبه كما هو الاكثر اوراق مكتوبة لاعراب ديباجة كتاب المصباح
فى المختار الصحاح الديباج اى الخدان فكان ما ذكر فى اوايل الكتب
خدها ووجهها فلذلك سمى بالديباجة مأخوذة من عرايب فوايد
المفتاح وابتداء انا اولا نصب على الظرفية اى قبل اعراب الديباجة
باية من كتاب الله تعالى تبركا وتيمنا وعرف الآية بانها طائفة من القران المبين
يتصل بعضها ببعض الى انقطاعها طويلة كانت او قصيرة اولها وآخرها
توقيفا وببيت بالجر اى ابتداء ببيت من الابيات ليفيد مهارة
وتمرنا اى حذاقة فى باب الاعراب واعتيادا عليه يقال مرن على الشئ
من دخل تعود واستمر عليه كذا فى مختار الصحاح معتصما حال
من فاعل ابتداء من الله بحبل الرشاد اى متمسكا بحبل الرشاد
كاينا من الله وقدم الحال اعنى من الله على ذى الحال المجرور وهو حبل
الرشاد وان لم يجز فى الاصح للتسجيع فى الافعال اعتصم بمعنى تمسك
وما وقع فى بعض النسخ حبل الرشاد بدون الباء لا يساعده كتب
اللغة التى اريناها فانه الهادى الى سبيل السداد بفتح السين

المهملة الاستقامة ومعتذرا عطف على معتصما بان تشغلني الى غير هذا
مبذول والعذر اى الاعتذار عند كرام الناس مقبول اما الآية
فقوله تعالى قال رب انى لا املك الا نفسى واخى قال فعل ماض
فاعله مستتر فيه راجع الى موسى ع م رب منادى حذف حرف ندائه
وحذف ياء المتكلم ايضا اجتزاء بالجيم والزاء المعجمة اى اكتفاء بالكسرة
فانهم قالوا ان ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى جاز اسكانه
وهو الاكثر فى الاستعمال اذ لم يلزم من اسكانه اجتماع الساكنين
وجاز فتحه كما جاز فى غير النداء وجاز حذفه ايضا اجتزاء بالكسرة
وهذا الحذف فى غير النداء قليل الا فى الفواصل والقوافى لان النداء
موضع تخفيف لان المقصود من الكلام هو غير النداء وانما هو المتوجه الى المخاطب
فيطلب الفراغ منه بالسرعة ليصل الى المقصود وجاز ابداله الفا
ايضا لانه نوع من التخفيف ولا يكاد يوجد هذا الابدال فى غير النداء
نحو قولهم يا ربا تجاوز عنى وعليه قوله عليه السلام انفق بلال بغير تنوين
اصله يا بلالى فحذف ياء وقلبت ياء المتكلم الفا واما ما روى مضموما
او منونا على جعل بلال اسم جنس نحو لكل فرعون موسى فليس مما نحن
بصدده لكن ينبغى ان يعلم ان حذف الياء وقلبها الفا فى المضاف
الى ياء المتكلم انما يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال

فى يا عدى يا عدو بحذف الياء ولا يا عدوا بقلبها الفا هذا ما قالوه فعليك
فانه يفصل فى مواضع شتى ومحل رب بدون الياء المحذوفة منصوب
لانه مفعول به لان معناه اريد او اعنى رب يا رب مع ساقتها اى
آخرها ونهايتها يقال ساقة الجيش اى مؤخرها يعنى قوله يا رب مع قوله
انى لا املك الا نفسى واخى فى محل النصب لكونه مقول القول هكذا قيل
لكن فيه نظر لان الجملة التى لا تقع موقع المفرد لا يكون لها محل من الاعراب
لان الجملة مبنية لا يستحق الاعراب بنفسها فلم يكن لها حظ من الاعراب
الا من جهة قيامها موقع المفرد وهذا مشهور لا شهرة بالقمر ما يتغير
به لا شك فيه وهذه الجملة اى جملة يا رب مع ساقتها ليست بواقعة
موقع المفرد لان مقول القول لا يكون الا جملة اى مقول القول الذى قصد به
الحكاية جملة محكية مستقلة ليست الا جملة ولهذا قالوا وجب كسر ان
بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكى تدبر وكذا اما وقعت
صلة لا يكون الا جملة قوله اللهم لفظ تعالى متصلة بالاستثناء فى الاكثر
لنفى الاثم والخطاء الحاصل بنفى الكلى او اثباته والواقع خلافه نحو
ما جاءنى القوم او جاءنى اللهم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذنى يا رب
فان كلامى الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلامه عند المستمع
فكانه قال ايها المستمع اعلم انى ادعوا الله تعالى على كلامى انه

قوله اللهم اصله عند البصريين يا الله حذف حرف النداء
وعوض [illegible] الميم المشددة فى آخره
[illegible] لا يجمع بينهما عند الكوفيين يا الله
[illegible] حرف النداء
[illegible]

حق واستثناء صدق وقد يقال قد جرت العادة باستعمال هذا
اللفظ فيما في ثبوته ضعف فكانه يستعان بالله تعالى في اثباته واصله
يا الله امّ اي اقصدنا بالخير فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال وجعل
فعل الامر عوضا عنه واتصل به فصار اللهم الا ان يقال ان قال ههنا
بمعنى ذكر وبمثل هذا يؤول قولهم قولنا ضربا مصدر وغير ذلك لكن ح
لا يكون الجملة واقعة في مقول القول المذكور بل يكون مفعول ذكر والكلام فيها
اي في الجملة التي وقعت فيه بل جوابه الصحيح ان هذه الجملة واقعة موقع مفعول
قال والمفعول لا يقع الا مفردا يعني انا لا نسلم انها ليست بواقعة موقع
المفرد مطلقا بل باعتبار كونه مقول القول حكاية عن واقعة وجملة
واما باعتبار كونه في موضع المفعول فهو في موضع المفرد فبهذا الاعتبار
حكم بانه منصوب المحل لكن لا يخفى عليك ان قول ذلك القائل في محل
النصب لكونه مقول القول يأبى عنه هذا واعلم ان الحق عند بعض
الجملة الواقعة مقول القول في محل النصب لهذا عدوها احدى الجمل
السبع التي لا محل لها من الاعراب حين قسموا الجمل الى ما لا محل لها
من الاعراب والى ما لها محل من الاعراب ويشعر بذلك قولهم
ان مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون لفظا منصوبا الا اذا كان
مصدرا كقولك قلت قولا حقا لان القول مصدر بمعنى الحكاية مثلا اذا

قال شخص الله اكبر ويقول آخر في جوابه قلت قولا حقا فان معناه الله اكبر وهذا
الكلام حق فقولك قولا حقا يدل على هذا المجموع ولهذا جاز ان يكون
مفردا انتهى كلامه واما وجه ان المفعول لا يكون الا مفردا فلان المفعولية
وكذا الفاعلية انما تطرءان على الاسم الذي من اقسام الكلمة والكلمة لا تكون
الا لفظا مفردا لا جملة فح يستقيم الكلام وتحصل المرام بفتح الميم المطلب رام
الشيء اذا طلبه كذا في شرح جمال الدين للكشاف وكذا اي ككون القول
المذكور منظورا فيه قول النحاة ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من
اسم وفعل منظور فيه ايضا فانه منقوض بالمنادى نحو يا رب فانه كلام
مع انه مركب من حرف النداء واسم هو المنادى لان المنادى هو الاسم
المطلوب اقباله باحدى حروف النداء ففي قوله منقوض بالمنادى نوع تسامح
قوله وجوابهم مبتدأ وخبره قوله مزيف اي جواب النحاة بان حروف النداء
في تقدير الفعل كلام حيث قال لان معناه اريد او ادعو ربي فيكون مركبا
من اسم وفعل مزيف مبطل بانه لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق
والكذب لان الفعل الذي قدر به النداء مثل اريد وادعو واعني كذلك
اي يحتمل لهما لكن يمكن ان يقال نصرة لهم نصب على انه مفعول له لهم ح للملاز
في قوله لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب ممنوعة وانما تصدق
تلك الملازمة ان لو كان الفعل المقدر به النداء اخبارا وهو ممنوع لم لا يجوز

ان يكون ذلك الفعل المقدر به النداء من الصيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء
كالفاظ العقود جمع عقد بالفتح كالبيع والنكاح والعتق وغيرها كبعت
واعتقت وتزوجت فانه اى لفظ بعت وكذا نظايره مشترك بين الاخبار
والانشاء فان بعت مثلا يستعمل لانشاء البيع تارة اى مرة وللاخبار
عنه اخرى صفة لمحذوف اى تارة اخرى في مختار الصحاح يقال فعل تارة بعد
تارة اى مرة بعد مرة والجمع تارات وتير كعنب وربما قالوا فعله تارا
بعد تار بحذف الهاء انتهى واما انتصابهما فاما على الظرفية او على
المصدرية على قياس ما قيل في قولك ضربته مرة وكذا لفظ ادعوا يستعمل
تارة لانشاء النداء اى لابتدائه واثباته بهذا اللفظ وتارة اخرى للاخبار
عن الدعوة الآتية فلا بأس لنا ان نذكر ههنا معنى الانشاء والاخبار ارشادا
للمتعلم وهو ان كل كلام اما لاظهار مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قايم فانه
وضعه لاظهار مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذا في قولك بعت اذا اردت
به الاخبار يكون لاظهار مدلوله وهو اى مدلول بعت صدور البيع منك
في الزمان الماضي وان كان لاثبات مدلوله عطف على قوله لاظهار مدلوله
فهو الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله
وهو طلب صدور الضرب من المخاطب وكذا بعت اذا اردت
البيع الحالي يكون لاثبات صدور البيع منك الآن قالوا هذا اللفظ

مبني على الفتح بناء لازما اما لمشابهته الاسم الاشارة لان قولك
الآن معناه هذا الوقت على ما هو مذهب سيبويه واما لمشابهته
الحرف بلزومه في اصل الوضع صيغة واحدة فانها لا تثنى ولا تجمع
ولا تصغر ويكون في الاستعمال مع لام التعريف وساير الاسماء او المعربة يكون
في اول الوضع نكرة ثم يتعرف ويتنكر ولا يبقى على حاله فلما لم يتعرف فيه
بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيه كذا في شرح اللباب وهذا
المذكور من قولنا اما لاظهار مدلوله او لاثبات مدلوله معنى قولهم
الاخبار اثبات ما كان يريد ان قولهم الاخبار اثبات ما كان او نفيه وان
خرج عنه ظاهر الاخبارات الاستقبالية والحالية لكن يتناولها في التحقيق
لان معناه هو هذا المذكور بعينه وذلك لان معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان
انه اثبات ما ثبت وتحقق في نفس الامر من النسب في احد الازمنة
الثلثة فيدخل فيه نحو يضرب حالا واستقبالا او تقول انه ليس من قبيل
التعريفات المساوية من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم كثيرا ما
يكتفون بذكر البعض عن الكل وههنا كذلك او نفيه عطف على اثبات
اى نفي ما ثبت على المعنى المذكور فيدخل نحو لا يضرب وما يضرب والانشاء
اثبات ما لم يكن اى لم يوجد بعد طلب الفعل في الامر وطلب تركه في النهي فانهما
لا يحصلان الا بلفظ الامر والنهي وهذا اللفظ موضوع له هذا اى قولنا اما

موجود

لاظهار مدلوله اولاثبات مدلوله معنى قول اهل المعاني اي قول علماء علم المعاني
والبيان لما ان يكون لنسبة الكلام خارج تطابقه اي تطابق تلك
النسبة لذلك الخارج اولا تطابقه فخبر والا اي وان لم يكن لنسبة الكلام
خارج تطابقه اولا تطابقه فالا ههنا ليست حرف استثناء بل مركبة
من ان ولا فانشاء بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين
الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك
فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد ان يكون بينهما نسبة
ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة
الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية
بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة
الكلام الواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار
عن البيع الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد
مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته
له بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فالبحث
طويل الذيل اي كثير الاطراف والجوانب قوله فيه اي في معنى الاخبار
والانشاء متعلق بذيل البحث وانما اخره للمشاكلة بقوله ما نحن فيه في قوله
فالاولى الرجوع الى ما نحن فيه اعراب الآية الكريمة فان في اني حرف من حروف

من بيان صح

المشبهة

المشبهة بالفعل ومحل ضمير المتكلم فيه نصب لكونه اسم ان لا املك لا حرف نفي
املك فعل مضارع منفي بلا فاعله مستتر اي منوي فيه وهو انا الا حرف الاستثناء
ههنا وانما قال ههنا لما عرفت انه قد يكون مركبا من ان ولا وكذا قد يكون
صفة كغير حملا عليه نفسي ضمير المتكلم فيه مجرور محلا لاضافة النفس
اليه والنفس المضاف الى ياء المتكلم منصوب تقديرا بلا املك هذا على راي الشيخ ابن
الحاجب واما على مذهب بعضهم فمنصوب محلا وللاشارة الى المذهبين
قال فيما سبق ومحل رفع منصوب والاستثناء ههنا مفرغ بحذف المستثنى
منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء او نفسا من النفوس الا نفسي واذا كان
الاستثناء مفرغا يعرب ما بعد الا بحسب العوامل في الصحاح لكن عملك
بحذف ذلك اي بقدره وعدده وكلمة حسب اذا كانت مجرورة بحرف الجر
فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما يسكن في ضرورة الشعر على الوجه
الاول فالعامل ههنا وهو لا املك يقتضي النصب فيكون منصوبا به بانه مفعوله
وانما سمي هذا الاستثناء اي المستثنى مفرغا لانه فرغ بضم الفاء مجهول فرغ
بالتشديد بدله اي نسي ترك النسيان للمستثنى العامل الذي قبل الا
فتسميته بالمستثنى المفرغ على ما قالوا مجاز مرسل من قبيل اطلاق
العامل على المعمول اذ المفرغ في الحقيقة هو العامل لحذف المستثنى منه
وجعل اعرابه اي اعراب المستثنى منه لما بعد الا اي للمستثنى وسمي اي

فيه صح

ما بعد الا باسم المستثنى منه من الفاعل والمفعول مجازا مثلا اذا قلت ما جاءني
الا زيد حكمنا بانه فاعل جاء وهو في الحقيقة بدل من الفاعل المقدر بدليل
جواز ما قام الا هند امتناع ما قام هند ومما ينبغي ان يعلم ان الاستثناء
المفرغ يجيء في معمولات الفعل لا في المفعول مع تقول ما ورث الا زيد
وان نظن الا ظنا وما ضربته الا تأديبا وما امتلاء الاناء الا ماء ولا تقول
لا تمش الا وزيدا ومحل الجملة الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما عمل
تلك الجملة فيه وهذه عبارة مشهورة فيما بين المعربين لكن فيها مسامحة
اذ الجملة ليست بعاملة رفع لكونها خبر ان وان مع اسمها وخبرها من مقول
القول اي جزء من مقول القول ولا محل له من الاعراب لان الكاين في محل
النصب على ما قيل هو مجموع المقول لا جزؤه على ما صرحوا عليه واخي
يحتمل وجوها الاول ان يكون مرفوعا تقديرا والواو فيه للعطف وفيه
اي في الوجه الاول وجوه ايضا نصب على المصدرية فانه من المقابل
التي يجب حذف فعلها مثل سقيا ورعيا اي آض ايضا
اي رجع رجوعا اما ان يكون مبتداء محذوف خبره اي واخي لا يملك
الا نفسه او خبر مبتداء محذوف اي ومثلي اخي وانما حذف المبتداء
او الخبر بقرينة سوق الكلام او عطف على محل اسم ان فان قلت
كيف يعطف على اسم ان المفتوحة والكلام في كونه مرفوعا قلت

محذوف

المقنا

المقنا مقدر اي على محل اسم ان المعتبر قبل دخوله عليه وفيه اشارة الى ما اختاره
بعض النحاة من المعطوف يعطف على محل اسم وحده لا على مجموع ان مع اسمها
كما قال البعض او عطف على فاعل لا املك انما قال لوجود الفاصل لانهم
قالوا لا يجوز العطف على ضمير المرفوع المتصل بالاستقباح عند البصريين
بناء على ان الضمير المرفوع المتصل صار كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا
فمن حيث انه متصل لا يجوز انفصاله وتكلمه مستقلا واما معنى فمن حيث ان الفاعل
كجزء من الفعل اذ لا بد للفعل منه فلو عطف عليه كان كما لو عطف بعض حروف الكلمة
اذا اكد بمنفصل او بفاصل بفاصل قبل العطف او بعده فيجوز من العطف
عليه بالاستقباح لانه اذا اكد بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث
الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع الاستقلال
هذا لكن بقي البحث في هذا الجواز كيف ولو اكد وحده كان كما يؤكد بعض حروف
الكلمة ويؤيد ما قلنا ما ذكره بعض المحققين في حواشي حاشية الشريف لشرح
المطالع فارجع اليه وكذا اذا وقع الفصل يحصل طول الكلام وطول الكلام
قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو حضر القاضي امرأة بحذف
تاء التأنيث من حضرت والحافظو عورة بالنصب بحذف نون الجمع
من الحافظون فاختاره جالس بواجب اولى او فاعل فعل محذوف
اي ولا يملك اخي الا نفسه او نفسه او يضران ويقدر له الخبر بدليل عليه ان الكلام

على ع

فى كون اخى مرفوعا اللهم الا ان يقال المضمر ان المخففة الملغاة عن العمل على ما هو
الاغلب لفوات الشبه اللفظي بالفعل تقديره وان اخى لا يملك الا نفسه ليكون
عطف جملة على جملة فى لا املك والفرق بينه وبين الوجه الثالث ان العطف
فيه وان كان من قبيل عطف الجملة على الجملة على الاصح لكن ليس عطفا على جملة
اي لا املك على ما اشرنا اليه هذا هو المتبادر من قوله على جملة اى لا املك لكن
الظاهر من عدم التعرض لتقديره فى الوجه الثالث وتعرضه له فى الموضعين اى
فى هذا الوجه وفى رابع وجوه النصب انه سيأتى ان يذهب الشارح الى ما ظن من انه
من قبيل عطف المفرد على المفرد الثانى ان يكون الواو للحال ويقال لها واو الابتداء
ايضا فيكون ما بعده وهو خبر مبتدا محذوف ويفرق هذا الوجه عن الوجه
الاول بان لا يكون اخى ههنا معطوفا على شئ وفيه اى فى وجه الثانى
وجوه ايضا الوجهان الاولان مع الحسن وهو ان يكون فاعل الفعل محذوف
ولو قال بدل قوله الثانى الخ او الواو للحال عطفا على قوله والواو للعطف
وجعل الوجه الثانى كونه منصوبا والثالث مجرورا لكان احسن ترتيبا او
اضبط اقساما كما لا يخفى والثالث ان يكون منصوبا وهو على وجوه ايضا
لانه اما عطف على نفسى المنصوب على انه مفعول لا املك او عطف
على اسم ان اى على محل المنصوب المعتبر بعد دخول ان عليه او مفعول معه
على ان يكون الواو بمعنى مع لا للعطف ولو اخر هذا الوجه عن باقى وجوه

النصب

النصب او قدمه عليها لكان اولى كما لا يخفى ويضمر ان المشددة ويقدر الخبر
اى وان اخى لا يملك الا نفسه ليكون عطف جملة على جملة اى لا املك والرابع
ان يكون مجرورا والواو للقسم بفتحتين اى وحق اخى هذا منصوب للمعنى
لان فيه مضافا مقدرا او الواو للعطف وهو على وجوه ايضا لانه اما العطف
اخى على ضمير المجرور اعنى الياء المحذوف من ربى اجتزاء بالكسرة اى ورب
اخى او لعطفه على الضمير المجرور فى نفسى كذا قيل ولكن فيه اى فى هذا وهو كون
الواو للعطف على ضمير المجرور فى ربى او فى نفسى ضعف يعلم فى موضعه فانهم
قالوا ان العطف على الضمير المجرور لا يكون الا باعادة الجار سواء كان الجار
حرفا نحو مررت بك وبزيد او اسما كما فى الاية المذكورة وذلك لان المجرور متصل
بالجار بشدة اتصال فالعطف على الضمير المجرور يكون بمنزلة العطف
على بعض حروف الكلمة وليس منفصل حتى يؤكد وتاكيد بالمرفوع المنفصل
خلاف القياس او لعطف نفس المحذوفة على نفس المذكورة حملا على
حذف المضاف اى ونفس اخى وابقاء جاره عطف على قوله حذف المضاف
اليه على اعرابه الاول فانه كما يجوز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
فى الاعراب نحو واسئل القرية بالنصب اى اهل القرية كذلك يجوز
ابقائه على اعرابه الاول كقوله اى الشاعر وهو ابو داود اكل امرئ تحسبين
امرأ ونار توقد بالليل نارا اى كل نار والهمزة فى اكل امرئ للاستفهام الانكارى

وكل نصب على انه مفعول اول للتحسبين والباء فاعله عند الجمهور ونونه قد يضم
الدال الاصلية تنوقد يحذف احدى النائين وانما قال على وجه لان فيه وجها آخر
موانها مجرور معطوفة على اجزاء الاول بجملة الوجوه المذكورة في احتمى ثمانية عشر
هكذا في النسخ التي ارينا هاظر او الظاهر انه سهو من الناسخ اوحله الوجوه المذكورة
ههنا ليس السبعة عشر كذا اعراب هذه الآية في كتب التفاسير بعضه
نظر بنحا وبعضه تلويحا اي اشارة والله اعلم من كل عالم تحقيقها اي حقيقة الكلام
المذكور ولما فرغ من اعراب الآية الكريمة شرع في اعراب البيت فقال واما
البيت فقول ابي الطيب من طلب المجد فليكن كعلي يهب الالف وهو يبتسم
واعرابه من اسم موصول يجيء للعاقل غالبا على عكس ما مرفوع المحل للابتدائية
طلب فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى من صلته وسيجيء لك زيادة
تحقيق مباحث الصلة المجد مفعول طلب واعلم ان الاسماء منها ما هو عار
من معنى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء في خبره عند سيبويه ويدخل عند
اهل الحسن الاخفش لكن بالحمل على الزيادة فلا حذف بينهما في الحقيقة ومنها
ما لمشتمل عليه بتضمنه معنى الشرط وبمشابهته للشرط فالواقع خبرا عن الاول
يجب دخول الفاء عليه بخلاف الثاني وتلك المشابهة بان يكون ذلك المبتدأ
موصولا او نكرة موصوفة لابهامهما ككلمات الشرط والصلة والصفة
كشرط الكلمات الشرطية اوظرفا لتعلقه بالفعل على الاصح وصار الخبر كالجزاء الذي

يدخله الفاء وهذا دليل على انه ادنى من كلمات الشرطية وجواز ترك الفاء في
الخبر وكذا الموصوف بالموصول وبمجرد تلك المشابهة لا يكون مشتملا على معنى
الشرط بل اذا لم يوجد مانع عنه وموانعه ولعل وليت وحتى ولكن الابتداء
بغيران وان ولكن على راي صاحب اللباب اذا تقرر هذا فنقول قوله فليكن خبر
المبتدأ اعني الذي هو من بالفاء وانما كان بالفاء لان المبتدأ اسم موصول وصلته
فعل وكلما كان المبتدأ كذلك جاز دخول الفاء في خبره كما سيجيء بعد هذا
وعدلا وجاء وانما قال كان في فليكن بناء على ان المضارع مأخوذ من الماضي
والمستقبل منصوص كالمشتق منه فان قلت المناسب ان يقول في فليكن
اما تامة او ناقصة فلم لم يقل كذلك قلت بناء على ان التقسيم الى التامة
والناقصة قد اشتهر فيما بين المعربين بالنسبة الى كان دون غيره فان قيل
لم قال اما تامة مع ان كان مذكر قلنا نظرا الى التاويل بلفظة كان فان قيل
ما فائدة التاويل بلفظة بالتاء قلنا زيدت التاء في امثاله لتفيد وحدة اللفظ
فان كانت لفظة كان ناقصة فكعلي خبرها اي فليكن الطالب للمجد مماثلا
لعلي وان كانت تامة فكعلي حال من اسم كان ولو قال حال من فاعل كان
لكان اولى او صفة لمصدر محذوف اي كونا كالكون على انما قدر المصنف
ليستقيم المعنى يهب فعل مضارع فاعله مستتر فيه وهو عائد الى علي
وفيه نظر لان رجوعه الى علي لا يستقيم على تقدير كون الجملة خبر كان

بعد الخبر فالاولى ان يقول عابد ابي علي او ابي الطالب الالف انه مفعول يهب ومحل
الجملة الفعلية لما نصب على انه خبر كان بعد الخبر على تقدير الناقصة او على الحال من
علي على تقدير التامة على قول من جوز الحال من خبر الفاعل والمفعول او محلها رفع
على انه خبر مبتدا محذوف اي هو علي كرم الله وجهه يهب الالف ولو قال اي علي
يهب لكان اولى لئلا يلزم رجوع ضمير يهب الى الضمير انه هو او صلة حذف
موصولها اي كعلي الذي يهب الالف والصلة مع الموصول في محل الجر لكونها صفة
علي او جملة مستانفة وعلى هذين الوجهين الاخرين لا محل لتلك الجملة من الاعراب
لان الجملة التي وقعت صلة او مستانفة من الجمل السبع التي لا محل لها
من الاعراب ومعنى الاستيناف ان يقع جوابا عن سوال مقدر واشار
اليه بقوله يعني لما قال فكيف كعلي كانه قال قائل ما شانه اي امره وحاله
فاجاب بقوله يهب الالف وهو يتبسم الواو في وهو للحال وهو مرفوع
المحل على الابتداء ويتبسم خبره وفيه ما مر من رجوع الضمير الى الضمير
كما لا يخفى والجملة الاسمية اعني المبتدا مع خبره في محل النصب الحالية
وهذا القدر كاف من الاقوال والله اعلم بحقيقة الاحوال وقد حان اي قرب
وقت الشروع الى الكتاب هكذا وجدنا النسخ لكن المشهور تعديته الشروع
بفي دون الى ديباجة الكتاب اي المصباح بعون الله العزيز الوهاب
لكن لابد البتة الفراغ ومنه قولهم لابد من كذا كانه قيل لا فراق منه لانه

او لكلام من بيان امور اربعة كاينة في حث نفيح الطاء التحريض والاغراء طالبي النحو
قوله على على قراءة متعلق بالحث والقراءة على وزن الدراية مصدر قرا الكلام
الاول من تلك الامور الاربعة في اثبات وجوب قراءته بيانه اي بيان
ذلك الاثبات ان قراءة النحو واجبة لانها يتوقف عليها الواجب وكل ما يتوقف
عليها الواجب فهو واجب فقراءته واجبة اما بيان الصغرى اي المقدمة الاولى
وهي قوله انها يتوقف عليها الواجب فلان توحيد الواجب واجب بلا شبهة
وسواء توحيده الكامل النافع في الاخرة والاولى موقوف على تصديق
النبي عم الموقوف باجرفه تصديق على معرفة اعجاز نظم القران الموقوفة
تلك المعرفة على علم البيان الموقوف على علم النحو فالموقوف على الموقوف
على الشي موقوف على ذلك الشي فالتوحيد موقوف على قراءة النحو بهذه
الوسايط الثلاثة واما بيان الكبرى اي المقدمة الثانية وهي ان ما يتوقف
عليه الواجب فهو واجب فمعلوم في الاصوليين اي اصول الدين وهو علم
الكلام واصول الفقه فبعد بيان المقدمتين ثبت المطلوب وهو
وجوب قراءة النحو وعن عبد الله بن المبارك انه قال ان ابي مات وخلف لي
ستين الف درهم فانفقت منه ثلثين الف درهم في تعلم الفقه
وثلثين الثاني تعلم النحو والادب وليت الذي انفقته بتعلم الفقه
انفقته في تعلم النحو والادب فان النصارى كفروا بتحريف حرف واحد

من كتاب الله تعالى وجدوا في الانجيل مكتوبا اني انا الله ولدت عيسى من عذراء بتول امراة باكرة
اي منقطعة عن الازواج بتشديد اللام ولدت فقرا وانجبتها فكفروا الثاني من
تلك الامور الاربعة في تعريفه اي في تعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في شروعه وتحصيله
وهو ان يقال النحو علم بقوانين اي علم بالقضايا الكلية التي يتعرف احكام جزئيات
موضوعها منها يعرف بها تلك القوانين احوال التراكيب العربية من حيث الاعراب
والبناء والانصراف وعدمه نعلم من تعريفه موضوعه اي موضوع النحو وهو اي
موضوع العلم مطلقا ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية وهو هنا التراكيب
العربية اي الكلم الواقعة في التراكيب العربية فان الاعراب والبناء والانصراف
وعدمه وغير ذلك احوال تلك الكلم لا لنفس التركيب يرشدك اليه قوله كقولك
هذا الاسم معرب او مبني واعراضها الذاتية لها من حيث هي هي اي لذاتها
من الاعراب والبناء ولو قال من حيث هي هي او لما يساويه لكان اولى
واشمل لان العوارض الذاتية المبحوث عنها في العلم هي الاحوال
التي تلحق الموضوع لذاته بان يكون منشاؤها الذات او لجزئه المساوي له او
للخارج المساوي له في الصدق او في الوجود الاول كالتكلم للانسان
فان لكل من جزئيه دخلا فيه والثاني كادراك الامور الغريبة لجزئه
الناطق والثالث كالضحك له بالتعجب والرابع كالتورّب اللبي بالسطح المباين له في
الصدق والمساوي له في الوجود هذا فانه ينفعك في مواضع ستى ومسائله

اي مسائل النحو حمل هذه الاحوال الذاتية على هذه التراكيب اي كلماتها الواقعة فيها
كقولك هذا الاسم معرب او مبني وبهذا يندفع ما قيل من ان المثال لا تطابق
الممثل وغير ذلك من انه منصرف او غير منصرف وكونها وبرد عليه ان مسائل
العلم النحوي القضايا التي تطلب في ذلك العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها
بالبرهان والحمل الذي ذكره هو معنى البحث لا المسئلة ولعل جار الكتاب في
الاصل البحث عن حال ثم حرفه الناسخ الى ما ترى يدل عليه سوق الكلام فانه لما
ذكر في تعريف الموضوع البحث والاعراض الذاتية اراد ان يبين معناها فاشار الى بيان الاعراض
الذاتية بقوله واعراضها الذاتية الخ ثم ينبغي ان يقول والبحث عن هذه الاحوال
على التراكيب والمراد من الحمل الاثبات وما وقع من المسائل على صورة الشرطية
او الحملية السالبة فيرجع الى الحملية الموجبة واما الشرطية فبان باول بمثل
هذا ملزوم لذاك في المتصلة او مغاير له في المنفصلة واما السالبة
فبان يعتبر فيها سلب المحمول فتكون موجبة محمولها سلب والامر الثالث
من تلك الامور الاربعة في بيان الغرض من النحو وهو العصمة عن الخطاء
في المقال اي في التراكيب العربية حتى يكون ذريعة اي وسيلة الى معرفة علم
البيان ويكون هو وسيلة الى معرفة دقائق القران ويكون هي وسيلة اي تصديق
النبي عليه افضل الصلوة واكمل الرضوان في مضمار الصلاح الرضوان بكسر الراء
وضمها الرضاء ويكون هو اي تصديق النبي عم وسيلة الى توحيد الواجب

وبكسر صح

الذي هو رازق الانس والجان الانس بالكسر البشر الواحد والانسي بالكسر و
سكون النون وانسي بفتحتين والجمع اناسي والجان ابو الجن كما ان آدم
عليه السلام ابو البشر كذا في مختار الصحاح والمراد به الجن مطلقا وانما ذكر
الجان المثاكلة الرضوان كما مر في الامر الاول وعلينا ان نبين شرف
النحو ومرتبته اقتداء البعض المحققين فنقول شرف العلوم اما بشرف المعلوم
منه كالعلم الالهي واما بحسب براهين القاطعة كعلم الهندسية و
اما بفوايد الاجلة والعاجلة كعلم الفقه واما بكمال ما يحصل لصاحبه كعلم الخلاف
والنحو جامع لاكثرها فان كلام الله تعالى وكلام رسوله هم الدالين على ذاته تعالى وصفاته وعلى علم
الفقه النافع في الدارين وعلى غيرها انما يعلمان حق علمهما به واما مرتبة النحو فبعد اللغة
والتصريف وقبل الفقه والحديث والتفسير وغيرها والرابع من تلك الامور الاربعة الامر صح
في بيان سبب وضع هذا العلم وهو ان ابا الاسود الدولي الدلي بضم الدال
وكسرها اسم قبيلة وقيل علم لجد ابي الاسود وقيل اسم لرجل من اولاد كنانة
واليه نسب ابو الاسود لكن بفتح الثاني فيقال دولي بضم الدال وفتح الهمزة سمع
قاريا يقرا ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله ثم ذهب ابو الاسود
الدولي الى امير المومنين علي كرم الله وجهه اي ذاته واخبره بذلك المسموع
فقال امير المومنين رض هذا الغلط لمخالطة العجم الى العرب وكثرة باجر المولدين
بفتح اللام وهم الذين ولدوا في العجم وبالعكس فينا اي ولكثرة المولدين فيما بيننا

وقال علي رضي الله عنه تعليما له اقسام الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبا
اي اخبر واشعر عن المسمى اي عن الذات الذي وضع الاسم كزيد وعمرو وبكر
والفعل ما انبا عن حركة المسمى اي عن احواله التي تنسب اليه من الضرب
والموت والحسن وغير ذلك نحو ضرب زيد ومات عمرو وحسن بكر والحرف
ما اوجد معنى في غيره يعني ما دل على معنى في غيره اي معنى غير مستقل بنفسه
اي لا يحصل ولا يتعلق بنفسه بل مع ملاحظة الغير مثلا معناه في في قولنا
زيد في الدار هو الظرفية المخصوصة التي لا تتعقل الا بتعقل المتعقل
الذي هو حصول زيد فيكون ذكر المتعقل شرطا في دلالة الظرف على معناه بخلاف
الاسم كزيد وغيره من الاسماء اللازمة الاضافة فان ذو مثلا له دلالة
على معنى الصاحب من غير ذكر المتعلق وانما ذكر المتعلق ليحصل الغاية اي الغرض
من وضعه وهو جعله صفة لشيء لا لاجل ان دلالته على معناه مشروطة بذكر
متعلقه فاعلم ذلك واما الضمير في غيره في قولهم الحرف ما دل على معنى في
غيره فيعاد الى معنى وفي غيره متعلق بمحذوف في محل الجر على انه صفة معنى
اي معنى حاصل باعتبار تعلقه بالغير لا باعتباره في نفسه وكذا قولهم
الاسم ما دل على معنى في نفسه اي ما دل على معنى حاصل في نفسه
باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه الدار فيتمها في نفسها اي لا باعتبار
امر خارج من كونها في الوسط وقريبا من المسجد وغير ذلك الفاعل مرفوع

لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغنى عنه في الكلام فاختص بالرفع الذي هو
اقوى الحركات لكونه حاصلا بتحريك عضوين اي الشفتين وما سواه فرع عليه اي كل ما سوى
الفاعل من المرفوعات فرع على الفاعل و ملحق به على سبيل التشبيه و
التعريف فان المرفوعات الخمس اعني المبتدا مع خبره وخبر ان واسم كان واسم ما ولا
بمعنى ليس وخبر لا التي لنفي الجنس ملحقات بالفاعل من جهة ان يكون مسندا اليه او جزءا ثانيا
من الجملة كالفاعل او شبيها بالمسند بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول
كثيرا قد يكون واحدا فصاعدا الى خمسة والكثير ثقيل والنصب خفيف فاعطى له
طلبا للتعادل وما سواه من المنصوبات فرع عليه فان المنصوبات السبعة اعني الحال والتمييز
والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم ان واسم لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا بمعنى ليس
ملحقات بالمفعول من حيث انها فضلة في الكلام او من حيث المجيء بعد المرفوع
او من حيث التشبيه بالمفعول كاسم باب ان واسم لا التي لنفي الجنس قالوا انهما
مشبهان بالمفعول لان اخبارهما اذا كانت مشبهة بالفاعل كان اسماءهما
بالمفعول وفيه ما لا يخفى من الركاكة والمضاف اليه مجرور اي الجر الاصلي
للمضاف اليه اي بالحرف الجار او بالاضافة المعنوية لانه بين الفاعل والمفعول
ولهذا يقع فاعلا في المعنى مرة ومفعولا اخرى كما في اضافة المصدر مثلا
فاختص بالجر الذي هو متوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك ذهابا
بالمسلك التوفيق وما سواه كالمجرور بحرف الجر الزائد في المبتدا نحو بحسبك درهم

اوفى

او في الفاعل نحو كفى بالله شهيدا او المفعول نحو قوله ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
اي لا تلقوا انفسكم الى الهلاك وكالمجرور بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد
وحسن الوجه فيكون المجرور في اللفظ منصوبا او المرفوع في التقدير فهي فرع عليه
وملحقة بالمجرور الاصلي وقال علي رضي الله بعد هذا المقال لابي الاسود
اي خاطبه فان القول يستعمل بحروف متعددة يقال قال به اي حكم به وقال عنه
روى عنه وقال له اي خاطبه وقال عليه اي افترى عليه وقال فيه اي اجتهد فيه
انح هذا اي اقصد هذا المذكور واصرف همتك اليه فلهذا اي فلقول
علي رض انح هذا سمي هذا العلم نحوا تيمنا بلفظ الشريف وقيل
سمي به لان النحو هو الطريق والقصد وبهذا العلم يعرف الوصول
الى المقاصد بايراد الطرق المكتسبة من الالفاظ ويتيسر قصودها بذلك
العلم ونقل في بعض ذلك العلم الكتب هذه القصة هكذا روي عن ابي
الاسود الدؤلي استاذ الحسن والحسين رضي الله عنهما انه قال دخلت
على امير المؤمنين علي رض فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكرت
يا امير المؤمنين فقال اني سمعت في بلدكم لحنا اي خطا في الاعراب فاردت
ان اصنع اصنع كتابا في اصول العربية ثم اتيته بعد ذلك فالقى الي
صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله ثلثة اسم
وفعل وحرف والاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبئ عن

ولطاف ما انباعن معنى ليس باسم ولا فعل وقال نح هذا وتتبعه وزد فيه
ما وقع قال الى ابى الاسود فجمعت اشياء فعرضتها عليه وكان فى ذلك حروف
النصب ولم اذكر لكن فقال لم تركتها قلت لم احسبها منها فقال بلى هى منها فزدها
وحكى ان امراة دخلت على معاوية فى زمان عثمان فقالت ان ابى مات وترك
لى مالا ابنعزان فاستقبح معاوية ذلك فبلغ الخبر علياً رضه فرسم لابى الاسود بوضع
النحو فوضع ابو الاسود اولا باب ان وباب الاضافة ثم سمع ابى الاسود رجلا يقرأ
ان الله برئ من المشركين ورسوله بجر رسوله فصنف بابى العطف والنعت
ثم قالت له ابنته يا ابت ما احسن السماء فقال لها قولى ما احسن السماء
فانسى ذلك فصنف بابى التعجب والاستفهام واخذ منه النحو ابناؤه واخذ
منهم ابو اسحق الحضرى وعيسى الثقفى وابو عمرو بن العلاء واخذ الخليل بن احمد
من عيسى الثقفى واخذ من الخليل سيبويه وعلى بن حمزة الكسائى اخذ من عمرو
بن العلاء ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائى واخذ منه الفراء
ومنه ابو العباس ومنه محمد بن الانبارى كلهم كوفى وسيبويه واخذ منه
الاخفش وقطرب واخذ منه صالح الجرمى وبكر المازنى ومنهما محمد الملقب
بالمبرد وابو اسحاق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم ابو على
النسفى وابو على السيرافى وعلى الرمانى ومنهما ابو على الفارسى ومنه ابو الفتح
بن الجنى ومنه عبد القاهر الجرجانى كلهم بصرى ثم قيل لم يات بعد من

بعبابه

١٥

من يعبا به انتهى وهو المنقول عنه اى هذا الذى نقل عن على رضى الله عنه هذا مبتدا
خبره قوله اصل النحو ثم استنبط عنه العلماء الراسخون والفضلاء الكاملون على
ما فصلنا ابينهم الوثق كتابا كثيرة مفعول استنبط واستخرجوا منه احكاما طويلة
تسهيلا لتعلم العلم وتيسيرا لمن بعدهم وبعد الموصود اى المتشرف لاقتباس
من السروح المفصود **قال المصنف امام رحمه الله** اما كلمة متضمنة لمعنى الشرط
قيل لما اختلفوا فى اما فقال بعضهم انه اسم وقال بعضهم انه حرف قال الشارح
اما كلمة لتتناول كلا المذهبين وبحث ما فى شرح الضوء من ان النحاة بعد
اتفاقهم على انها حرف اختلفوا فى انها موضوعة للشرط او قائمة مقام ما
وضع له فذهب ابن الحاجب الى الاول وصاحب الكشاف الى الثانى والخلاف فى
انها اسم او حرف وليس بمشهور انتهى فلذلك اى لكونها كلمة متضمنة
لمعنى الشرط لزم دخول الفاء فى الخبر الواقع فى جوابها لزوما اكثريا لا كليا
اى ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو المتبادر بل الثبوت الاكثرى
اذ قد تحذف منه الفاء فى جوابها لوجود ما يدل عليه من التلويح والايماء
نحو قوله اما القتال لا قتال لديكم واعلم انه يمكن حمل كلامه على القياس الاقترانى
المثبت للزوم الفاء فنقول المدعى ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة
لمعنى الشرط وكل متضمن لمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابه ينتج من الشكل
الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا الاستدلال بالمؤثر على الاثر فهو اولى من الاستدلال

بلزوم الفاء على الظن بناء على ظهور لان اولى البراهين بالمطالب اليقينية الطريق الاول
واما الثاني فربما لا يفيد اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت الظن
فنقول المدعى انها متضمنة لمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة كانت لازمة لجوابها
لكنها لازمة له فيكون متضمنة له وهذا كما يقال ليس في الارض والسماء الهة غير الله
لفسدتا لكن التالي منتف فكذا المقدم وهو ظاهر لمن له قدم في معرفة اساليب الكلام
وهذا كما ترى استدلال بالاثر على المؤثر فكذا هذا افاده بعض المحققين ويرد عليه
ان كلية الكبرى في ذلك القياس الاقتراني ممنوعة الا يرى ان ما ومن الشرطيتين
يتضمنان معنى الشرط بلا لزوم الفاء واليه اشار الكافي في شرح اللباب وانما
قلنا انها متضمنة لمعنى الشرط لان اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول
بعد حمد الله مهما اسم متضمن لمعنى الشرط ويكن مجزوم به تامة بمعنى يقع او
يحدث وفاعله راجع الى مهما ومن شيء يكون بيانا له لابهامه فاقول جزاؤه
والمجموع جملة اسمية مبتدأها مهما وخبره الجملة الجزائية وحدها او مع الشرطية
وقيل الاصح ان خبرها الجملة التي هي الشرطية وحدها وانه مبتدأ لا جزاء معناه
مهما يقع او يحدث كائنا من شيء فاقول وهذا قطع بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا
لابد من وقوع شيء فيها بالفروع فحذف مهما يكن من شيء وما للاختصار
وههنا مذهب اخر ذكره في الايضاح وهو المفهوم من بعض الكتب ان المحذوف
هو الجملة الفعلية وحدها اي بغير حذف مهما واما مقلوب من مهما وفيه

ما لا يخفى ثم اقيم اما مقامه بضم الميم في الاشهر ويجوز فتحه فصار اما فاقول بعد الله
فان قلت كيف يصح ان يقال اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول
بالرفع مع ان الشرط والجزاء اذا كانا مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقا فالوجه
ان يقال فاقول بالجزم قلت هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء اما اذا كان مع الفاء
فالجزم ممتنع اذ الفاء يمنع ان يعمل ما قبله فيما بعده فاقول بجملة خبر مبتدأ محذوف
اي فانا اقول ليصير جملة اسمية فلم يقع الجزاء مضارعا بل جملة اسمية فان قلت كيف
يجيء بالفاء مع ان المضارع المجزوم لو جعل جزاء لكان جزمه كافيا في الارتباط
من غير حاجة الى الفاء قلنا انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير مقترن
باحد الحروف الاربعة اي السين وسوف وان ولن وما يجوز الفاء وتركه اما
جواز اتيان الفاء فلان المضارع المثبت كان قبل اداة الشرط صالحا
للاستقبال فلم يؤثر الادات فيه تاثيرا ظاهرا كما في فعلت ولم افعل فاحتاج
الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما جواز ترك الفاء مع الجزم فلتاثير الاداة فيه
لانه كان صالحا للحال والاستقبال فصرفه الاداة الى الاستقبال على ان
الجزم كاف في الارتباط بدون الحاجة الى الفاء ثم اخر الفاء الى الجواب المذكور
في المتن اعني مقول القول وموضع الولد الاخر الظاهر ان يقال وهو ان الولد
الاخر بدون الفاء وانما اخرت لكراهتهم ان يوالى بين حرفي الشرط و
الجزاء لفظا هكذا قيل في الضوء وان شئت تحقيق عبارته فاستمع

ما تتلوا عليك فيقول قوله يوالي بفتح اللام فعل مجهول والقايم مقام فاعله مصدره
لكراهتهم ان يوالي الموالات على نقل الزجاج عن سيبويه من انه اجاز فيه وقعد بالاسناد
الى المصدر المدلول عليه بالفعل اى قيم القيام وقعد القعود ولا يجوز ان يكون
القايم مقام فاعله بين لانه لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا فلو اقيم مقام
مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا معا وهو ممتنع ولكن يرد عليه
انه لا يلزمه الظرفية لمجيء رفعه في قوله تعالى من بين ايديهم وتقطع بينكم
على قراءة من رفع وقد ظهر لك من هذا وجه اخر وهو كون بين الفاعل يوالي
وقيل بين زايدة وقوله لفظا منصوب على انه ظرف يوالي او تمييز قيد
به اذ لا موالاة في المعنى لا يقال ان قوله بين حرفي الشرط والجزاء ينافي
في قوله كلمة فيها معنى الشرط لانا نقول معناه الظرف الذي فيه معنى الشرط
وهذا كما يقال قد حذف النفي اي هو حرف الذي فيه معنى النفي او نقول انه
اشارة الى المذهبين المذكورين هذا وانما كرهوا ذلك لان حق الفاء
ان يتوسط المفردين او بين الجملتين لان وضعها للاتباع شيء شيئا
ثم حذف قول لدلالة المقام عليه لانه في صدد الحكاية عما ذكره بعض من الحمد
الذي لا يكون الا باللسان فكانه قال اقول بعد الفراغ من هذا القول الخاص
اعني الحمد ان الولد الاخ فعبارة اما بعد حمد لله واعلم ان اما على ثلثة اقسام
مفردة بالجزء بدل من ثلثة كاما الواقعة في هذا الكتاب في قوله اما بعد

حمد لله

حمد لله ذي الانعام ومركبة وهي اي المركبة على وجهين لان الاصل فيها
ان ما فان للشرط وما زائدة للتاكيد في معنى الكلام فادغم النون في
الميم بعد قلبها ميما لقرب المخرج فصار اما بكسر الهمزة ثم فتحت لدفع الالتباس
باما العاطفة فانها بالكسر في المشهور واما متبارزها عن المفردة ومن المركبة
من لان كنت منطلقا انطلقت فبان يليها الاسم كما يليها الفعل
دايما هكذا قيل واما الفرق بين هاتين اعني المفردة والمركبة من لان كنت
منطلقا انطلقت فبدخول الفاء في جواب المفردة دون المركبة وان لم
يدخل فيكون للتفصيل في المفردة وللتعليل في المركبة يعرف ذلك من المقام
فصار اما بفتحها او الاصل فيها لان كنت منطلقا انطلقت
ثم حذف اللام الجارة من لان لانها اي اللام الجارة يحذف كثيرا من ان
المصدرية وان المشددة قوله للتخفيف متعلق بحذف مثال الاول
كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي لان جاءه الاعمى مثال الثاني
كقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا اي لان المساجد وقوله
على ان اللام متعلق بما يفهم من الكلام السابق يعني ان اصل الكلام لان
المساجد بتقدير اللام على ان يكون اللام متعلقة بلا تدعوا وهو
اشارة الى دفع دخل مقدر وهو ان يقال لو كان اللام مقدرة فلا بد له
من متعلق يتعلق به ولا متعلق له ههنا لانه اول الاية فاجاب بقوله

على ان اللام متعلق فان قيل ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله ولا معنى لادخال
الفاء في عامله قلنا ان اللام التعليلية وما يتضمن معناه يجوز دخول الفاء
في متعلقها لكون المقدم في معنى الشرط والسبب للمتاخر كما ذكر في الكشاف في
تعلق لايلاف بقوله فليعبدوا فصار ان كنت منطلق انطلقت
فاصله لان كنت اي حذف من اللفظ للاختصار فزيدت ما بعد
ان عوضا عنه اي عن كان فادغمت النون في الميم بعد قلبها ميما وانفصل
الضمير المتصل في كنت الى المنفصل يعني لما حذف ما يتصل به تاء الخطاب
اعني كان ولم يتيسر التكلم بالضمير المتصل بدون ما يتصل به اتي بدله
ضمير الخطاب المرفوع المنفصل فصار اما انت منطلقا انطلقت واعلم
ان الجار اعني اللام في لان كنت منطلقا انطلقت وانما قدم على
انطلقت لان ان وان كانت مصدرية الا انها مع كان الشرطية في السببية
لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت فكان السبب مقدم في الشرطية اطلاقك به
فكذا ههنا هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فان المفتوحة بمعنى ان
الشرطية ومن مذهبهم ان ان المفتوحة تكون للمجازاة ايضا وعلى هذا
يحملون قوله تع وان يضل احديهما بالفتح فاذا عرفت هذا فاعلم
ان اما الاولى متضمنة للشرط اتفاقا واما الثانية للشرط المحض
اتفاقا وهكذا ذكر في بعض الكتب لكن لم نطلع على امثلته في موارد الاستعمال

واما الثالثة ليست للشرط ولا متضمنا لمعنى الشرط على المذهب الاصح
وان ذهب الى النقض شرذمة بكسر الشين والذال المعجمتين بمعنى الطائفة
والجمع الشراذم اي طائفة من الكوفيين وفي الاولى اختلاف بين الزمخشري
يعني صاحب الكشاف وقد صحح هذا بكسر الزاء وبين ابن الحاجب فمذهب ابن الحاجب
انها للشرط كان ولو ومذهب الزمخشري انها متضمنة له واكثر النحاة مايل الى
هذا المذهب الذي ذهب اليه الزمخشري وقوله هكذا اشارة الى قوله وفي الاولى
اختلاف الى قوله مايل الى هذا المذهب اعني لما قال الشارح ان الاولى متضمنة
للشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان مظنة ان يقال كيف يصح الاتفاق
المذكور وهم قد ذكروا ان في الاولى اختلافا بينهما وان اكثر النحاة مائل الى مذهب
الزمخشري فاراد الشارح دفع ذلك الدخل المقدر فنقل ما قالوه بقوله
وفي الاولى اختلاف ثم قال بجوابه هكذا قيل لكن يمكن ان يكون النزاع بينهما
لفظا لا حقيقيا اي فيصح قولنا ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا لانه يجوز
يعني انما قال يمكن ان يكون لفظا لانه يجوز ان مراد ابن الحاجب بانها حرف قال في
الكافية حروف الشرط ان ولو واما اما الثانية بالنصب لانها صفة اما المنصوبة على
انه خبر يكون الخ اصلها ان ما وان يكون مراد الزمخشري بانها حرف قال
في المفصل بعد عد فصول من تعداد حروف الشرط بقوله ومن اصناف
الحروف حروف الشرط وهي ان ولو واما كلمة فيها معنى الشرط اما الاولى

المفردة بالنصب المتضمنة للشرط لا الثانية في اي حين ان يكون مراد ابن
الحاجب باما اما الثانية ومراد الزمخشري باما اما الاولى لا نزاع بينهما في
الحقيقة بل في اللفظ اي بل وقع النزاع الظاهري في لفظ اما حيث قال احدهما
ان اما حرف شرط وقال الآخر ان اما متضمنة للشرط فهو نزاع لفظي لا
نزاع بينهما في الحقيقة لان كل واحد منهما لا ينكر قول الآخر اذا اعرض عليه مراده من
قوله فيتأمل هذا المقام او في هذا المقام على صيغة المجهول ويجوز عليه صيغة
المعلوم اي فليتأمل المتأمل في هذا المقام فلا مزيد عليه بفتح الميم مصدر ميمي
من زاد يزيد اي لا زيادة على التعريف المذكور ههنا ولما فرغ من تحقيق معنى
اما واقسامه شرع في تحقيق استعماله اما المفردة ههنا واستعمال اما المفردة
على وجهين لانها اما ان يستعمل لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو انا اودّ اي احب
واقلي اي ابغض اما من اودّ فالعالم واما من اقلي فالجاهل ونحو
جاءني القوم اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فقد اعرضت
عنه وهذا الاستعمال استعمال على طريقة الاستيناف وسواء الاستيناف
في عرف النحاة وقع جوابا بالسؤال المقدر يعني لما قال المتكلم جاءني القوم فكان
قائلا قال ما فعلتم فقال المتكلم مجيبا له اما زيد الخ او يستعمل في اوائل
الكلام المنقطع باط صفة الكلام عما قبله ومنه ما ياتي في اوائل الكتب
كقول المصنف اما بعد حمد لله ذي الانعام وان اردت تحقيق المقام فاستمع

ماتتلوا

ما نتلوا عليك من خلاصة الكلام وهو انهم قالوا ان اما موضوعة للتفصيل
في جميع موارده الا ان التفصيل قد يكون لمجمل سابق كقولك جاءني القوم اما
العلماء فكذا واما السفهاء فكذا وقد لا يذكر فيه اكتفاء بما يفهم مقامه مع افادتها
زيادة الاعتناء بشان المذكور بعدها فيما سيق له الكلام نحو قوله تع فاما الذين
في قلوبهم زيغ وتعقيبه بقوله والراسخون لان المقصود الاولى مذموم الزائغين
وقد يكون التفصيل بتعدد في الذهن فحينئذ قد سبقه ما يدل على التعدد بوجه ما
كقوله تعا ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين امنوا
فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد لا يسبقه
كقولهم في صدور الكتب والرسائل اما بعد وفيه زيادة افادة تاكيد لان تفصيل
المجمل واخبار جل او جملة مخصوصة مما في الذهن يدل على زيادة الاعتناء بشان المذكور
بعد اما هذا فان قلت المفهوم مما حققت ان الجمهور اتفقوا على ان اما موضوعة للتفصيل
وانها لا تستعمل الا فيه وما ذكره الشارح مناف له حيث جعل الاستعمال فيما لا استعمالا
للتفصيل قلت لا منافاة بينهما لانه انما جعل فيما ليها التفصيل ما اجمله المتكلم سابقا
لا لمطلق التفصيل والاستعمال الثاني وهو قسم مخصوص من ملك مطلق التفصيل
كالاستعمال الاول كما عرفت انفا فالاستعمالان قسمان كما ذكره الشارح فافهم
اما ههنا لفظة هذه في محل الرفع صفة لاما واشارة الى المفردة مقام بضم الميم اسم
مكان من اقام لانه يجيء على صيغة المفعول من غير الثلاثي المجرد او بفتح الميم على اسم مكان

من قام لكن الاول اولى واحرف كما اشرنا اليه مهما يكن من شيء تضمنت معنى
الابتداء والشرط الذي في مهما يكن لان مهما يكن مبتدا وتضمن معنى ان الشرطية
فبالنظر الى الاول تقتضي ان يدخل اما على الاسم لان اما لما لم يصح وقوعها مبتدا لكونها حرفا
وجب ان تدخل على ما يقع مبتدا نحو نوعه وهو الاسم لئلا يفوت معنى الابتداء بالكلية
وانما قلنا نحو نوعه وهو الاسم اذ لا يلزم ان يكون ذلك الاسم الذي دخل عليه
اما مبتدا بل قد يكون مفعولا به نحو قوله تع واما السائل فلا تنهر بنصب
السائل على كونه مفعولا به لقوله فلا تنهر والفاء انما زحلقت عن موضعها
لا تمنع عن تقديم ما بعدها لضعفها وقد يكون ظرفا نحو اما بعد حمد الله ونحو ذلك
ولذلك يقتضي ان تدخل على الاسم دون على المبتدا وبالنظر الى الثاني يقتضي
ان تدخل هي على الفعل لان الشرط يقتضي الابهام وهو في الفعل
قال الاتيان بكلا المقتضيين بفتح الضاد والياء الاولى ولم تعل بالقلب
والحذف لئلا يلتبس بالجمع فانه بنفي المقتضيين كمصطفين ولا خيره لحركة الاخر
مشكل لان اجتماع الفعل الاسم فعة واحدة متعذر فيليها الاسم دائما فان قيل
فلم رعوا اولا ما يقتضيه اما بحسب تضمنه لمعنى الابتداء اعني الدخول على الاسم
ثم قضوا ثانيا حق ما يقتضيه بحسب تضمنه معنى الشرط بادخال الفاء في جوابه
ولم يعكس قلنا لان الابتدائية في مهما اقدم فيه من معنى الشرطية لكونه
مبتدا بنفسه بخلاف كونه شرطا فانه ليس بذاته بل بحسب تضمنه معنى ان الشرطية

ويلزم في جوابها الفاء الشرطية فصار نحو ما كان وثبت ولما كان الفاء وقع جزاء عن تعطل
وقع من علم ادا اما يقتضيه بحسب تضمنه معنى الشرط اعني الدخول
على الفعل وفي هذا التركيب بحث وهو ان اللزوم صفة الفاء والقضاء من
قضية حقه اداية صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وسيجي انه من جملة
الشروط الثلاثة لنصب المفعول له وابقاؤه بقدر الامكان لان الدخول على الفعل
حق لاما والفاء الذي جعل عوضا عنه ادخل على جوابه الذي هو منفصل عن اما
لئلا يلزم التوالي بين حرف الشرط والجزاء كما مر واما ما وقع من نحو قوله تع واما ان
كان من اصحاب اليمين الاية بالنصب اي اقرأها وانهها وكذا قولهم الحديث وقيل
يجوز الرفع بتقدير الاية مقروءة والجر بتقدير الى الاية وقولهم باطل اما ذهب فعل ماض
على التوصيف لا على الاضافة كما توهم ماؤل بان اما المتوفى اي الشخص المتوفى في الاول
واما اللفظ ذهب في الثاني قال بعض المحققين ان ما ذكره ابن المالك من ان
الاسناد اللفظي لا يختص بالاسم بل يوجد في غيره ايضا نحو ضرب ثلاثي ليس
بشيء اذ كل اسناد لفظيا كان او معنويا مختص بالاسم لان المخبر عنه في ضرب
ثلاثي لفظ وهو اسم لا يدل على الحدث مسماه ضرب الدال على الحدث
والزمان فعلى هذا ينبغي ان يقول الشارح بدل قوله واما اللفظ ذهب
وبان يراد بذهب لفظه فان ما ذكره بمعزل عن التحقيق على ما لا يخفى فالمتوفى او
اللفظ اسمان والمراد بقولنا يليها الاسم لفظا او تقديرا في الصورتين المذكورتين

وان لم يلها واصح الكلام لفظا لكن يليها بيانين تقدير الكلام بعد ظرف من
الظروف المكانية لانه من قبيل جهات الست التي وضعت للمكان قال في شرح
الضوء وفيه بحث لان ائمة اللغة قالوا هو ظرف من ظروف الزمان التي لا تمكن
فيها ولو كان في الاصل من الجهات لبينوه سيما صاحب الصحاح انتهى كلامه
لكن استعيرت ههنا اي جعل عارية واستعمل مجازا للزمان لكونه مضافا الى
الزمان اذ تقديره بعد زمن الفراغ بفتحتين بمعنى الزمان الفارغ من حمد الله
وكذا قولك جئت بعد الظهر والعصر استعير لفظ بعد فيهما للزمان فحال
الجهات الست اي امرها ثلثة اقسام لا تخلو اما ان استعملت مضافة لانها
الى شيء نحو جئت بعد زيد او قبل زيد وكذا باقي الجهات الست
نحو جئت فوق زيد او تحته او امامه او ورائه او خلفه او قدامه او استعملت
مقطوعة عنها اي عن الاضافة فالاول هو منصوب على الظرفية
اي ينصب بتقدير في على ان يكون مفعولا فيه ان لم يليها العوامل
المقتضية خلاف النصب على الظرفية وان يليها العوامل المذكورة
كانت الجهات الست على ما يقتضيه العوامل سواء كان ذلك
العامل لفظا لكن في نحو جلست من قبل فصلك او معنويا كالابتدائية
في نحو امامك خير من ورائك برفع امام واما نحو قولك السماء فوقنا
وبفتح القاف فمن قبيل الاول اي ان لم يليها العوامل المقتضية

خلاف النصب على الظرفية لان الخبر هو الجملة الظرفية اي الظرف مع فاعله المنتقل
اليه من عامله المقدر اي الظرف وحده والذي يلي الظرف اعني الفوق في مثال
هو العامل المقدر اعني حصل اذ التقدير السماء حصل فوقنا لا الابتدائية
وانما الذي يليه الابتدائية ويجعله خبرا مرفوعا هو الجملة الظرفية التي
وقعت خبر المبتدا لانها من قبيل ما استعمل اسما وظرفا فاعرابا بتبع مرفوعا
مبتدا نحو يمينك اشرف من يسارك ومنصوبا مفعولا به نحو عرفت زيد
يمينك ومجرورا بحرف الجر نحو جئت من يسار زيد او استعمل ظرفا منصوبا
بتقدير في على الظرفية ولا يلزم الظرفية دائما قال في شرح اللباب
اي الزمان والمكان ينقسم الى قسمين متصرف وغير متصرف
فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية بل استعملت اسما وظرفا فانما يجوز ان
يتعقب عليه العوامل مع ظهور اثارها المختلفة من الحركات الثلث
كاليوم والحين يقال هذا حين ورأيت حينا وجئت من حين فاللفظ
الذي يظهر عليه تلك الاثار المختلفة يسمى اسما لانه اسم الظرف لا نفس
الظرف واراد بالظرف ما كان منصوبا بتقدير في كلام ههنا مقابله
للظرف لا للفعل ولان فيه المقابلة بقوله اسما وظرفا وغير المتصرف
ما لزم الظرفية نحو سرنا ذات مرة وذا صباح ومنه لفظ مع عند
الجمهور وسوى وسواء على الاشهر ومنه وسط الدار بالسكون

ولقيته بغيرات وبين دبكرا وبكرا وسحرا وسحرا وضحوة وضحى وعشاء وعشية
وعتمة ومساء وصباحا ونهارا وليلا وغدوة وبكرة اذا اردت سحرا
بعينه وضحى يومك وعشاء وعشية وعتمة ليلتك ومساءها وصباحك
وليلك ونهارك وقريب عند فانه يتجر بمن خاصة ومثل دون فانه يتجر بمن وبقي نادر
فاعلم ذلك فانه من المهمات التي يجب حفظها ولهذا اطبقنا الكلام في هذا المقام
والثاني اي الجهات الست التي استعملت منقطعة عن الاضافة لا يخلو اما ان يكون
المضاف اليه منويا اي ملحوظا وملتفتا اليه في ذهنك او لا يكون منويا بل يحذف
نسيا منسيا في مختار الصحاح النسي بكسر النون وفتحها ما نسي وما سقط في منازل
المرتحلين من رذال امتعتهم وقرا بهما قوله تعالى وكنت نسيا منسيا ولا يلتفت
اليه اصلا فان الاول مبني على الضم نحو جئتك من قبل او من بعد وانما بني
على الحركة فرقا بين البناء الاصلي والعارضي ولم يعكس مع حصول
الغرض به لان الحركة فرع ومتاخر عن السكون كما ان البناء العارض
فرع اللازم فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع وبني على الضم
دون الفتح والكسر جبرا اي عوضا للمحذوف منها اي من هذه الجهات
الست وهو مضاف اليه باقوى الحركات والثاني اي ما حذف المضاف
اليه نسيا منسيا معرب كساير الاسماء المعربة كقول الشاعر فساغ لي
الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات يقال ساغ الشراب

يسوغ

يسوغ سوغا اي سهل مدخله في الحلق واغص بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة
من باب علم من الغصص بفتحتين وهو بقاء الطعام والشراب في الحلق
ان قيل ما وجه اكاد ههنا واكون قد مضى قبل هذا حكاية حال والا
يقال كنت كدت والفرات العذب والثعالبي يروي البيت عن ابي
عمرو بالماء الحميم وهو الماء الجاري البارد وهو المراد ههنا وقصة من هذا
البيت فقيل لهذا الشاعر قريب من قاربه فصار من الغم والغصة
بحيث لا يجري شيء في حلقه فتمكن من قصاص قريبه فقتل قاتله فزال عنه
الغم وانشد هذا البيت وتركيب ظ والاستشهاد بها انه حذف المضاف اليه
نسيا منسيا ولم ينوه فكذلك اعرب بالنصب واليه اشار بقوله فقبلا
منصوب اما على انه خبر كان ان كانت لفظة كان في كنت ناقصة او
على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت في الاول لمشابهتها الحرف في الاحتياج
الى ما اضيف اليه اي لمشابهتها الحرف في الاحتياج اي المحذوف نية بلا
تعويض عنه ببدل فوق الاحتياج اذا ذكر المضاف اليه بخلاف الثاني فانها
اي الجهات الست ح اي تقدير كون المضاف اليه محذوفا حذفا منسيا جعلت
اسماء برأسها من غير التفات الى المضاف اليه فلم يشبهن الحرف فلم يبق لزوم
المشابهة فيكون اسما ما نكرة فيعرب كساير النكرات والفرق بين اذا
كان المضاف اليه مذكورا او منويا وبين ما اذا كان المضاف اليه نسيا منسيا

في المغني هو ان اذا قلنا مثلا جئتك قبل الظهر او قبلا او قبلا يكون وقوع
المجيء قبل زمان الظهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان ما من الازمنة
المتقدمة على هذا الزمان في الثالث ولم يبين المعنيين فههنا اي في قوله
اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا على الظرفية
ان قيل هذا مناف لقوله فيما سبق اذ تقديره بعد زمن الفراغ قلنا
المراد انه لم يحذف حذفا منويا بحيث يكون مستعملا منقطعا عن الاضافة
بل استعمل مضافا الى حمد والعامل فيه اي في نصب بعد اما في محل الرفع على انه خبره
والعامل فيه لقيامه مقام بفتح الميم فقط الفعل هو يكن ورائحة الفعل كافية
في عمل الظرف لعل مضاف الى معموله اي في عمل العامل في الظروف وانما كفى
لان في الظرف اتساعا يقع معمولا لكل عامل فيه رائحة الفعل على راي صاحب
الضوء حيث قال والعامل فيه اما عند سيبويه وعند جميع النحويين لانها لنيابتها
عن الفعل تعمل في الظرف خاصة واعلم ان القوم اختلفوا في الاسم الواقع
بعد اما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم ذهب الى انه ليس بجزء
مطلقا اي سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل بعده فيما قبله كان او لا بل ارتفاع
الاسم وانتصابه بفعل محذوف وبعضهم الى انه جزء مطلقا وبعضهم
ان دخل الفاء على ماله صدر الكلام كان من الاول والا فمن الثاني هذا هو
المشهور في المتون لكن الظاهر من كلام الشارح وكلام صاحب الضوء

ان ماقاله

ان ماقاله مذهب رابع غيرها وقد ساعده البعض من شارح اللباب
فالعامل في بعد ههنا على المذهب الاول والثالث الفعل المحذوف تقديره
مهما يكن بعد حمد الله فان الولد الخ وعلى المذهب الثاني هو الفعل الواقع
بعد الفاء اعني اردت هذا ولما قال العامل فيه اتوجه ان يقال ان عمل ما بعد
اردت ممتنع لان تقدم اثر الضعيف عند وجود القوي كالشمع مع الشمس
فلو عمل لزم ترجيح الضعيف على القوي فانه باطل فاشار الى جوابه بقوله
لا اردت لان ان تقطع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لاقتضائه صدر الكلام الذي
الذي دخلت هي عليه لا صدر كل كلام حمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم
ان الحمد هو الوصف بالجميل مطلقا سواء كان جميلا اختياريا او غيره على
الاختياري مطلقا انعاما كان ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم
والحاصل ان الحمد يقتضي حامدا ومحمودا او موظ ويقتضي ايضا محمودا به
اعم من ان يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح
اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر فيصح قولهم
الحمد لله على ارادته الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسبه
وشجاعته وعلى حلمه وكرمه وحمدت اللؤلؤ على صفائه مع ان المحمود عليه
في هذه الامثلة غير اختياري لان صفاته تعالى الذاتية غير اختيارية لكون
كل اختياري حادثا وكذا البواقي في غير اختياري اما الحسب فلانه ما يعد من المآثر

من المفاخر سواء كانت مفاخرة لنفسه او لآبائه وهو اعم من ان يكون فعلا اختياريا
اولا والشجاعة والعلم والكرم والصفوة فلان كلها من قبيل الكيفيات النفسانية
لا من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب اما عن المثال الاول فهو انا لا نم
انه حمد بل مدح كما قال البابا التفتازاني ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات
الله تعالى كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله كالفعل والترزيق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل
ولم سلم انه حمد فنقول تلك الصفة اما اختيارية كما ذكر بعض المشايخ المحققين
ومنع اقتضاء الاختيار الحدوث بناء على جواز قصد مستمر ازلا وابدا او لا يتقدم
على الاثر الا بالذات وهي بمنزلة الافعال الاختيارية او لكون الذات اختياريا
كافيا فيها كما يستقل فاعل الافعال الاختيارية فيها او نقول ان تلك الصفات
مبداء للافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل
اختياري في المال واما عن المثال الثاني فهو ان الطلاب وان كان اعم من ان يكون
فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة هو افعال الاختيارية لا كلها اللهم
الا على التغليب وان الشجاعة تطلق على الكيفيات النفسانية التي هي مبداء
الغاء النفس في الحروب والمهالك وعلى نفس الالغاء فيها فحمد على الثاني بلا تاويل
وعلى الاول بتاويل لا انها على الافعال الجميل الاختيارية ومن هنا قيل ان الجميل
لا يجب ان يكون نفسه اختياريا بل كما قد يكون نفسه اختياريا كذلك
يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان يكون

ثمرانه وآثاره اختياريا كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث فانه من الامثلة
المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء فاعلم ذلك فانه غاية التلخيص
في هذا المقام التي تتزلزل فيه اقدام الاقدام وهو مجرور لكونه مضافا اليه لبعد
وهو مضاف الى الله وهو اي لفظ الله علم بفتحتين لذات واجب الوجوب تعالى
وتقدس اي تطهر عن دنس الشرك واضافة حمد الى الله اضافة المصدر
الى المفعول والفاعل اي فاعل المصدر وهو الحمد متروك اذ تقديره اما بعد حمدي الله
بالقصد للحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه وهو فاضف المصدر
الى مفعوله فكل مصدر من الفعل المتعدي على خمسة اقسام الاول ان
يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو اعجبني ضرب زيد عمروا والثاني
ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول عن الذكر نحو اعجبني ضرب زيد اي من ضرب
زيد بفتح الضاد وانما قال من ان ضرب زيد لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر
في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ نحو اعجبني ان تخرج وارجو
ان تخرج زيد وبلغني خبره ان تخرج خير له على ترتيب اللف فلما كان ان
مع الفعل بمنزلة المصدر في هذه المعاني كان المصدر بمنزلته في العدو في
امتناع تقديم المعمول عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني
زيدا ان ضربت وانما امتنع لان معمول المصدر في الحقيقة معمول للفعل
الذي موصله ان المصدرية المسماة بالموصول وما في حيز الموصول لا يتقدم

على الموصول هذا وما تخصيصه بان مع الفعل دون ما المصدرية فلكون ان اعرق فيها
في المصدر والثالث من تلك الاقسام لطنه ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل
نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد بضم الضاد اشار الى ان المصدرية
ههنا مصدر الفعل المجهول فهو مضاف الى ما يقوم مقام الفاعل والرابع
ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص
الجلاد بضم الدال والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل ان قيل لم حذف
ولم يضمر قلنا لان المصدر قد نظر الواضع فيه الى ماهية الحدث فلم يطلب باعتبار نظره
فاعلا ولا مفعولا وانما يكون طلبه له لما قام به باعتبار العقل والوضع والوضع
ازال حكم العقل فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل فان
طلبه للفاعل وضعي لانه انما وضع ليكون مسندا اليه مصيره الى شئ بعده ظاهرا
او مضمرا فجاز ان يكون يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو اضمار لا تقتضيه
له وضعا وعقلا وانما اضمر في اسم الفاعل والمفعول وان كان طلبهما له ليس
بوضعي بل عقلي لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى نحو يستحب تبريد الصلوة
في الظهر في فصل الصيف اي تبريد المصلي اياها سواء كان يصلي وحده او بجماعة
لقوله عم ابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم اي صلوها اذا سكنت
شدة حرها وفيح جهنم شدة حرها فالمعتبر في كل بقعة سكون شدة حرها
وهو مختلف بحسب البقاع واما مصدر اللازم ففيه قسم واحد وهو ان يضاف

الى الفاعل نحو عجبت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها معنوية مفيدة للتعريف
الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل والمفعول فحينئذ يكون اضافته لفظية فيها كما
وقع في اول ديباجة الملخص لمحمود بن محمد بن عمر الجغمني فجغمني بفتح الجيم الفارسية
قرية من قرى خوارزم الحمد لله كفاء افضاله وقال السيد الشريف الجرجاني هذا
لقبه واسمه علي وكنيته ابو الحسن وجرجان قصبة من ولاية استراباد
س وقد ولد في تلك القصبة في اربعين وسبعمائة وتوفي ببلدة شيراز في سادس
ربيع الآخر سنة عشر وثمانمائة كذا قال البعض ممن تصدي لتحشية شرح
المفتاح في شرحه اي الجغمني كفاء مصدر من الكفاء اي جازاه بمعنى الفاعل
منصوب على انه صفة مصدر محذوف ويقال في عرف النحاة في امثاله
انه نصب على المصدر لاكتساء اعراب المصدر بعد حذفه اي حمدا كفاء
افضاله اي مكافئ افضاله بمعنى احمد حمدا مجازيا احسانه ويجوز ان يكون
منصوبا بنزع الخافض اي حمد الكفاء افضاله الكفوا اي المثل فهو حيث نصب اما
على الحال من فاعل الظرف المستقر اعني اليه ومن مبتداء على راي من او على المصدرية
مماثلا لافضاله وقيل ان الوجه الاول احسن من هذا القول لان الحمد ليس افضاله
ولم يتعرض اليه الشريف ولكونه تعليل مقدم لقوله جاز اي لكون المصدر اعني
كفاء مضافا الى معموله وبمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان المضاف
اليه وهو افضاله معرفة بسبب اضافته الى المضمر الذي هو احرف المعارف فاعلم

ان عمل المصدر على ثلثة اقسام الاول ان يعمل خاليا عن الالف واللام والاضافة
بالجر فهي يرفع فاعله وينصب مفعوله كالفعل اي كفعله ان كان فعله كذلك نحو
عجبت من ضرب بالتنوين زيد عمرا اي من ان ضرب زيد عمرا وهذه الحالة اي حالة
خلوها اقوى احواله الثلثة لقوة شبهه الشبه بالكسر والسكون والشبه بفتحتين
لغتان بمعنى كذا في مختار الصحاح الفعل بالنصب على انه مفعول لانه نكرة كالفعل
اي كما ان الفعل نكرة بمعنى انه خبر شايع والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم
على ما صرحوا عليه والثاني من تلك الاقسام الثالث ان يعمل مضافا كما مر وهذا اضعف
من الاول اي ضعيف منه لانه معرفة اي اذا كان مضافا الى المعرفة ولو ذا دخله او
قريب منها ليشملها اذا كان مضافا الى النكرة لكان اولى بخلاف الفعل فانه عار
عن التعريف والتخصيص لكن عار عن الالف واللام فهذه الحيثية شابه الفعل
في العراء عنهما فيعمل عمله بسبب تلك المشابهة والثالث ان يعمل معرفا باللام
التعريف نحو اعجبني الضرب زيد عمروا وهذا اضعف من القسمين الاولين
لكونه معرفة صورة بالالف واللام ومعنى بالاضافة قال في شروح اللب
لا يعمل المصدر المعرف باللام لما عرفت ان عمله لكونه مصدرا بان
مع الفعل وتقديره بان مع الفعل في متعذر لامتناع دخول اللام على
الحرف ولا يرد المصدر المضاف لانه من حيث المعنى منفصل لان معنى
قولنا اعجبني ضرب زيد عمروا بالتنوين ولذا يجوز العطف وحمل ساير التوابع

على محل المجرور من الرفع والنصب بخلاف المعرف باللام انتهى ويرد عليه ان هذا التعليل يقتضي
امتناع عمله معرفا باللام لا قلته وبذلك لا يعمل الا في الضرورة الشعرية كقوله لقد علمت
اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا المغيرة اسم فاعل من اغار واولها
مقدمها ثابت الاول وكررت عليه رجال والنكول الرجوع والعجز عنه جبنا والمسمع بكسر الميم
الاول وفتح الثاني اسم رجل يصف الشاعر نفسه بالجراءة والشجاعة اسند لا لا
يعلم هذه الجماعة بانني اذا توجهت الى الاعداء فرجوا ظهر لكن عن هؤلاء والمعنى
والبيت لقد علمت اولى من لقيته من المغيرين اني صرفتهم عن وجوههم هزمتهم ولحقت
عميدهم فلم انكل عن ضربه بسيفي ولم اعجز ولم ارحم عليه وكانت خشية قد
اغارت على قاهله فلحقتهم باهله وكان الشاعر منهم فهم وبلدهم وهو
اي عمل المصدر المعرف باللام نادر مع انه يحتمل ان يكون نصب مسمعا في البيت
بفعل مقدر وموافقة ويكون تقديره فلم انكل عن الضرب اضرب مسمعا او بمصدر
اخر منون تقديره عن الضرب ضرب مسمعا برفع ضرب على انه خبر مبتدأ محذوف
اي هو ضرب مسمعا او بجره على البدلية من الضرب المعرف لكن يلزم ترك
الواجب ولحسن لا يقال العبارة هي ضربا مسمعا على ما في بعض النسخ لان انعوا
المصدر اذا وقع مفعولا مطلقا لا يعمل على ما صرحوا به فلا يصح كونه منصوبا بمصدر
اخر منون وذكر الشيخ عبد القاهر نقلا عن شيخه ابي علي الفارسي ان المختار
ان يجعل مسمعا مفعول المصدر لا مفعول كررت على حذف على لان حذف على

قليل لبس الية لا يقال قد ثبت حمله في التنزيل فكيف يحمل على الضرورة وهو قوله
لا يحب الله الجهر بالسوء متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام لان
جهنا صح
المراد جواب لا يقال بالعمل من الفعل بغير واسطة وفي الاية الكريمة هذا من قبيل
وصف الشيء بوصف صاحبه كقولهم الكلام المؤدى على التوصيف اذا الكريم هو الله حقيقة
بواسطة حرف الجر فلا نقض ذي بمعنى الصاحب وليس هو المقصود لذاته بل وضعت
للتوصل في جعل اسم الجنس كالفرس والمال والانعام صفة نصب على انه مفعول ثان
للجعل لشيء كما ان وضع الذي للتوصل الى وصل المعارف بالجمل مثلا لا يقال جاءني
زيد الفرس بل يقال ذو الفرس فذو المال وكذا لا يقال الله الانعام بل يقال ذو
الانعام والمراد هم باسم الجنس هاهنا ما يدل على القليل والكثير من مسماه وما يشابه
جزؤه ويكون كل جزء منه كالكل في صحة اطلاق الاسم عليه كالمذهب والفضة
والمال والعسل ونحو ذلك لا ما ذكر في باب الاعلام من نحو الرجل والفرس
اسم جنس كذا في شرح اللباب ولكن لا يخفى عليك فان الشارح وغيره قد صرحا
بان الفرس اسم جنس يتوصل بذو الى جعله صفة لزيد فلعل المراد باسم الجنس هاهنا
ما قال الفاضل التفتازاني في المطول من ان اسم الجنس ما يدل على نفس الذات الصالحة
لان يقال على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف كالفتى والاسد
ولا تقع ذو اخت الاضافة فانهم قالوا الاسماء المضافة اضافة معنوية ضربان
لازمة وغير لازمة وعدوا ذو من الاسماء اللازمة حيث قالوا اللازمة اما ظرف

ظرف

ظرف فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة وعند
ولدى ولدن وبين ووسط الدار بالسكون وسوى ومع ودون اوانا
والى
غير الظروف كنحو ومثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدى وقاب وقيس
وبعض وكل وكلا وكلتا وذو والو وقد وجب فان الاضافة في هذه الكلمات
لازمة لانها لا تنفك عنها ولا يضاف ذو الى العلم والمضمر لفقدان الجنسية
فيهما الاظهر ان يقال ولا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة على ما يقتضيه
تعليله بقوله لفقدان الجنسية فيهما قيل وانما لم يضف الى العلم
والمضمر لانها وضعت وصلة الى الوصف باسماء الاجناس فليست
هي وصفا بل الوصف هو ما اضيف اليه فلا يكون الاسم الجنس مظهرا
لان العلم وكذا المضمر لا يوصف بهما على ما قررت في موضعه ولانه
لو اضيف الى المضمر يلزم اللبس في مثل ذلك فحمل عليه غيره ليتسق
الحكم في الكل حذف الهمزة من اخوات اكرم انتهى والحق انه لو كان اسم
جنس فهو وضميره في حكم واحد لكون مدلولهما واحدا ولهذا اجمع المحققون
على ان الضمير الراجع الى النكرة فيكون ح مضافا الى اسم الجنس الظاهر لا يرى
ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
هذا اولى من اضافته الى ضمير زيد وعمرو وانت تتبعت كتب القوم
تجد كلامهم يؤيد ما قلناه كذا قال شارح الضوء ولكن فيه ما لا يخفى واما

واما قوله اهنا معروف مالم يتبدل فيه الوجوه انما يعرف ذا الفضل من
الناس الا ذووه المعروف الاحسان فاعل يعرف اي لا يعرف صاحب الفضل
وحرمة الاصحاب الفضل دون الجهال وكذا قول كعب بن صبحنا الطرجية
وهفات ابار ذوي ارومها ذووها وبفتح الذال وضم الواو الاولى
جمع مذكر الذي تقول رجل ذو مال ورجلان ذا مال رفعا ورجلين ذوي
مال نصبا وجرا ورجال ذوو مال رفعا وذوي مال نصبا وجرا وامراة
ذات مال وامراتان ذواتا مال رفعا وامراتين ذواتي مال نصبا وجرا
ذوات مال كاعراب مسلمات فشاذ فلا يقاس عليه شيء وكذا قطعه عن الاضافة
وادخال اللام عليه لاجرائه مجرى صاحب في قوله فلا اعني بذلك اسفلكم ولكن
اريد به الذوينا شاذ ان لا يقاس عليها شيء فيه اي بدو والجار والمجرور
في محل الرفع على انه قائم مقام الفاعل نحو هيهنا بجعل الانعام صفة لله تعالى
وهو من الاسماء المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم وهي اي تلك الاسماء الستة
اخوه وابوه وفوه وهنوه والهن كناية ومعناه شيء انه شيء كناية عما لا يعرف
اسمه او يكره التصريح به من العورة والفعل القبيح ونحو ذلك وحموها انما انث
مخالفا لما قبلها لان الحم ست زوج المراة ابوه واخوه وابنه فاذن
اضيف الى الاناث وذو مال فانها اي الاسماء الستة المعتلة المضافة
الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا وبالياء جرا وبالالف نصبا في الاكثر وانما قال

في الاكثر

في الاكثر لان بعضهم يجعلها مقصورة على الحكاية الفراء فيقول ابا في الاحوال
الثلاث كما قال عصاه وعليه قول الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد
غايتاها فانه اباها ولم يقل ابا ابيها فقصد الى جعله مقصورا ونبي الغاية
بالالف حالة الجر على لغة بني الحارث وهي ان يجعل اعراب الثلثة بالالف
في الاحوال الثلث باعتبار الجد صاحبين اخ الاب واب لاب معناه قد بلغ الاب
في المجد غاية واب لاب ايضا غاية وتانيث الضمير في غايتاها على تاويل
المجد بالمرتبة وشرط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها ان لم يضف
يكون اعرابها تقديريا بالحركات نحو جائني اب ورايت ابا ومررت باب
وان كانت مضافة لكن الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديريا على راي البعض
وهو الاصح او يكون مبنية على راي الاخر او يكون واسطة بين المبني والمعرب
وهذا اي كون المضاف الى غير ياء المتكلم واسطة بينهما مذهب ضعيف
اذ الظاهر انه لا يخرج عن الاعراب والبناء وشرط ايضا كونها مكبرة اذ على
تقدير كونها مصغرة يكون اعرابها بالحركة تقول هذا اخيك ورايت اخيك
ومررت باخيك هكذا قالوا ويرد عليه انه الاسماء الستة المضافة اذا
صغرت بحيث ان يكون اعرابها بالحروف تقدير الوجوب قلب واوها ياء
وقد ما كان يدور هذا الوهم في خلدي ثم وجدته في كتب بعض المحققين
من المتاخرين مع جوابه بانه لما صغرت تلك الاسماء يحرك اخر حروفها التيم وزن

فُعَيل فلما تحرك خرج من صلاحية الاعرابية لوجوب سكون حرف جعل اعرابها
فعلت وجعل اعرابه بالحركات اذا لباء الساكنة ما قبلها كالصحيح في تحمل الحركات
وان كان ما قبلها يا. وشرط ايضا كونها مفردة واذا لو ثنيت او جمعت لكان اعرابها
كسائر المثناة والمجموعة وقد اهملها الشارح والاولى ذكرهما وتلخيص الكلام
في هذا المقام على وجه ينجح منه المرام هو ان يقال ان هذه الاسماء الخمسة
محذوفة اللام نسيا اصل الاربعة الاولى اخوٌ وابوٌ وحموٌ واصل
فم فوه فحذف اللام اخذ الهاء حذفا غير قياسي فبقي الواو ساكنة فلو حذف
لزم بقاء المتمكن على حرف واحد ولو ابقي واعرب لزم قلبه الفا لانفتاح
ما قبلها فلزم في المنون الالتقاء الساكنين وحذف المؤدي الى البقاء
على حرف واحد فابدل منه الميم القريب منه في المخرج فاذا لم تضف اعرب
بالحركة لفظا واذا اضيف الى غير يا المتكلم اعيدت اللامات من الاربعة
واعيدت العين من الخمس لعدم ضرورة الابدال لعدم التنوين فجعلت
حرف الاعراب اما على معنى ان يكون تلك الحروف نفس الاعراب على راي من
يجعل الحركة نفس الاعراب واما على معنى ان يكون تلك الحروف دلايل الاعراب
على راي من يجعل الاعراب هو الاختلاف والحركات دلايله فان حرف
الاعراب كما يطلق على حرف يتغير الاعراب كدال زيدا وتقديرا كالف عصا
يطلق ايضا على حرف يتغير الاعراب واذا اضيف الى يا المتكلم لم يعد اللامات

من الاربعة

من الاربعة بل كان اعرابها تقديريا بالحركة تقول في الاحوال الثلث اخي مثلا ولم يعد
العين من الخمس لعدم ضرورة الابدال فيقال في الاحوال الثلث فيّ ولم يجعل
حرف اعراب حتى يقال فاي كغلاما اذ كما لزم عند الاضافة الى يا المتكلم قلبها
يا على ما هو القاعدة فلبث وكسرت الفا لتناسب اليا وجعل الاعراب
في التقدير واما ذو فهو لا يضعف لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر ولذا
لم يقل ذوك اما لمناسبة في التغيير بناء على ان المظهر عينه وفي التمثيل بالواو
دون الالف واليا تنبيه على ان المحذوف و بدل منها واو ردت
في حالة الرفع وقلبت الواو الفا ويا في النصب والجر واما عين ذو واو جعل له
للاعراب رفعا وقلبت الفا ويا في النصب والجر في مؤنثه ذات اصله ذوات
لقولهم في مثناه ذاتا حذف العين لكثرة الاستعمال وقيل الاولى ان يكون لام
والمحذوفة يا واصله ذوي لغة ما كان عينه ولامه واوا ذو وههنا بالياء
مجرور على انه صفة لله كما ان وهو مضاف الى الانعام وهو اي الانعام ايصال
الخير الى الغير لا لغرض ولا دنيا وبا كان او اخراويا ولا العوض يقابله في القدر
والمرتبة اولا واخرا اي انجزاء الانعام لكونه مضافا اليه لذي جاعل
مجرور لكونه بدلا من الله ولا يجوز ان يكون صفة له لان جاعل نكرة والمطابقة
شرط بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير لاتحادهما في الصدق
يعني ان الصفة لما كانت عين الموصوف في المعنى نحو جاءني زيد الظريف وجب

وجب ان يدخل عليها ما يدخل على الموصوف من التعريف والتنكير لامتناع
كون الشئ الواحد شايعا ومخصوصا ومما ان نعلم ان الموصوف قد يكون
معرفا باللام والصفة مجردا عنها فيقال ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا وما
يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا قال الخليل مثلك وخير نعتان للرجل
على نية الالف واللام وكذا غيره اذا جعل وصفا للمعرفة دون البدل اى لم يشترط
فى المبدل ان يطابق المبدل منه فى التعريف والتنكير وذلك لان البدل مستقل
بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ وليس هو مع المبدل منه بمنزلة
شئ واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا الخروج عن المناسبة ولزوم الاحالة
بلزوم كون الشئ الواحد معرفة ونكرة فى حالة واحدة قال فى شرح الرضى
واعلم ان بدل الكل من الكل يوافق المتبوع فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فقط لا فى التعريف واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه
فى الافراد والتذكير وفرعيهما انتهى الا انه اذا ابدل النكرة من المعرفة بدل الكل
من الكل فالوصف اى يوصف المبدل بنكرة اخرى حسن عند اكثر النحاة
وواجب عند ابن الحاجب كما قال فى الكافية اذا ابدل النكرة من المعرفة
فالنعت اى الصفة واجب وانما وجب لانه لا فائدة فى الابهام بعد التفسير
فى بدل الكل الذى يكون المراد منه ما اريد من الاول وقيل انه لا يجوز ان
يكون المقصود قاصرا عن غير المقصود بمراتب وهو فى المعنى نحو مررت بزيد

رجل

رجل لكن حسنه او وجوبه اذا كان البدل غير المبدل منه لفظا كقوله تع لنسفعا
بالناصية ناصية كاذبة لا مطلقا لكن هذا اى الاشتراط بان يكون البدل
غير المبدل منه لفظا مذهب الكوفيين وعند البصريين لا يشترط ان يكون
البدل غير المبدل منه كذا فى اللب وعبارة اللباب هكذا ولا يحسن ابدال
النكرة من المعرفة ولا يشترط ان يكون غير لفظ المبدل منه على الصحيح انتهى
كلامه فلو حذف قوله او وجوبه لكان اولى ولا تعرض فى اللب هذا بحث
بالنون الخفيفة للاية لما قلبت النون الفا فى الوقف كتبت بالالف فانهم قالوا
الاصل فى كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف
عليها ومن ثم كتب النون المنصوب فى اذا حرف نصب واخر امر الواحد
المذكر بالالف على الاكثر لان الوقف عليها بالالف بقلب التنوين والنون
الاصلى والزائد الفا لانفتاح ما قبلها فان قيل فعلى هذا ينبغى ان
يكتب اخر امر الجمع المذكر بواو والف واخر امر الواحدة المخاطبة بياء وهل
تضربن للواحدة المخاطبة بياء ونون لانك اذا وقفت عليها قلت
اضربوا واضربى وهل تضربون وهل تضربين باسقاط نون التاكيد
ورد الواو والياء والنون المحذوفات لاجله قلنا نعم لكنه لما فسر بتبيين هذا الاصل
وهو ان يكتب عند الوقف بحذف نون التاكيد ويرد ما حذف لاجله
فانه لا يعرفه الا الحذاق الطارين فى هذا الفن كتبوا مثل ذلك على لفظه

وهو ان الحصر لحسن على كون البدل موصوفا غير مستقيم انما الذي يتوقف عليها
لحسنه الصفة على راى الشيخ هو ان يقول بالنكرة المبدلة فائدة لم يفهم
من المعرفة فمثل هذه الفائدة لو حصلت حسن البدل والا فلا سواء حصلت
بالوصف وغيره. قال الشيخ عبد القاهر انشدني شيخ عبد الوارث انا وجدنا
بني جيلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا عرض فقال قوله طول مجرور بانه بدل
من ساعد الضب والضب معرفة فطول نكرة وفيه فائدة لم يفهم من ساعد الضب
اذ لا دلالة على الشيء من الطول والعرض صريحا وقال السيرافي في شرح كتاب
سيبويه تقول مررت باخوتك مسلم وكافر على البدل وبالجملة ان لم يفد النكرة
ما افاد الاول لم ابدال النكرة من المعرفة اذ هو اذن ابهام بعد التعريف نحو مررت
بزيد برجل ولا طائل تحته كذا في شرح بعض الكتاب فان قيل لم لم يتعرف جاعل
ههنا بالاضافة قلنا لانها لفظية غير مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف
في اللفظ بسقوط التنوين لان اصله جاعل الليل بتنوين جاعل ونصب الليل
وينبغي ان يعلم ان التخفيف يفيد الاضافة اللفظية قد يكون في المضاف وحده
نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه وحده نحو الحسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه
وقد يكون نحو حسن الوجه وقد يكون لا في لفظ واحد منهما نحو افضل القوم
على قول من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية فان التخفيف فيه
يحصل بحذف من لا معنوية حتى يفيد التعريف فلم يصلح كونه صفة له كما توهم صاحب

الاصباح

الاصباح بعد ان الاضافة قسمان احدهما اللفظية وهي منحصرة في ثلثة مواضع
عند الجمهور احدها اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وثانيها اضافة اسم المفعول
الى ما يقوم مقام الفاعل اذا اريد بهما اي باسم الفاعل والمفعول الحال او الاستقبال
نحو مررت ضارب زيد الان او غدا ونحو مررت برجل معمور الدار كذلك اي
الان او غدا واما اسم الفاعل الذي اذا اريد به اي باسم الفاعل على ما يدل
عليه قوله ضاربك ومالك ولو قال بهما مناسبة بما سبق لكان اولى الا ان
حال اسم المفعول كذلك الماضي او الاستمرار فمعنوية اي اضافتها معنوية مفيدة
للتعريف نحو مررت برجل ضاربك امس في الماضي او مالك بالجر عطف على
ضاربك عبيده في الاستمرار والعبيد جمع عبد وانما كانت اضافتها
معنوية حينئذ اما على تقدير كونها بمعنى الماضي فلان الاضافة حينئذ لا تكون في تقدير
الانفصال لانها ليست عاملة معموله حينئذ الكاملة اي المشابهة لفظا ومعنى
مفقودة وهي غير مؤثرة عندهم واما على تقدير كونها بمعنى الاستمرار فلكون
معنى الماضي موجودا فيه هذا لكن الظاهر انه اذا قصد به زمان مستمر اي مشتمل
على استمرار الازمنة يمكن ان يجعل لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح به في
شرح اللباب وقال بعض المحققين ان اعتبار الوجهين في هذه الاضافة مما
يختلج في صدري حتى ظفرت بنص من قبل صاحب الكشاف حيث جعل
هذه الاضافة في موضع لفظية وفي موضع آخر معنوية هذا قيل في كلام

في كلام الشارح نظر لانه العام اعني الاستمرار قسما للخاص اعني الماضي على تقدير ان يكون
بينهما عموم وخصوص فيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان المقترن
للفعل ومشابهه في المشهور ثلثة ماضي وحال واستقبال وعلى ما ذكره يكون
الزمان المقترن بها اربعة فهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب بان الشارح ليس
في صدد التقسيم بل في صدد الارادة ومنشاء الغلط الجهل بالفرق بينهما و
بان المشهور ان الزمان المقترن للفعل ثلثة لا المشابهة لانها لا يقترن بها
فصلا عن الشهرة انتهى والثالث من تلك المواضع الثلثة اضافة الصفة المشبهة
الى فاعلها نحو مررت برجل حسن الوجه لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن
استفهام على صورة النفي
هو الوجه فيلزم اضافة الشيء الى نفسه قلنا لا نسلم فان الحسن اعم من الوجه
فيكون اضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن ليس هو الوجه بل الحسن هو الشخص الذي
له الوجه فان قيل لم لم يتعرض الى اضافة اسم الفاعل من الفعل اللازم الى فاعله
مع انه من جملة المحتملات العقلية قلنا اسم الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف
الى فاعله السببي لكن بعد ان خرج عن كونه فاعلا بان يجعل شبيها باسم الفاعل
من اللازم المتعدي فهو مندرج في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ولهذا
لم يتعرض اليه واما اسم الفاعل من المتعدي فلا يضاف الى فاعله للزوم اللبس وعدم
التغاير وتحقيقه على وجه التفصيل ان اسم الفاعل المتعدي والمفعول المتعدي
وهو مشتق من المتعدي اي كثير من واحد لا يضافان الا الى المفعول فاذا قيل هذا

ضارب زيدا ومعطى زيد لم يكن زيد الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل على خلاف
الاصل لان المضاف ينبغي ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل نفس فاعله فهو
هو ولانه شبه باضافته الى مفعوله واما اسم الفاعل اللازم واسم المفعول الذي
المشتق من المتعدي الى مفعول واحد لما اريد اضافتهما الى الفاعل توسعا في الكلام
شبهوهما بالمتعدي منهما ونصبوا فاعلهما على التشبيه بالمفعول ثم اضيف اليه
وذلك بان ينتقل الضمير المتصل الى اسم الفاعل والمفعول فيكون فاعلهما مستكنا
فيه كالفاعل في صورة المفعول فتقول مثلا في زيد قايم ابوه زيد قايم
الاب والصفة المشبهة لما كانت باسم الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يثنى
ويجمع ويؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك تقول حسن حسنان حسنون حسنة
حسنتان حسنات وابيض ابيضان بيض بيضاء بيضاءان بيض كما
تقول ضارب ضاربان اه واما معنى فلانها لمن قام به الفعل كالفاعل
وكذلك شبهت بالصفة المشبهة شبهت به في جميع انواع العمل
تكميلا للشبه وتوسعا في الكلام ولما لم يكن لهما مفعول يضاف اليه وينصبه
جوزوا اضافتهما الى الفاعل ونصبهما اياه تشبيها بالمفعول نحو الحسن الوجه
بجر الوجه ونصبه فاحفظ هذا فانه من الاسرار الخفية والكنوز المخفية وما عداها
اي ما عدا الثلثة المذكورة وما عدا الاربعة على راى من يجعل اضافة افعل
التفضيل لفظية اضافة معنوية وبالجملة الاضافة اما معنوية ان كان المضاف

اسما غير مشتق سواء كان مصدرا او غيره او مشتقا غير عامل في المضاف نحو
هذا غلام زيد ومصارع مصر وضرب زيد واما اللفظية ان كان المضاف مشتقا
عاملا فيه اثباتا او لا به نحو ضارب بكر وحسن الوجه وهي اي الاولى مفيدة للتعريف
او للتخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة نحو جاءني غلام زيد مثال كون المضاف
معرفة او رجل مثال كونه نكرة يكتسب المضاف منه التخصيص وزال بعض الشيوع نحو
غلام رجل وهو ظاهر وان كان المضاف اليه معرفة يكتسب المضاف منه التعريف نحو
غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا غير مختص بواحد فاذا تعرف فصار لواحد
بعينه وهو زيد فان قلت هذا اوان تعرف وصار لواحد بعينه لكن لم يتعين
الغلام في نفسه لا هذا انما يتم اذا كان لزيد غلام واحد اما اذا كان اكثر منه فلا وقد اطلقوا
في قضية الاضافة المعنوية قلت تعريفها باعتبار العهد وتحقيقه انك اذا قلت
غلام زيد جاءني فلا بد ان تشير به الى غلام معين من بين غلمانه له مزيد خصوصية
لزيد بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان اما كونه اعظم
غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا ثم قد يستعمل على خلاف
وضعه جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وهذا لا يضر افادتها
للتعريف باصل الوضع كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين
ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت
قلت لا يعنيني فانه اذا المشبه معنا ادلبس اظهار ملكه للحكم لفظا والمعنى ولقد

مررت على اللئيم من اللئام قالوا لكنه بمعنى اللئيم بعض جعل يسبني وصفا وانما افادتها
اي التعريف والتخصيص هذه الاضافة مرفوعة على انه فاعل افادت وانما افادتها
الاضافة المعنوية دون اللفظية لان الاتصال هنا في اللفظ والمعنى اما
في اللفظ فلان المضاف اليه متصل بالمضاف ممتزج معه بحيث تنزل منه
منزلة التنوين واما في المعنى فلان وضع الاضافة المعنوية لتقييد ان الواحد
مما يدل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصه نسبة للباقي معه فان الافادة
المعنوية هذه اضافة اسم عام الى خاص بواسطة الحرف فلما كان الاتصال ههنا
في اللفظ والمعنى معا ينبغي ان يكون يفيد التعريف والتخصيص في معنى المضاف بعدما
افاد التخفيف اللفظي ليكون قدر مرتبة المعنى وبهذا التقدير يظهر اندفاع ما توهم
من المصادرة على المط وفي اللفظية الاتصال في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال
ولهذا سميت لفظية ولم تفد الا تخفيفا لفظيا فان ما ذا تقول في ضارب رجل
فان الضارب قد تخصص وزال عنه بعض الشيوع بالاضافة الى رجل حين كان
منصوبا به ايضا بلا تفاوت في جاعل اسم فاعل اضيف الى مفعوله وهو نحو
مرادا منه الحال والاستقبال لا بمعنى الماضي وذلك لان الجاعل فعل الله تعالى
منزه عن الزمان قلت كونه بمعنى الحال والاستقبال بالنسبة الينا دونه
وانما قلنا مرادا منه لانه عمله في المفعولين وعماه اي كل واحد منها النحو
والكاف في كالملح ولا تعمل اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى الحال والاستقبال

والاعتماد عطف على ما قبله نحو المعنى اي لا يعمل الا بشرط ارادة الحال والاستقبال
والاعتماد على احد الاشياء الستة كما سيجيء فيكون اضافته لفظية في تقدير
الانفصال غير مفيدة للتعريف والتخصيص فلا يصح كونه صفة له فيكون بدلا منه
ويجوز فيه الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه خبر مبتدا محذوف اي هو الله تع جاعل نحو
واما النصب فبتقدير اعني او امدح وعلى كل واحد من التقديرين يقال في نحو فهم انه نصب
على المدح كما يقال انه نصب على الشتم اذا قدر عامله اذم اما على تقدير امدح فظ واما على
تقدير اعني فلان اعني المتكلم واما اذا كان لانه في صدد الذم يفيد المدح فانه نصب على المدح
في نحو فهم يشتمل على كل موضع نصبهم من تقدم عامله المدح هكذا افادنا من استفدنا
ابقاهم الله تع ويؤيده كلام شارح الكتاب فان قيل بعد جعلكم اياه راجع الى جاعل
بدلا منه اي من لفظة الله فاي قسم من اقسام البدل هذا استفهام انكاري
واللام في لان اقسامه متعلق لما يستفاد من الاستفهام المذكور كانه قال لا يصح
ان يكون جاعل شيئا من اقسام البدل لان اقسامه اربعة بدل الكل من الكل
ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه كقوله تع اهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين فان صراط الذين عين الصراط المستقيم صدقا وان يغاير مفهوما
وبدل البعض من الكل ان كان البدل بعض المبدل منه نحو جاءني القوم اكثرهم او بعضهم
وبدل الاشتمال ان كان بينهما تعلق غير الكلية والجزئية سواء كان الثاني مشتملا
على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو قوله تع يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه

اولم

اولم يشتمل احدهما على الاخر اصلا بهذا الاشتمال فانهم قالوا حين قسموا البدل الى
الاربعة انما سمي هذا بالاشتمال لان المبدل منه مشتمل على البدل لا كاشتمال الظرف
على المظروف بل من حيث كونه دالا على البدل اجمالا ومتقاضيا له بحيث تتشوق النفس
عند ذكره الى ذكر ثانيا يبين ما اجمل اولا فتذكر البدل ملخصا بما دل عليه الاول مبينا له فعلى
هذا لا يجوز ان يقال في بدل الاشتمال بني الوزير وكيله لان الاول غير مجمل لانه يعرف
عرفا من قولك بني الوزير فان الباني هو وكيله ولو قلت زيدا عبده كان البدل
الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء اخر واعلم انهم قالوا يجب ان
يكون في البدل البعض وبدل الاشتمال ضمير عائد الى المبدل منه بخلاف بدل
الكل فان العينية هناك يغني عن الربط كما قالوا ان الجملة الواقعة خبرا
اذا كان عين المبتدا او جار عن فلا حاجة الى الضمير الرابط نحو قل هو الله احد
وقوله عم افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقولك مقولي زيد
منطلق ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدرا نحو جاءني ثلثة زيد اي منهم وبدل
الغلط ان كان الاتيان بالمبدل منه وقع غلطا نحو مررت برجل حمار يعني
اراد المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل ثم تداركه فقال المتكلم
حمارا اي ذكره وتلفظ به لدفع هذا الغلط فيكون الغلط في المبدل منه ولهذا
قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقل البدل الغلط بالصفة فمعنى بدل الغلط بدل
الشيء من الغلط قالوا الاضافة في القسمين الاولين بيانية وفي الاخرين الى السبب

اى البدل الذى كان بسبب الاتيان به وقوع الغلط فى المبدل منه وقيل الاضافة فى بدل
الغلط لادنى ملابسة كما فى كوكب الخرقاء ولعل هذا اولى لان الاول تسميته بالاعم
فى الاغلب اذ قد يكون سبب النسيان كما يكون بسبب الغلط وكذا فى بدل الاشتمال فاعتبر
فيما سبق وهذا اى بدل الغلط لا يكون الا من الاول من غير روية وفكر ولهذا لا يجئ فى كلام
فصحاء قوله جاعل لا يجوز ان يكون من الاول والثانى مرتبط الى قوله اى فى اقسام
البدل لان اقسامه اربعة اه كالشعار بها وما الكلية والجزئية وهو اى الله سبحانه وتعالى
متعال اى منزه بالعلو عنهما ولا من الثالث لان الاشتمال انما يستعمل فى الاجسام غالبا ولا
من الرابع لان كلام الله ليس بكلام بغير فكر وهو ظ فلا يكون جاعل بدلا من لفظة الله
لانتفاء الاقسام عنه اى جاعل بكسرها اى بجميعها يقال هذا لك باسره ويعنى بعده اى
جميعه كما يقال برمته اى بكليته يدل على انتفاء المقسم وهو المطلق بالبدل عنه
اى عن جاعل النحو وهذا اى قولنا لانتفاء المقسم معنى قول اهل المعقول اى
العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرها لا وجود للعام الا فى ضمن الخاص والافراد
كزيد وعمرو وبكر وغير ذلك قلنا ان التحقيق هنا ان القول اقوى ببدلية جاعل
من الله متعلق ببدلية قوله مجاز مرسل ظ ان اى مجاز كانت العلاقة المعتبرة بين
معنا الحقيقى والمجازى غير التشبيه مثل علاقة السببية والتبعية وغيرهما فانه
اذا كانت هى التشبيه يسمى المجاز بالاستعارة على ما يجئ من قبيل اطلاق اسم المتبوع على التابع لان
البدل فى الحقيقة موصوف اى موصوف جاعل وهو اله بناء على الحكاية وهو الاضح وجار رفعه

على الخبر

على الخبرية اذ التقدير اله جاعل النحو فاله نكرة وصفت بدلا من الله موصوفا بنكرة اخرى وهو
جاعل فلم يلزم ترك الواجب ولكن الاله معرفا باللام فمن الاعلام الغالبة وسمى علما اتفاقا
كالنجم والصعق اعنى اله فى الاصل من اسماء الاجناس كالرجل يقع على كل معبود بالحق او بالباطل ثم غلب على ذات
المعبود بالحق كما ان النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وان الصعق اسم لمن اصابته
صاعقة ثم غلب على خويلد بن نفيل واما الله بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق
لم يطلق على غيره اصلا وعمله يدل على هذا التقدير لاشتراطه اى لاشتراط عمله
بالاعتماد اما على الموصوف وعلى غيره من الامور الخمسة او الستة على ما يجئ
اذ لو لم يكن التقدير كذلك لبطل العمل وقد ثبت عمله فى المفعولين فان قلت من اين
علم عمله قلت قد علم عمله فى المفعول الثانى اشار فحوى الكلام اى يتعلق قوله
كالملح بقوله جاعل النحو معنى واذا علم عمله فى الثانى عمل فى الاول ايضا ولا يلزم انفكاك
العمل على احد المفعولين وهو ممتنع على ما بين فى المطولات فان قلت هذا انما يتم
اذا عمل فى الثانى وهو ممنوع لجواز ان يجعل جاعل بمعنى الجاعل ويكون كالملح مفعولا
لفعل مقدر دل عليه جاعل كما قالوا فى زيد معطى عمرو درهما امس من ان
درهما منصوب بالمعطى المقدر الدال عليه لفظة معطى قلت نعم يمكن ذلك
لكن بشهادة فحوى الكلام يمنع ذلك التحمل يعرفه من له طبع سليم وعقل
مستقيم ويلزم ايضا ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو اى مذهبه
وجوب النعت اذا ابدل النكرة وهى جاعل ههنا لعدم توقفه بالاضافة هنا

كامر من المعرفة وسواليه ههنا او يلزم ترك الحسن بتخصيص على مذهب الجمهور
كما مر بيانه فيكون ح اى فيكون الة جاءني هو البدل في الحقيقة من القسم الاول
بمعنى البعض لا بمعنى بدل الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم من ابهام الكلية و الجزئية
وبدلية محمل على المجازية من القسم الثالث قوله بدلية مبتدا ومن القسم
الثالث خبره وان امكن كونه من بمعنى البدل البعض بمعنى الاشتمال وجوه التعلق
بينهما غير الكلية والجزئية كاشتمال الظرف على المظروف كما صرح به النحاة اى يكون
بمعنى الاشتمال وجوه التعلق بينهما مطلق النحاة فلا يلزم ما ذكرتم من ابهام التسمية
هذا هذا افصل الخطاب يوتون به عند تمام طائفة من الكلام والاخذ في الاخرى والتقدير
ثم هذا او خذ هذا او هذا اي الامر المذكور كما ذكر او والواقع الامر هذا اى غير ذلك
مما يناسبه لكن بقي ههنا سوال ناس من تلامذة السحابة اذا ارتفعت من اقسام
البدل وهو ان قولنا جاءني زيد غلامه او اخوه او جاره من اى قسم من اقسام
البدل قلنا انه من الرابع وهو بدل الغلط لان عدم كونه من الاول والثاني ظ
لعدم كون الثاني عين الاول ولا بعضه وكذا عدم كونه من الثالث وهو بدل
الاشتمال ظ لاشتراط كون المتبوع بحيث يطلق ويراد به التابع وكون النفس عند ذكره
منتظرة ومتشوقة الى ذكر التابع الا يرى انا اذا قلنا سلب زيد يعلم ان المسلوب
هو نفس زيد بل شيء مما يتعلق به من ثوبه او قلنسوته او جلده او غير ذلك
فيشتاق الى ان يذكر ثوبه وهذا الشرط منتف فيما قلتم من المثال المذكور

فلاكو

٢٦

فلا يكون من الاشتمال فتعين كونه بدل الغلط لانحصار الاقسام من الاربعة كذا اى كالمذكور
ههنا ذكر في حواشي المطول الشريف السيد الجرجاني لكن فيه ما فيه اي ما موصولة
وفيه جملة ظرفية صلته والعايد هو فاعل الظرف اعني الضمير الذي انتقل اليه من عامله
المقدر والضمير المجرور البارز عايد الى ما ذكره في حواشي المطول وفيه المقدم خبر المبتدا
اى ثابت في المذكور في حواشي المطول من الخلل والضعف حاصل فيه اي فيما ذكرنا
لانه مما لا يخفى عليك اى حصول ما فيه على الفطن وهو بفتح الفاء وكسر الطاء او ضمها
من نصف بحوزة الادراك هذا الكلام الخ قوله ما فيه اشارة الى الاعتراض
بير د على حواشي المطول على زعمه قيل هو ان يقال لا نم انه يتعين كونه من بدل الغلط
اذ يجوز ان يكون المثال الاول والثاني من بدل الاشتمال لوجود التعلق المعتبرة
فيه اعني علاقة الملكية الاخوة التي هي غير الكلية والجزئية وكذا المثال الثالث
من الاشتمال ان كان يبيع رويه والا فمن بدل الغلط وانما قلنا على زعمه اذ لا يخفى
عليك ان مجرد وجود التعلق لا يكفي في بدل الاشتمال وان توهم الشارح لغفلته
النظر الى ما يفهم من ظاهر كلامهم من تقسيم البدل الى الاربعة بل لا بد من شرط
كون المتبوع بحيث يطلق او على ما مر جوابه في مواضع لا تخص فن الكلام متعلق
بالفاعل والمفعول الفاعل قوله اما الكاف اي هو اما الكاف في محل نصب
على الحال او ان كان من الكاف خبر الكنه حال منه مفعول لا معنى وتقديره اما ان يجعل
بجعل الكاف في محل اي منفردا ان جعلنا ها اي الكاف فهو يذكر ويؤنث وكذا باقي

الحروف يجوز تانيثه بتاويل الكلمة وتذكيره باعتبار الحرف بمعنى المثل هذا انما يستقيم
على راي الاخفش لا على راي سيبويه فانه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث يدخلها
حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد الذي يذوب لطافة
فان قلت ما الفرق بين كون الكاف اسما وبين كونه حرفا قلت الكاف وكذا
على ومن اذا كانت اسما يكون المراد بها تشبيها وعلوا وتجاوزا من غير
ملاحظة الخصوصيات واذا كانت حرفا يكون المراد بها تلك المعاني مع
الخصوصيات اي بملاحظة خصوصياتها يعرف ذلك بالمعاملات
والقرائن كما في ساير الاسماء المشتركة او الجار والمجرور ان جعلناها
حرف جر اي كابنا كالملح في الطعام متعلق بجاعل اي جعلنا مثلا هما اي قوله
في الكلام وقوله في الطعام ظرفا لغوا لا مستقرا وانما قال كلاهما لان قوله
كالملح على تقدير حرفية الكاف ظرف مستقر لانه في احد جزئي الكلام اعني
خبر المبتداء لان الجعل الكاين بمعنى التصيير يجري مجرى افعال القلوب
في مجرى الدخول على المبتداء والخبر لا في خصايصها على ما هو المشهور وبقولنا
في مجرد الدخول عليهما لا في خصايصها يظهر ضعف ما ذكر في الضوء حيث
قال هو من افعال القلوب المستدعية للمفعولين الممتنعة الاقتصار على
احد المفعولين من خصايص افعال القلوب لا يوجد في غيرها من ملحقاتها
ويمكن ان يقال مرجع امتناع الاقتصار المذكور ههنا اقتصار الذكر على

احد الذي هو خصايصها فيبرد ما ذكر بل المراد امتناع اقتصار الحمل على احد فتدبر فانه
نفيس فان قلت ما الفرق بين ظرف اللغو والمستقر قلت ان الظرف مطلقا
سواء كان ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى
الفعل احتياج الظرف اليه والمناسبة له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه
بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه
امور ثلثة الاول ان يكون المتعلق بفتح اللام اي متعلق الظرف متضمنا فيه
بفتح الميم اي بحيث يفهم فيه حرفا معنى عامله وان لم يكن يعلم الالفاظ العربية منه
واوضاعها والثاني ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والوجود
والكون والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق مقدرا اي غير مذكور واحترزنا
بالشرط الاول عن نحو مررت بزيد فان المتعلق هو المرور والمرور ليس متضمنا
في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف به لا يفهم منه حرفا مع قطع النظر
عن غيره واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اذا قدر متعلقه اكل بقرينة
دالة عليه فههنا المتعلق مقدر في الظرف لكنه ليس من افعال العامة
ولذلك احتاج تقدير ذلك المتعلق الى اقوى قرينة دالة عليه ولو كان عاما
لما احتاج اليها يرد عليه ان خاصة المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام
الذي هو اقل مراتب التقدير لا وجوبه على ما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح
وقد صرح الفاضل اليمني بانهم يقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما

اذا لم يوجد قرينة الخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقديره ولانه اكثر فائدة
وتحقيق الكلام في هذا المقام على وجه يتضح المرام ما قاله الشريف المحقق في حواشي
الكشاف من ان هذا القسم من الظروف انما سمي مستقرا لانه استقر فيه
معنى عامله فان لم يفهم منه سوى افعال العامة كان العامل المقدر من تلك
الافعال وان فهم معها شيء من خصوص الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا
خاصا كما في بسم الله الرحمن الرحيم فانه قد يفهم منه تارة بقرينة الشروع
في القراءة فيقدر اقرأ بسم الله واخرى يفهم بقرينة الشروع في القيام خصوص
فعل القيام فيقدر اقوم بسم الله وغير ذلك بحسب المعاملات قال وذلك
اي تقدير الفعل الخاص لا يخرجه عن كونه ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص
استقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجه الاعراب ولما كان تقدير الافعال
العامة مطردا اختيره النحاة وفسر المستقر بما عامله محذوف عام انتهى كلامه
واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق مقدرا للظرف ومن الافعال العامة
لكنه مذكور لفظا كزيد حاصل في الدار واذا لم يوجد هذه الشروط
الثلاثة يكون الظرف لغوا والحاصل ان الاستقرار منوط بوجود هذه
الشروط باسرها واللغوية بعدم احدها مثال المستقر زيد في الدار اذا
قدر المتعلق حاصل او مستقر او موجود في الدار او كائن او ثابت
وغير ذلك ومثال اللغو زيد حاصل في الدار ومررت بزيد واعلم

ان قولهم

ان قولهم الظرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال اي مستقر فيه
فهو من قبيل قولهم المال مشترك كما يشعر به كلام الشريف في وجه
التسمية بالمستقر وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية فهو
ان الظرف هو لغو بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام بدونها
او لانه ملغى من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا الا في المضمر قال بعض المحققين
من شراح اللباب وهو تسمية خالية عن المناسبة يعني انه اصطلاح مجرد ثم قال
اما فلا اجتنب تسميته باللغو لوقوعه في التنزيل والحديث ففيه اخلال بالادب
وسميت ظرفا خاصا اي خاصا عامله وسمينا المستقر ظرفا عاما اذ الملحوظ
في الاول خصوص العامل وفي الثاني عمومه انتهى وماله حظ من الاعراب هو المستقر
فلا يتم الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق بكسر اللام
لعامله المذكور والاعراب لذلك العامل ويتم الكلام بدونه قال بعض
الفضلاء في المتاخرين ان القوم قالوا للمستقر حظ ومحل من الاعراب
دون اللغو ولم اجد في كلامهم ما يحققه ويتبين غرضهم منه حتى يرد عليهم
الاشتراك في الاعراب المحلي حيث قالوا بزيد مررت بزيد في محل
النصب واجازوا في معطوفه النصب مع انه لغو فاقول متوكلا على الله ومعتمدا
على فضله ان مرادهم بذلك انه لا محل له من الاعراب غير هذا المحل لا ان لا
محل له من الاعراب اصلا وللمستقر ذلك الا ترى انك اذا قلت زيد في الدار

ففي الدار له محل من الاعراب من جهة تعلقه بالظرف المعنى ومحل اخر بغيره من جهة انه هو الخبر
بعد حذف ذلك بدليل انتقال الضمير منه اليه فله محلان من الاعراب على ما لا يخفى
على ذوي الالباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فان له محلا واحدا
انتهى كلامه لكن التحقيق الذي يحل به عقد النقول ويزول به تحير العقول وهو التحقيق
بالقبول ما قاله بعض المحققين من انك اذا قلت مررت بزيد فالجار والمجرور
ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب المحل على المفعولية
هو المجرور فقط فان كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف لان الجار الجزء
من الفعل اذ اللازم يجري مع الجار مجرى المتعدي الا يرى ان معنى مررت بزيد
مررت زيدا وجزء الفعل لا يكون معموله ولانه لو كان الجار والمجرور في محل
النصب لامتنع تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان ظرفا لغوا ولم يكن له محل من
الاعراب هذا التحقيق الذي ذكره هو الملائم بقولهم لا حظ له من الاعراب ويؤيده
ما ذكر في كتب المتأخرين من التحقيق هو ان المنصوب المحل او المرفوع المحل
هو المجرور فقط لان اثر الجار في تقدير الفعل وافضائه الى الاسم كالهمزة
والتضعيف وان جعل المجموع منصوبا محلا تسامح هذا يبقى لنا
اشكال وهو ان الظاهر من قول الشارح ولا يتم الكلام بدون المستقر
بل هو جزء الكلام بخلاف اللغو فانه يتم الكلام بدونه هو ان الجار والمجرور اذا
لم يقع جزء الكلام كما اذا وقع صفة المفعول او حالا منه لم يكن مستقرا فلم يكن له

محل من الاعراب وقد صرحوا بخلافه بل قد اعترف الشارح في هذا الكتاب تامل ولا
تغفل على وزن تنصر فانه بحث شريف والصلوة بالجر معطوفة على حمد الله اي اما
بعد حمد الصلوة هي اي الصلوة من الله رحمة ومغفرة ومن عباده من الجن والانس
دعاء ومن الملائكة استغفار فان قلت ليس للصلوة الا معنيان احدهما لغوي وهو
الدعاء قيل فيه مساهلة لان الصلوة لغة ليست منحصرة في الدعاء بل مشتركة بين
جمعها قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
انتهى كلامه فان قيل كيف استعمل في معنييه معا فان تقديره ان الله يصلون
على ما هو جوابه وتابينها شرحي وهو الاركان المعلومة اي الوظائف الستة هي التحريمة والقيام
والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار التشهد والافعال المخصوصة
كالقعدة الاولى وتكبير الركوع والنظر الى موضع السجود وقت القيام
وغير ذلك من الواجبات الستة التي هي قراءة الفاتحة وضم سورة اليها ورعاية الترتيب
فيما تكرر في الصلوة على سبيل الوضعية وتعديل الاركان والجهر والاخفاء فيما يجهر
ويخفى والتشهد في القعدتين والسنن الخمس عشر التي هي رفع اليدين
للتحريمة ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين
سرا ووضع يمينه على يساره تحت سرته وتسبيح الركوع ثلثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج
اصابعه وتكبير السجود وتسبيحه ثلثا وافتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى والاداب
التي هي كظم فمه عند التثاؤب واخراج كفيه من كمه عند التكبير وغير ذلك على ما ذكر في الوقوع

فمن اين جاز ان يكون الصلوة من الله تعالى الرحمة ولم يتعرض لكونها بمعنى الدعاء ومنهم الاستغفار
من الملائكة لكونهما موافقين بمعناها اللغوي كما لا يخفى قلت لما كانت للصلوة حقيقة
وهو الدعاء والاركان المعلومة والافعال المخصوصة وغاية وهي الرحمة بالرفع
عطف على قوله حقيقة ولما كان معناها الحقيقي غير متصور لانه دعاء والدعاء سؤال
يقارن للخضوع وهو يدل على الاحتياج والله تعالى منزه عنه فحملت الصلوة على غايتها
وهي الرحمة واعلم ان الرحمة في الاصل التعطف ورقة القلب وهي كيفية نفسانية
يستحيل في حقه تعالى فيحمل على غايتها وهي الانعام ومثل هذا يؤول الكيفيات النفسانية
الى الله تعالى في القرآن كما طيار د والغضب وغيرهما واعلم ان حروف العطف عشرة
عند البعض النحاة ومنه ابن الحاجب وهي الواو الموضوعة للجمع مطلقا اي للجمع بين
التابع والمتبوع في ثبوت امر لهما نحو قام زيد وعمرو او في الحصول من شئ نحو قام
زيد وقعد عمرو او في التخيير نحو قام زيد وقعد عمرو وسواء كان الجمع مع ترتيب
التابع او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد وبالجملة ليس للواو دلالة
على احد هذه الاحتمالات وان لم يحصل الوجوه من احدها ويتعين بمعونة القرينة
والفاء الموضوعة للجمع مع الترتيب بلا مهلة وثم الموضوعة للجمع مع الترتيب
بمهلة وان كان في ترتبة ويقال ثم ههنا للتراخي الترتبة اي هو للاستعارة بتباعد
الامرين بمعنى ان احدهما بعيد من الآخر رتبة من ان يكون الاول اعلى والثاني ادنى
او بالعكس وهي اي ثم لا يجي الا عاطفة مطلقا سواء كان مفردا او جملة وقد تلحقها

تاء التانيث للتاكيد فيختص بعطف الجمل كما مر في قوله فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
قال الامام المرزوقي ثمت في ثم للتانيث وهذه العلامة تتصل بالاسم
وبالفعل الا انها تبدل في الاسم هاء في الوقف وفي الفعل تسكن الا ان يلاقيها
ساكن ويكون تاء في الوقف والوصل جميعا وتعلق ؟ ويخفاني لحرف فاذا لحقت
حركة بالفتح نحو ربت ولات وثمت ويبقى تاء في كل حال انتهى وحتى الموضوع
للجمع مع الانتهاء اي مدلولها في الاعتبار شرط كونه لجزء الاقوى والاضعف من
المعطوف عليه لو بتاول وسيجي مثاله تحقيقه واو واما الموضوع ان لاحد
الشيئين مبهما لكن لم يجب فيه او ذكرا اما قبل المعطوف عليه ولزم في اما لزوم
الواو قبلها ولذا لم يجعل بعضهم عاطفة وسيجي تفصيله وقيل بينهما فرق
آخر من حيث ان اما لا تقع في النهي مثلا لا يقال لا تضرب اما زيدا او اما عمرو
او مما ينبغي ان يعلم ان اما ربما تورد بلا واو نحو خذ اما هذا واما ذاك وربما
يجي غير مكرر ايضا اذا كان في الكلام عوض عن تكريرها نحو اما ان تكلمني جميلا والا
فاسكت فقوله ان تكلمني مبتدا خبره محذوف اي تكلمك بالجميل موجود
والعوض ان الشرطية المدغم نونها في لام لا النافية وربما يجي بفتح الف على
ما حكاه قطرب وام وهي متصلة تدخل المفرد والجملة بعد همزة الاستفهام ويطلب
بها تعيين ما ثبت من احد الامرين ومنقطعة بمعنى بل والهمزة يليها الجملة
وتجي بعد الخبر وبعد الاستفهام والهمزة وهلا ولا موضوعة لنفي ما ثبت للمعطوف

عليه من المفرد الذي عطف نحو جاءني زيد لا عمرو فلا يجيء الا بعد الايجاب ولا يعطف بها
الجملة وبل الموضوعة للاضراب عما قبلها اي ما بعدها مفردا كان او جملة بعد الاثبات
ولكن المخففة الموضوعة للاستدراك اي يتدارك الوهم لا يتدارك الغلط فيما قبلها
كبل ويكون ذلك المفرد والجملة لكن في المفرد بعد النفي اذ لا بد من مغايرة ما بعدها
لما قبلها ولا مجال لاعتبار غير النفي في المعطوف هذا وهي ثمانية بجعل البعض
وهي ما عدا اما ولكن واحد عشر عند السكاكي حيث قال في المفتاح واما على قول
لكن الجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبله وفوائد رابعهم بان ائمة اللغة
يفسرون به الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة
الجار وان سائر الحروف العاطفة يقتضي المغايرة بين المعطوفين فان العطف
التفسيري بالواو والفاء قليل وتسعة عند البعض ومنه الزمخشري
وهو ما عدا اما لان فيها اي في اما منعا لكونها للعطف الاول في كونها
صلة المنع وقول من خطأ من صفة لانها اي مانعا كاينا من وجهين ا
او الاول وقوعها قبل المعطوف عليه في نحو قولنا جاءني اما زيد واما
عمرو والثاني دخول حرف العطف عليها اي واما ولو كانت حرف عطف
لامتنع دخول حرف عطف اخرى عليها الا ترى لا يقال جاءني زيد واو عمرو
فلهذين المانعين لم يجعله ذلك البعض للعطف والحاصل انهم
اي القائلين بان حروف العطف تسعة لم يجعلوها حرف عطف لورود السؤال

على من يجعلها في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو وبان يقال ان حرف العطف
فيه اما الاولى واما الثانية وان كان الاولى فالمعطوف عليه استفهام
على سبيل الانكار وان كان حرف العطف اما الثانية فاي حاجة الى الواو
التي هي حرف العطف وحل هذا الاشكال على تمهيد اي بسطها مقدمة وهي ان للنحاة
في اما المسبوقة بمثلها ثلثة اقوال فقوله بعضهم وهو ابو علي وعبد القاهر وانتمى
اليهما الزمخشري ان اما فيه ليست عاطفة لا الاولى ولا الثانية والعاطف
لعمرو على زيد في مثالنا هو الواو واما اما ههنا فللترديد والتفهيم فقط
وقول بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون الاولى مستشهدا بصحة
قيام او مقامها نحو جاءني زيد او عمرو في كون او للعطف اما على الاولى فيكون
اما الاولى للتخيير فقط واما الثانية للترديد وعطف عمرو على زيد في المثال المذكور
وقول بعضهم هو الامام الاندلسي ان اما الاولى والثانية مجموعهما حرف
عطف والواو كما قلنا قد عطفت اما على اما بجعلهما كحرف واحد واما الاولى
واما الثانية قد عطفتا عمروا على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا وجه
لتقدم بعض العاطف على المعطوف عليه فالحجة الاتية والمختار ان الواو هي
العاطفة واما مقيد لاحد الشيئين غير عاطفة والواو اذن في قوله واما الى جنة
واما الى نار واندفاع السؤال على هذه الاقوال الثلثة ظاهر اذ يندفع السؤال
باختيار المذهب الثاني ولكن قد يرد ذلك المذهب بانه لا يلزم من صحة قيام او مقامها

ان يكون للعطف كاف فان ان المصدرية قد يقوم مقامها ما المصدرية
مع ان الاولى ناصبة للمضارع دون الثانية فافهم هذا المذكور والبحث عن
معانى هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق بينها لا يليق بهذا المقام ولكن
ذكرناها اجمالا تتميما للفائدة **على نبيه** حرف جر نبي مجرور بالمحل
لكونه مضافا اليه للنبي وهو اي الضمير المذكور المجرور راجع الى الله والجار والمجرور
متعلق بالصلوة والنبي اما بالنبوة بضمتين وتشديد الواو وهي النبوة
فعولة كالذكورة والانوثة فاصله بغير الهمزة وهي اى النبوة ما ارتفع من الارض فح
يكون معنى النبي الذي شرف مجهول شرف بالتشديد على سائر الخلق وهو اي
النبي ح على تقدير كونه من النبوة فعيل بمعنى المفعول والجمع انبياء او النبي
ماخوذ من النبأ بفتحتين وهو الخبر فالنبي من اخبر عن الله تع وهو فعيل بمعنى الفاعل
والجمع ح نباء مثل علماء وجمع ايضا على انبياء لا يقال كيف لا يعود لامه ومثل الجمع
والتصغير يرد الاشيا الى اصولها لان الهمزة لما ابدلت والزم الابدال جمع جمع
ما اصل لامه حرف علة كعبد وبهاد وقيل النبي هو الطريق ومنه يقال للرسل
عن الله تع انبياء لكونهم طريق الهداية اليه فان قيل ما الفرق بين النبي
والرسول قلت بينهما عموم وخصوص مطلق لان الرسول من له كتاب رباني
والهام الهي والالهام هو القاء المعنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق الوسوسة
والنبي من له الهام الهي اعم من ان يكون له كتاب او لا فكل رسول نبي من غير عكس

فلما

فكلما اطلق النبي عم على رسولنا كما اطلق الله عليه عم في قوله والصلوة على نبيه
فالمراد به النبي الذي بمعنى الرسول لا ما اي لا النبي الذي وجد بدونه اي بدون
الرسول تحقيقا لمعنى العموم فليتأمل في هذا المقام ولذا اي ويكون المراد به ذكر جعل
المصنف قوله **محمد** عطف بيان لنبيه وعطف البيان هو التابع الذي
جيء لايضاح نفس سابقه لا لايضاحه باعتبار الدلالة على معنى فيه
كما في الصفة انما يكون باسم مختص بالمبين بفتح الباء اي بمتبوعه عند اكثر
النحاة وعند بعضهم وعليه راي الفاضل التفتازاني لا يلزم كونه اسما مختصا به
اي بمتبوعه بمعنى انه لا يجب اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق بل اللازم
ان يكون مختصا به في الجملة واقله بالقياس الى البعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع
اما تحقيق المقصود بعطف البيان ازالة ابهام محقق واما تقرير ان قصد به
دفع ابهام مقدر كقوله تع الا بعدا لعاد قوم هود وذلك انه لو قدر اشتباه
من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم
اياه فيما اشتهروا به من العتو والعناد او غير ذلك كثمود لا بد فع ذلك
الاشتباه بجعل قوم هود عطف بيان لعاد فعطف البيان ههنا لدفع الابهام
التقديري اعتناء بالمقصود وحفظا له من شائبة التوهم غيره نعم اذا
قصد به المدح لم يجب الاختصاص اصلا لا مطلقا ولا من وجه واستدل
في ذلك البعض من قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة

بخلاف الطرفانه اعلم منه

بين الغبيل والسند قوله والمؤمن مجرور بواو القسم العائذات الحديثة النتاج
من الحيوانات جمع عائذ وهي العائذات اما منصوبة بالمؤمن للاعتماد على الموصول
لان الالف واللام فيه بمعنى الذي ومجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية والطير
اما منصوب او مجرور على انه عطف بيان لها وقول الشارح فان الطير عطف بيان
للعائذات مع انه ليس مختص لها لجميع كلها وجملة يمسحها حالية ركبان بضم
جمع راكب مرفوع على يمسح والغيل بكسر الغين المعجمة او بفتحها والسند
بفتحتين اسمان لموضعين في الحرم والمعنى اقسم بالله الذي يؤمن الطيور العائذات
اي يجعلها مؤمنة بحيث يمسحها اي يمسها على سبيل الرفق والاشواق ركبان
مكة بين هذين الموضعين لكن لا يشترط ان يكون الثاني اوضح من الاول هذا
استدراك من قوله وعطف البيان انما يكون باسم مختص اي يشترط الاختصاص
لكن لم يشترط الاوضحية لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما اي لجواز ان
يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد اذ كما اذا كان
ثلثون رجلا بعرو كان واحد منهم مع عشرين من غيرهم يابى حفص ولا شك ان
ابا حفص اوضح من حال الانفراد واذا قيل جاءني ابو حفص قطعا
وكذا لا يلزم ان يكون الثاني اشهر من الاول فان زيد المشتهر بكنيته اكثر من اشتهاره
من اسمه مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل عطف بيان اوجها
مع المتبوع اشهر وهو اي عطف البيان يجي للايضاح غالبا وانه جي به للمدح قليلا كما

قال صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف
بيان للكعبة جي به للمدح لا للايضاح فقوله انه يكثر الى قوله لا للايضاح منقول
لقائل كما يجي الصفة لذلك اي للمدح والغرض بينه وبين الصفة ان الصفة
مشتقة غالبا قوله بخلافه في محل النصب على الحالية من ضمير مشتقة
اي كائنة بخلاف عطف البيان والفرق بينه وبين البدل ان البدل مقصود
بالنسبة في الكلام وذكر المبدل منه كالبساط والتوطئة له واعترض عليه
نجم الائمة الاسترابادي بانا لا نم ذلك في غير بدل الغلط فان الاول في
الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان في ذكره فائدة لا تحصل
لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو سيما كلام الله تعالى وكلام النبي
قال بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه ولجاب
عنه الشريف بان يقال الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة
اصلا بل اراد وانه ليس مقصودا اصليا انتهى والحاصل ان مثل قولك
جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له
وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت
بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل فح يكون التوضيح الحاصل
به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق
ظ كما حققه المتاخرون وعطف البيان فرع بالعكس لان المقصود منه هو الاول

دون الثاني فانه بيان للاول والبيان فرع المبين ولولا المبين لم توجد
ذكر الامام الحديث ان النحاة قالوا اذا قال رجل زوجتك بنتي فاطمة وهو اسم بنته
عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح لان الغلط لم يقع في معتمد الكلام
وان اراد البدل لم يصح لان الغلط في معتمد الحديث ثم وصف الله محمدا بكمال الغاية
اي بكمال الغاية ومراتب الكمال بقوله **سيد** اي مقتدي **الانام** اي الخلائق سيد
مجرور على انه صفة محمد والانام مجرور لكونه مضافا اليه لسيد ثم الصفة اما للتخصيص
وهو اي التخصيص عبارة عند النحاة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات بحسب الاحتمال
نحو رجل عالم فان رجلا عالم نكرة بحسب الوضع يحتمل لكل فرد من افراد الرجال فلما
قلت عالم قللت ذلك الاحتمال وخصصته بفرد من الافراد العالم انما قال عند النحاة
لان المراد بالتخصيص عند اهل المعاني والبيان ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال
قال الفاضل الشريف الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما
يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم ونحوه فلا يكون جارية في قولنا غير جارية صفة
مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو اعم من الاشتراك اللفظي والمعنوي
ويجعل صفة جارية مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت ما هو مقتضى
اللفظ وجعلت معنى واحدا فلم يبق الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك
المعنى او الصفة للتوضيح وهو اي التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل
في المعارف على كان المعرفة اولا نحو زيد العالم او التاجر والرجل الاعمى والنظر

فان الوصف

فان الوصف قد افاد التوضيح لان زيدا يحتمل التاجر وغيره فلما قلت التاجر قللته ووضحته
وعينته وكذا الرجل الاعمى او الصفة للمدح نحو زيد العالم او للذم نحو زيد الجاهل
او للترحم نحو زيد الفقير او للتاكيد وذلك اذا الموصوف متضمنا بمعنى ذلك الوصف
نحو ذهب امس الدابر برفع الدابر حملا على محل امس ان قيل كيف يصح جعله صفة
له وهو المعرف باللام وامس ليس كذلك قلنا ان امس معرفة ايضا لانه متضمن
للام لكونه معدولا عن الامس المعرف لذا بني على الكسر وانما كان هذا الوصف للتاكيد
فان امس يدل على الدبر الدبور على وزن الدخول ذهاب اليوم ومروره والدابر
تاكيد له وهذا اشارة الى الاقسام الثلثة للمقدمة دون كونه للتاكيد فانه لا يتوقف
على كون الموصوف معلوما قبله على تضمنه للوصف كما عرفت انفا فلو قدم قوله
او للتاكيد على قوله او للمدح لكان اولى ينبغي ان يكون الوصف للمدح او للذم
او للترحم اذا كان الوصف معلوما اي متعينا عند المخاطب قبل ذكر الوصف
اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
بسم الله الرحمن الرحيم وبان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف والا
اي وان لم يكن معلوما قبل الوصف فيكون من التخصيص او التوضيح وكونه للتاكيد مع
قبل الم والصفة ههنا اي في قوله محمد سيد الانام جيء بها للمدح لمحمد عم
وعلى آله معطوف على نبيه والضمير راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق
بالصلوة في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى
الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الال وحده يكون المراد به اعم

قف

من اهل البيت اعني المعنى الثاني واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته لكن
الحق ان المراد به المعنى الثاني اعني معنى الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى النفس كما
في ال موسى ع م وال هارون ع م على ما قيل ولا معنى اهل البيت خاصة
بدليل انه ليس من اهلك حيث لم يتبعه وبدليل ان المقصود من ذكر الال
ههنا تعميم الدعاء امتثالا لقوله ع م اذا صليتم علي فعمموا او قال ع م لو عممت
لغفرت وللتعميم تتميم فيما ذكرنا واما ذكر الاصحاب مع الال بمعنى الاتباع
فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم والتفخيم كما في قوله تع تنزل الملائكة
والروح واصل ال اهل على راي بدليل ان تصغيره اهيل واول بالواو
وعلى راي اخر في بعض الكتب النحوية اوا ال بهمزتين سهو يدل عليه ايراده
في الصحاح في اول بالواو وروي عن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا في الصحاح
العرب جيل من الناس اي طائفة منهم والنسبة اليهم عربي وهم اهل
الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليهم اعرابي
والاعراب ليس جمعا لعرب بل اسم جنس انتهى يقول اهل اهيل وال
اويل فتصغير اويل لا اهيل كما زعم من قال اصل ال اهل وقد مر التحقيق
في الاشراف جمع شريف بمعنى عال الكبير وايتام ودني له خطر عظيم الخطر
بفتحتين قدر الرجل ومنزلته دنيا وبامثال ال درجون كان اواخر وباوله
خطر عظيم بحسب الدنيا والاخرة كقوله عم فقوله دنيا وباخر مقدم للكان

قوله اخرويا عطف عليه فان قيل لم لم يقل دنيويا موافقا لقوله اخرويا
قلنا اشارة الى جواز اثبات الالف نحو دنياويا عند النسبة وتحقيقه يستدعي
تفصيلا لا بد لنا ان نذكره تبصرة للطالبين وهو ان الالف في اخر الاسم
المنسوب اما ان يكون ثالثة او رابعة منقلبة تقلبان كانت تلك الرابعة او خامسة
او زائدة فصاعدا فان كانت ثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان واوا نحو عصوي ورحوي
وملهوي ولا مهوي والرابعة الزائدة فيها ثلثة اوجه اما نحو حبلى فلكونها زائدة كتاء
التانيث واما العقب نحو حبلوي فلاجرائها مجرى المنقلبة واما الفصل بينهما بالالف
بين الاخر والواو فلاجرائهم فعلى مجرى فعلا لكون الفها زائدة فقالوا دنياويا بين ساه
كما قالوا حبلاوي ولا مشابهة في المنقلبة تلك المشابهة لكونها غير زائدة فلا يجمل فيها في الالف
الا ان يكون زائدة والمنقلبة واوا في الف التانيث ويحتمل ان يكون المنقلبة من الف
التانيث والواو زائدة واما الخامسة فلا يجوز فيه الا الحذف لطول الاسم ففي الرابعة
الحذف اظهر لانها اطول لفظا كجاري فقالوا جاري بالحذف ولم يقولوا جاروي
بالقلب او تقدير كجمزى فقالوا جمزي بالحذف تنزلة حركة منه منزلة الحرف
الرابع في الثقيل فاعلم ذلك فانه ينفعك في مواضع شتى بخلاف اهل فانه لا يختص
استعماله بالاشراف نحو اهل الحجام قلبت الهاء في اهل همزة كما قلبت الهمزة هاء في هراق
اصله اراق لقرب مخرجهما ان قيل كيف يقال لقرب مع اتحادهما مخرجا وهو الحلق قلت انهما
وان كانا حلقيين لكنهما ليسا من موضع واحد من الحلق اذ الهمزة من اقصى الحلق والهاء من

موضع ذو تقية من الطلق ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا مع سكونها فصار آل

اصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار فيحث لان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب

في مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة كفاره وفرهة وصحاب

كجايع وجياع وصحبان كشاب وشبان والاصحاب جمع صحب كفرخ

وافراخ والصحابة بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر قلت لم يجيء فاعل على

فعال الا هذا لا فقط وجمع الاصحاب اصاحيب انتهى لا يقال لما كان الاصحاب

جمع صحب وهو جمع صاحب قال هو جمع صاحب نظرا للمسافة لانا نقول كطاهر واطهار

ثابا ثم الصحابي عند جمهور اهل الحديث ان الصاحبي كل مسلم راى الرسول

وقيل طالت صحبته وقيل وروي عنه واوراه الرسول هذا قيل كان اهل الردة

عند وفاته عم مائة الف واربعة عشر الفا وهو اي قوله واصحابه معطوف على آله

والضمير مجرور المحل لاضافة الاصحاب اليه وراجع الى النبي مؤيدي اي معنوي اهله

مؤيدين وهو جمع مؤيد اعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو والنون نحو جاني

المؤيدون وحالتي النصب والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت

بالمؤيدين بكسر الدال وفتح النون فيهما وكذا كل جمع بالواو والنون اعرابه بالواو

والنون وكذا اعراب التثنية بالحروف لكن حالة الرفع بالالف جاني المؤيدان

وحالتي النصب والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين

بفتح الدال وكسر النون فيهما على عكس الجمع وكذا كل تثنية يكون حالة الرفع بالالف

والنون ونصبها وجرها بالياء والنون وههنا حالة الجر لوقوعه صفة للمجرور وهي اصحابه

لكن سقط نونه بالاضافة الى الاسلام لان الاضافة لا تجتمع مع النون والتنوين

لانهما يدلان على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال حتى انهم ينزلون المضاف

والمضاف اليه منزلة كلمة واحدة فيجعلون النعت للمضاف اليه نعتا للمضاف

فيقال هذا جحر ضب خرب فان خرب وصف به النصب مجرور بما باطريقة

نعت للجحر وهذا هو الذي يقال له الجر على الجوار فلا يجتمعان ولا يسقط الياء

من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم لم يجز تحريك الياء كما حرك ياء التثنية

عند التقاء الساكنين نحو بغلامي القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع

الكسرات بخلاف ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم فيها اجتماع الكسرات

ولا فتح الميم اما مصدر ميمي بمعنى الجواز واسم مكان وايضا الى الفتح والضم

وهو ظ وذلك لان في الفتح يلزم الصعود الى الفتحة وهو ثقيل من مكة اذ فيه

نزول وهو اسهل على الناس من الصعود ولذلك جوز في التثنية وفي

يلزم الثقل ولا خروج من الكسرة الى الضمة واسم الفاعل ههنا وهو المؤيد

يعرف بالاضافة فجعل صفة للمعرفة وهي اصحابه وانما تعرف بالاضافة لكونه

بمعنى الماضي لان تاييدهم للاسلام كان في الزمان الماضي واذا كان اسم الفاعل

بمعنى الماضي او الاستمرار تعرف بالاضافة كما مر ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله

الا الله واقام بالدفع الصلوة وايتاء الزكوة اي اعطائها وصوم شهر رمضان

في شهر رمضان وجمعه رمضانات وارمضاء على وزن اصفياء قيل انهم لما نقلوا اسماء
الشهور عن اللغة القديمة سموها بالازمنة التي وقعت تلك الشهور
فيها فوافق هذا الشهر ايام رمض الحر فسمي بذلك وقد اذا لفظ شهر اشار
على ان العلم هو شهر رمضان لان رمضان وحده وحذرا عن الوقوع في المكروه على
ما ذهب اليه اصحاب مالك الى ذكره بدون ذكر شهر معه مكروه مطلقا وحج البيت
الحرام اي الكعبة قوله ان وجبت للكل اي ان وجب كل من الاقام والاتيان
والصوم والحج ومعنى الايمان الاعتقاد بالله وملائكته ورسله واليوم الآخر
بكسر الخاء يوم الحشر وبالقدر بفتح الدال وسكونه بمعنى وهو تقدير الله تعالى
من القضاء كذا في مختار الصحاح قال القضاء الصنع والتقدير يقال قضاه
اي صنعه وقدره ومنه قوله تعالى فقضاهن سبع سموات في يومين ومنه
القضاء والقدر انتهى خيره بالجر بدل من القدر وشره معطوف على خيره
والفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام هو الاسلام والخاص هو
الايمان لان معنى الايمان عبارة عما بطن على وزن نصر اي خفي من الاعتقادات
الحقيقية ومعنى الاسلام عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقيقية
الحقيقية يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة اي جوانبها كالخشوع في الصلوة الحقيقية
ورعاية الآداب في الوضوء وغير ذلك وان اثر الاعتقادات الحقيقية هي الاعمال
الصالحة لا يخفى ان هذا الحصر لا يلائم قوله يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة

يكون

فيكون كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يجري مسلما في الظاهر بجبر
منقادا واصله منقيد بكسر الياء ومعتقد بكسر القاف في الباطن وعند المتكلمين
هما لفظان مترادفان فان كل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي
واما اللغوي فالايمان هو التصديق بما جاء والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول
في السلم هو بفتح السين وكسرها الصلح في دستور اللغة السلم صلح دفتن مسلماي
قوله تعالى ادخلوا في السلم والوصول عطف على الدخول الى وباقي البحث مذكور
في الاصول اي اصول الدين يعني علم الكلام كما لا يخفى قال الله اما اورد جوابه بالفاء
فاي الولد الاعز يقال هو عزيز اي قليل لا يكاد يوجد ومثله الفاء جواب اما الاظهر
ان يقال الفاء جوابية وانما قلنا انها جواب لتضمنها معنى الشرط كما مر وان حرف من
الحروف المشبهة بالفعل وهي اي الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما
للتحقيق بتغير الجملة في الثاني الى ما هو في حكم المفرد وكان للتشبيه يليها
نظيرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا وعند الزجاج اذا كان الخبر مشتقا يكون
كان للشك نحو كانك قائم لان الخبر هو الاسم لا يجوز تشبيه الشيء بنفسه
قال جار الله العلامة هو مركب من الكاف وان كما ركبت الكاف مع ذا واي
في كذا وكأي واصل كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد فقدم الكاف ففتحت
لها الهمزة والمعنى على الكسر وعدل عن الاصل تنبيها على ان بناء الكلام في اول
الامر على التشبيه ولكن الاستدراك اي التدارك وهم السامع كما مر في لكن المخففة

مثل اذا قلت جاءني بنو تميم ما بنو تميم يجيء عمرو وايضا فدفعه بقولك لكن عمروا لم يجيء
وليت للاشتياء الممكن وللمستحيل ولعل للانشاء توقع ممكن لا وثوق بحصوله و
عمل هذه الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا قايم وكذا غيره فالولد منصوب
على انه اسم ان والاخر منصوب ايضا على انه صفة الولد ومشابهة هذه الحروف بالافعال
استعمالا في ملازمتها للاسماء فان كل واحد منها لابد له من اسم ينصبها مالم يبلغ كالافعال
فان كل فعل لابد له من فاعل ليفيد وفي لحوق نون الوقاية نحو انني وغيره ولفظا
في كون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وفي انها ثلاثية نحو ان وان
وليت ورباعي نحو كان ولكن ولعل كالافعال ومعنى في تضمنها معنى الفعل
من تحققت وتعينت واستدركت وغير ذلك فلما شابهتها اي شابهت تلك
الحروف بالافعال الحق منصوبها اي جعل منصوبها ملحقا بالمفعول ومرفوعها
بالفاعل وهذا مذهب البصريين وعند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو مرتفع به بكسر الفاء
قبل دخول هذه الحروف وهو الابتدائية او المبتدا على الرايين ولا عمل للحروف
فيه اي في الخبر وخصائص هذه الحروف انه لايجوز تقديم اخبارها على اسمائها
فلا يقال ان قايم زيدا مثلا لئلا يشابهن الافعال في العمل اي في العمل الاصلي
للفعل وهو ان يليه المرفوع وهو اي الشبه للافعال في العمل الاصلي خلاف العكس
اذ العكس ينحط رتبة الفرع عن الاصل فهم انما قدموا منصوبها على مرفوعها ليكون
لها العمل الفرعي للفعل وهو تقديم منصوبه على مرفوعه ولما كان هذا الوجه الذي

ذكر

نسخه

ذكره يقتضي ان لايجوز تقديم الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب عنه بقوله الا اذا كان
الخبر ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتنزله منزلة الاسم لما بين الظرف والمظروف
من شدة الاتصال في الاغلب نحو ان في الدار زيدا وفي التنزيل ان الينا ايابهم
اي رجوعهم ثم ان علينا حسابهم وقد اجاب عنه في اللباب بوجه اخر على ما قرره شراحه
ان الغرض من تقديم المنصوب في باب خبر ان ايقاع المخالفة بين معمول الفعل ومعمولها
وانما تحققت في غير الظرف بتاخير المرفوع واما في الظرف فتحقق مع بدون تاخيره اذ
الظرف المستقر لايمكن ان يرتفع بالفاعلية حتى يشبه صورة ان في الدار زيدا صورة
ضرب زيد عمروا وقيد بالمستقر اذ اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية اي على كونه مشغولا كما في
فاعله فانه فاعل عند بعضهم نحو ضرب في الدار على صيغة المجهول بخلاف المستقر لانه
ربما يتعلق بالمحذوف يكون منصوبا فلا يقع فاعلا بحال انتهى ويرد عليه ذلك
يقتضي ان لايقع المستقر خبرا عن المبتدا ولا صفة لمرفوع اصلا هذا في الرضي
اعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها كالحال قبل دخولها
لكنه يجب تاخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه
بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع كون خبره ظرفا
نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو ان مالا
وان ولدا اي ان لهم مالا وان لهم ولدا وهذا اي الحذف المذكور في الظرف
واما حذفه في غيره فكقوله تع ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم اي خسروا في الاخرة

وعند بعضهم خبر ان قوله تعالى لما جاءتهم وقوله تع ان الذين كفروا ويصدون
اى يعرضون عن سبيل الله والمسجد الحرام تقديره هلكوا وعند بعضهم
الخبر ويصدون والواو زائدة فان الفاء والواو قد يزاد كل منهما فى خبر ان كما
لا يخفى على المتتبع قال صاحب اللباب وهو صاحب وامّا الاسم فلا تحذف وعلله
ان بين علته وذكر دليله الفالى اى الشارح الاول المعروف بين شراح اللباب
بقطب العالى بان الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول
اضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير الشان مثل
ان قايم فى انه قايم اى الشان قايم فيجوز حذفه بغير ضعف لبقاء تفسير
وهو الجملة التى تاتى بعد ضمير الشان ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم
فقط فهو كالزايد وقد جاء فى غير ضمير الشان حذف الاسم لضرورة الشعر نحو
قول الشاعر فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ولكن زنجى عظيم المشافر ولو كنت ضبيا عرفت قبيل طائفة مشهورة بالمعرفة والاحسان
عرفت بفتح التاء للخطاب قرابتى ولكن زنجى الزنجى جيل من السودان طائفة
سود والزنجى واحد منهم فان الياء مثل الياء التى للوحدة نحو تمرة وروم ورومى
غليظ المشافر اى ولكنك المشافر جمع مشفر بكسر الميم فى الاصل شفة البعير
استعمل ههنا فى الزنجى تشبيها شفته بشفة البعير فى الغلظ فيكون
من قبيل الاستعارة واجيب بان الرواية ولكن زنجيا بالنصب ولو سلم
فالمعنى ولكنه انت زنجى ولو سلم فشاذ وهذا اشارة الى قوله وقد جاء

نى

قيل وقد تظهر لانه يجوز حذفه فى غير ضمير الشان من غير ضرورة كقوله فلبث
رفعت بفتح التاء للخطاب اللهم اى الحزن عنه ساعة اى فلبثت او فلبثه على
انه ضمير شان حذف اسم لبث والالزم دخوله على الفعل وتمامه فبتنا على ما
خيلت ناعمى بال وضمير خيلت اى على ما ارتك واعت والبال القلب وناعمى
اصله ناعمين حذف نونه بالاضافة اى بتنا على ما ارتنا نفوسنا حال كوننا
ناعمى بالى اى ذو مسرة والنعمة فرح وسرور هذا ويرد عليه ان يقال ان فيه
ضرورة شعرية ايضا على انا لا نم ان المحذوف ضمير الخطاب بل ضمير الشان و
عليه وكلام صاحب اللباب وشارحه فانه قال ولا يحذف الا اذا كان ضمير الشان
نحو ان من الامراء ونحو فلو ان حج اليوم اه ونحو فلبث رفعت اللهم اه وقال
شارحه اى لبثه على ان الضمير للشان وقد قال ابن عصفور الواو للحال يجوز
حذف الاسماء هذه الحروف فى فصيح الكلام اى فى الكلام الفصيح فالاولى
على هذا ان يقال ان حذفه فى ضمير الشان اكثر منه اى من الحذف فى غيره
فليتامل فى هذا المقام دعى المه لهذا الولد الاعز بقوله لازال اى دام و
ثبت قوله لان متعلق بما يفهم من اى التعبيرية يعنى انما فسرنا بذلك لان لا
الدال على النفى وهو لا اذا دخل على ما فيه اى على لفظ فيه معناه النفى وهو زال يفيد
الاثبات ولا زال من الافعال الناقصة وهى الافعال الناقصة فى المشهور
كان وصار ما كان فانه يدل على الزمان الماضى من غير اشعار بالانتقال من حال الى حال

بخلاف صار فانه للانتقال اما باعتبار الحقائق نحو صار الماء هواء والحب العوارض نحو صار
زيد غنيا او باعتبار المكان ويكون صار على هذا تامة بمعنى ذهب وانتقل ويتعدى
بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى الانتقال من ذات الى ذات نحو صار
الى عمرو واصبح وامسى واضحى وظل وبات واعلم ان هذه الخمسة تجي على معان ثلثة
الاول لاقتران معانى الجمل التى تدخل باوقاتها الخاصة التى تدل عليها بموادها
وهى تلك الاوقات الصباح والمساء والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات التى تدل
عليها بصيغتها نحو اصبح زيد قايم معناه كان قيام زيد مقترن بالصبح فى الزمان الماضى
ومعنى ظل زيد متفكرا اى اقتران تفكره بجميع النهار فى الزمان الماضى والثانى ان يكون
بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التى تدل هى عليها بموادها والثالث ان يكون تامة
غير محتاجة الى خبر وذلك فى الثلثة الاولى اذا كانت بمعنى الدخول فى الاوقات
الخاصة نحو اصبح زيد اى دخل فى الصباح وفى الاخيرين اذا كان بات بمعنى عرس
بالتشديد اى نزل من اخر الليل وظل بمعنى دام وطال وعاد واض بالمد
بمعنى صار وقد يجي بمعنى عاد ورجع ومنه قولهم ايضا فح لا يكون من الافعال
الناقصة وغدا بالغين المعجمة والدال المهملة وراح وهذه الاربعة بمعنى
صار ومازال الذى مضارعه يزال واما الذى مضارعه يزول فليس من تلك
الافعال يقال لا ازول امير او ما انفك وفتى ومابرح انفك فى الاصل بمعنى
الفصل وفتى بكسر العين وفتحها مهموز اللام بمعنى زال ولا يستعمل الا مع حرف النفى



وقد يحذف فى اللفظ دون المعنى كقوله تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ وبرح
بكسر العين فى الاصل بمعنى زال عن مكانه ومعنى هذه الاربعة استغراق
الزمان اى استمرار الفعل بفاعله فى زمانه فلم يجز مازال زيد الا مقيما وما
دام وهى لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها ان كان فاعل الخبر
لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اى مدة جلوس زيد ومتعلق اسمها ان كان
فاعله متعلقه نحو اجلس ما دام عمرو قايما ابوه وقد يكون ما دام تامة بمعنى بقى
كقوله تع ما دامت السموات والارض وليس وهو عند الجمهور لنفى مضمون الجملة
حالا وعند سيبويه للنفى مطلقا فيستعمل فى الماضى نحو ليس خلق الله مثله
وفى المضارع نحو قوله اليوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذه الافعال المذكورة
تدخل على المبتداء والخبر فترفع الاولى وتنصب الثانى تشبيها لها بالفاعل والمفعول
الكائنين فى الافعال التامة مثل كان زيد قايما وكذا خبره قاسم لا زال هو مستتر فيه
مرفوع المحل راجع الى الولد كاسم جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال واعلم
ان الخبر فى مثل قولنا كان زيد فى الدار وبشر فى الكرام وهو المتعلق المحذوف
والظرف معا لان المقصود هو الاخبار بوجود الشئ فى الظرف فيكون الفعل
والظرف كلاهما هو الخبر الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقيم البعض
الاخر مقامه وسموه باسم الخبر هكذا قالوا ولعل قول الشارح جار ومجرور
مع متعلقه خبر لا زال رمز منه الى هذا وهذا يندفع ما يقال ان خبر لا زال يكون

منصوب فالمنصوب المحل ههنا اما مجموع الجار والمجرور بدون متعلقه عند الاكثرين
او المجرور فقط عند المحققين فكيف يصح مع متعلقه خبر لازال وجه لاندفاع ظ
على ان يكون المنصوب المحل هو المجرور فقط انما يستقيم في الظرف اللغو دون المستقر
اي كاينا كاسمه ويجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون في محل النصب خبر للازال
وصح نصبه على الحال من اسم يكون بتاويل منفردا ومصدر منصوب على انه مفعول
مطلق للحال المقدر اي منفردا وحده على راى علي وعند الكوفيين نصب على
الظرفية بمعنى في حال وحدته للمعيه خبره اي لازال مثل اسمه مسعودا بدل من
كاسمه اما من المجموع ان كان الكاف حرف جر او من الكاف وحده ان كان اسما
بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال لان الاشتمال المعتبر في هذا
القسم عندهم اعم من اشتمال المبدل منه والبدل او لم يوجد اشتمال
اصلا بل وجود التلبس من احد الطرفين من غير اشتمال احدهما على الاخر يكفيه
كما مر فان السبب في تسميته اشتمالا على ما اشرنا اليه ليس احدهما على الاخر بل لان اول
الكلام مشتمل على اخره اجمالا فان قولك سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شي من زيد
ثوبه فانا نعلم ان المسلوب ليس نفس زيد بل شي مما يتعلق به ومن ثمه
يقال ان في بدل الاشتمال ذكر شي اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل فهما في الايضاح
اقوى من بدل الكل وان كانا اضعف منه في التقدير لاشتماله على ذلك الشي
صريحا مرتين وما قيل ان مسعودا خبر لازال وكاسمه حال من الضمير المستكن في

لازال

لازال ليس بسديد لان الحال قيد لعامله وهو اي عاملها ههنا اي لازال دعاء للولد
والقيد ينافيه اي ينافي الرجاء لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد وما قيل
ان خبر مسعودا خبر لازال وكاسمه متعلق به وقد علي كلا التقديرين ولم يتوجه
اليه الشارح لان فيه تقييد الدعاء وتكلف التقديم والتاخير ايضا ويقال لهذه الافعال
ناقصة لانها لا يتم باسمها كلاما تاما اذ لو كنت ساكتا على مرفوع كان لم يكن كلاما
كما اذا سكتت بالمبتداء وحده ومن ثمه بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا
بينه وبين ما هو بالضم والتشديد والزيادة بالطيفة دلي اي ولاجل انها لا يتم
رسم الفاعل باسمها كلاما تاما عد لواحق تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا المقصود من الرسم
اي علامته وخاصته وهو رسمه ان يتم الكلام به وهكذا القول في منصوبها
حيث لم يسموها مفعولا به لانه لم يحصل رسمه بل هو ابدا جزء اذ لا يتم
الكلام بدونه وهو رسم المفعول لكونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار
هذه الافعال الناقصة على اسمائها مثل كان قائما زيد لانه كتقديم المفعول على الفاعل
وهو جائز وفي هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل قائما كان زيد
وهو اي تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق
وهو ما ليس مبتداه من كان منته الى راح لانها افعال صريحة هذا على راى الجمهور خلافا للزجاج
وتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف لكونها دالة على معنى في غيرها
حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتداء على صفة موافقا لما قاله المنطقيون فجاز تقديم المنصوب

عليها كما جاز تقديم المفعول المنصوب على سائر الافعال نحو زيدا ضربت وقسم
لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو ما اى فعل جد فى اول لفظه ما من هذه الافعال وهو
خمسة افعال وكلمة ما مانعة من التقديم لانها اما نافية وهى فى ما زال وما انفك
وما فتئ وما برح فلما بما النافية صدر الكلام لكونه مغيرا للكلام من الثبوت
الى النفى والمغير قبل المغير ليعلم ان الكلام على النفى من اول الامر واما مصدرية
وهى التى فى ما دام فلا يتقدم معموله عليها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم
مختلف فيه وهو ليس فذهب الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن
الانبارى وغيرهما من مشاهير ائمة النحو الى عدم جواز تقديمه عليه والصحيح الجواز وهو
مذهب اكثر البصريين نحو فاما ليس فيجوز لوقوعه فى القران نحو يوم يأتيهم فى قوله
تع الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم واذا تقدم معمول معموله يعنى يوم لانه معمول
مصروفا وهو خبر ليس فتقديم معموله اولى وقد استدلوا على فعلية ليس
بهذا التقديم فانه لو كان حرفا لما جاز التصرف بالتقديم والتاخير قالوا ان
اصله ليس ولما لم يكن من افعال المتصرفة التى تجئ لها الماضى والمضارع وغيرهما ولم
يجئ منه الا الاربعة عشر بناء للماضى وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لا يكون
للافعال المتصرفة وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف كليت ولهذا
لم تقلب الياء مع تحركها وانفتاح ما قبلها هذا بقى ههنا بحث موقوف على
تمهيد مقدمة وهى ان الظروف المبنية الاضافة الى الجملة لو اضيف الى جملة

فعلية

فعلية صدرها ماض يجوز فيها الاعراب والبناء لعدم لزوم الاضافة الى الجملة والبناء
ايضا لتصدر الجملة المضاف اليها بالمبنى الذى لا اعراب له لفظا ولا محلا فكانه
المضاف اليه ولو اضيف الى اسمية نحو حين الحجاج امير او الى فعلية صدرها مضارع
نحو يوم ينفع الصادقين فعند اكثر البصريين يجوز الامران اذا عرفت هذا
فنقول لا نم ان يوم معمول لمصروفا بل هو مبنى على الفتح مرفوع المحل بالابتداء
كقوله تع يوم ينفع الصادقين صدقهم ولئن سلم انه منصوب نقول انه منصوب
بفعل مقدر لا لمصروفا فتقديره يلازمهم يوم يأتيهم العذاب فهذه الجملة اعنى جملة
لا زال الى قوله كالمستظهر جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والجملة المعترضة
التى تؤتى فى اثناء الكلام وبين كلامين متصلين معنى لنكتة كما اتى بها لفائدة
الدعاء وليس المراد بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل هما وما يتعلق بهما
من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين معنى ان يكون الثانى بيانا للاول
او تاكيدا له او بدلا منه او معطوفا عليه او نحو ذلك قوله ولا محل لها فى الاعراب اى
عطف على قوله معترضة او صفة لها على تقدير زيادة الواو ولتاكيد لصوق
الصفة بالموصوف وانما لم يكن للجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا يستحق
الاعراب ما لم يقع موقع المفرد لما مر فى صدر الكتاب وهذه الجملة غير واقعة موقع
المفرد فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان الجملة المعترضة من لا زال الى قوله
اردت ليس بشئ لان الفاصل فيما اوردت واردت مع معموله خبر ان وهو

اي اردت مع معموله وان اخر لفظا مقدم رتبة فيكون المعترضة الى لما لا الى اردت
على ان هذا انما يصح على راي من جوز الاعتراض باكثر من جملة واحدة واما على مذهب
ابي علي وهو عدم جوازه فلا والى اهل مجرور اي فقوله اهل الطير مجرور بالى الطير مجرور
لاضافة اهل اليه والجار مع المجرور متعلق بقوله موددا اي محبوبا وهو اي موددا
معطوف بواو متصل بالى اهل على قوله مسعودا تقديره وموددا الى اهل الطير ثم
اخر رعاية للسجع وهو في الاصل هدير الحمام ونحوه وفي الاصطلاح الكلمة الاخيرة
من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى واما القوافي
فهي الالفاظ الموافقة في اواخر الابيات وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم
ايضا وانما سمي السجع سجعا لانه متكرر على خط واحد كهدير وبابي بقوله ثم اخر رعاية
للسجع سقط ما قيل ان احق الظرف اللغو التاخير ايذانا لكونه فضلة وحق الظرف
المستقر التقديم على ما يستحق تاخيره عنه نحو هذا مال اعلا ما بكسر الهمزة لكونه جدة
محتاجا اليه فههنا قدم اللغو وهو قوله اي اهل الطير على قوله موددا الخ سقط
هذا السوال بقوله اي بقول القائل رعاية لامر السجع وان كان حقه التاخير فان
قيل ما السبب والنكتة في تقديم له على كفوا في قوله تع ولم يكن له كفوا احد و
الحال انه ظرف لغو متعلق بقوله كفوا قلت قدم لفظ له عليه اي على كفوا
للاهتمام بشانه اذ الاية الكريمة انما هي مسوقة لنفي المكافاة اي المماثلة من الكفو
وهو سكون الفا وضمها النظير عن ذات الله تع لا لنفي شي مطلقا وهذا الغرض بالعين

المجيء مستفاد من هذا الظرف كان تقديمه اهم تامل ثم قصد المصـ الى بيان ارادة التلفظ
لهذا الولد فقال لما استظهر اي قرا وحفظ عن ظهر القلب لغة في الصحاح ذكرهما معا لان
كلا منهما قد يوجد بدون الاخر ولعل قوله نخم واعلم ان لما يجيء على اربعة اوجه احدها
فعل نحو لم لما المنوا في مختار الصحاح لم الله شعثه اي ما تفرق من امور وبابه رد والثاني
جازمة وذلك اذا دخل على المضارع نحو لما يركب والثالث بمعنى الحين اذا دخل على الماضي نحو جئتك
لما ضرب اي حين ضرب قال ابن مالك بمعنى اذا ويدل بمعنى حين وقيل هذا الحسن
لانها مختصة بالماضي وبالاضافة كاذ وفي تسميتهم لها بلم الحين نوع تابيد للاول
والرابع بمعنى الا اذا لم يدخل عليها نحو قوله تع لما عليها حافظ ولما في قول المصـ لما استظهر
بمعنى حين لدخولها على الماضي وهو ههنا اسم مبني هذا راي ابي علي وكلام سيبويه
محتمل له وللحرفية فانه قال لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل فشبهها بلو ولو حرف
فقال ابن خروف ان لما حرف في كلام سيبويه على انه للشرط في الماضي كلو و
لذا لا يقع بعدها الا الفعل الماضي الا ان لولا الثاني لانتفاء الاول ولما الثبوت الثاني
لثبوت الاول وقال الفاضل التفتازاني ان ذلك اجلا منه توهم والوجه ان لما ظرف
بمعنى اذا استعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا ومعنى والاتحاد الصوري
بين كونه اسما ولما اسما وبين كونه حرفا سبب بنائه كمذ فانه مبني حال الاسمية
للمجيء اسما على صورة الحرفية كذلك لما بني حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية
والمستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى الولد ومحل الجملة الفعلية جر لكونها

مضافا اليها لما والجملة التي اضيف اليها لما قوله لا في محل الرفع على انه قايم مقام
الفاعل اضيف لابد ان يكون فعلية ماضوية اما لفظا كما في لما استظهر او معنى نحو لما
لم تنصرني او حدث عنك وانما وجب كون تلك الجملة فعلية لما فيها اي المستقر في لما
من معنى المجازاة اي الشرطية يقال في عرفهم للاسماء الشرطية كلم المجازاة على معنى
انها كلمات دالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببة لها والعامل
الناصب فيها اي في لما انشئت ضمايرها على ما قيل الكلمة ادوات اي اردت تلفظه
وقت الاستظهار والحاصل ان العامل فيها جوابها كما ذو بكلما فهي مشتركة في كون العامل
اجوبتها دون استظهر لانه مضاف اليه اي جزء منه لما والمضاف اليه لا يعمل في المضاف
ولا يلزم كون الشي عاملا في نفسه يعني ان عامل المضاف اليه في المضاف يلزم
كون الشي اي المضاف اليه عاملا في نفسه وذلك لان المضاف يعمل الجر في المضاف
اليه فلو عمل المضاف اليه لزم عمل المضاف اليه في نفسه بناء على ان العامل في العامل
في الشي عامل في ذلك الشي ايضا وهو خبر جائز مختصر منصوب على انه مفعول
استظهر وهو مضاف الى الاقناع اضافة المسمى الى الاسم نحو سعيد كرز بضم
الكاف الفارسي لقب شخص وسعيد اسمه اضيف الى الثاني بتاويل
ان يراد بالمضاف المسمى المدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ كانه قال
جاءني مسمى لفظ كرز فلا يلزم اضافة الشي الى نفسه وانما اضيف الاسم الى
اللقب دون العكس لكون اللقب اوضح واشهر فكذا هنا اريد المختصر مسمى

بلفظ الاقناع اعني ذات الكتاب اي المختصر الذي هو الاقناع اي مسمى لفظ الاقناع
وكشف اي ازاله عنه اي عن المختصر الواو في وكشف للعطف وكشف فعل
ماض فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها معطوفة على جملة استظهر
التي هي مجرور لكونها مضافا اليها لما بحفظ الباء فيه للاستعانة اي كشف عنه بالاستعانة
حفظ وقد عبر بعضهم عن هذه الباء بالباء السببية لان الافعال المنسوبة الى الله تعالى
لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز استعمال السببية فيها وهو اي الباء المذكور
حرف جر وحفظ مجرور بها اي ظرف والجار مع المجرور متعلق بكشف والضمير
في حفظه مجرور المحل لكونه مضافا اليه للحفظ وهو اي الضمير المذكور يجوز ان يكون عايدا
الى الولد فيكون من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره بحفظ
الولد المختصر بالنصب ويجوز ان يكون الضمير المذكور عايدا الى المختصر فيكون من
قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره بحفظ المختصر الولد
بالرفع فضلة منصوب لانه مفعول كشف وهو مضاف الى القناع وهو لغة
بضم القاف من التغطية وهي التغشية اي ما يستر المراة به راسها وتغشيته
وفضلة بقيته التي تركت الى وجهها هذا واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان
استعمل في معناه الموضوع له ومجاز ان استعمل في غيره لعلاقة بينهما والمجاز
اما مجاز مرسل ان كانت تلك العلاقة غير المشابهة والاستعارة ان كانت
هي المشابهة اي ان قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه

للتحقيق فالاستعارة والا فمجاز مرسل ثم ان ذلك التشبيه قد يضمر في نفس المتكلم فلا يصرح
بشيء من اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه المضمر بان يثبت للمشبه امر مختص
بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية وكذا الاثبات المذكور استعارة
تخييلية ولما قصد المصنف هاتان الاستعارتان اشار الشارح الى بيان الاولى بقوله
وفيه اي في كلام المصنف استعارة بالكناية لان المصنف شبه المختصر بالمرأة المجوبة في
المقبولية وميلان بتحسين مصدر ميل النفس اليها واشار الى بيان الثانية
بقوله واثبت المصنف له اي في كلامه استعارة تخييلية ايضا لانه اثبت له اي للمختصر
ما يلزمها اي المرأة المجوبة من القناع ثم اشار الى بيان وجه التعليل بقوله وهذا
التشبيه المضمر في النفس يسمى استعارة مكنية اما التسمية بالكناية فلانه لم
يصرح به بل انما دل عليه بذكر خاصته ولوازمه واما التسمية بالاستعارة فمجرد
تسمية خالية عن المناسبة كذا في شرح التلخيص والاثبات المذكور يسمى استعارة
تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي من خواص المشبه به ليخيل انه من جنس
المشبه به هذا على رأي الخطيب فح يكون كل من لفظي المختصر والقناع حقيقة
مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو
اثبات الشيء لشيء ليس هو له وهذا امر عقلي فالاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية امران معنويان وهي فعلان للمتكلم ومما التشبيه والاثبات المذكوران
وهي قرينة المكنية فهما اي الاستعارة المكنية والتخييلية متلازمان وجها لانه

مالم

مالم يوجد هذه القرينة لم يتحقق وجود المكنية في الكلام ولا يتأتى هذه القرينة
الى اضافة خواص المشبه به الى المشبه الا على سبيل الاستعارة المكنية اي الابعد
التشبيه المضمر في النفس وفي كشف استعارة تبعية لا يخفى عليك انه لو قدم بحث
هذا بيان المكنية والتخييلية لكان انسب لان معناه ازال صعابه بكسر الصاد جمع
صعب وهو خلاف الذلول ونال اي وصل مراده وطرح الجهل عن نفسه ازاله
الصعاب اولا بكشف الغفلة فاستعير لها اسم الكشف ثم اشتق منه كشف بمعنى
ازال فالاستعارة الجارية في الافعال انما هي تبعية مصادرها لا بالذات لان الاستعارة
فيها لا بد من التشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا لعدم استقلال مفهومه كالافعال
والصفات والحروف لا يقع مشبها به فلا تصور جريان الاستعارة فيها الا تبعا
ولتحقيقه قالوا الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار اي المشبه به قسمان لانه ان كان
ذلك اللفظ اسم جنس فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقيل اذا
استعير للضرب الشديد والا فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه والحروف
فيقع الاستعارة اولا في المصادر ومتعلقات معاني الحروف ثم يسري في الافعال
وما يشتق منها والحروف ففي المصادر يقدر ان معانيها شبهت بها معان اخرى
واستعيرت للمعاني المشبهة اسماء المعاني المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال و
الصفات وكذا في متعلقات معاني الحروف يقدر انها شبهت بها معان اخرى واستعير
لتلك المعاني الاخرى اسماء المتعلقات ثم يسري التشبيه والاستعارة والحروف مثلا

يشبه الضرب الشديد بالقتل اولا فيستعار اسمه له القتل ويشتق منه القتل
بمعنى ضرب ضربا شديدا او نفس جملة خبر، **واحاط** والاحاطة ادراك الشيء
والنيل به بتمامه وكماله واعرابه كاعراب كشف من غير فرق **بمفرداته** الجار
مع المجرور متعلق باحاط اي احاط مسائله والجائه بكمالها هذا على تقدير كون
الباء زايدة ويجوز ان لا يحمل على الزيادة ويكون تقديره واحاط الولد الاكثر
المختصر الاقناع بجميع ما فيه من المفردات والضمير البارز مجرور المحل لكونه مضافا
اليه للمفردات عايد الى المختصر **حفظا** منصوب على التمييز وهو فاعل في المعنى
لان المعنى احاط حفظه والضمير عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا اي كقول
الله حفظا وكقوله تع واشتعل الراس شيبا اي شيب راسي وبمعنى المفعول
في قوله تع وفجرنا الارض اي شققنا عيونا اي شققنا عيون الارض هذا
مبني على ما قيل من التمييز في النسبة لا يجب ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا
صريحا كما في الآية او غير صريح كقولك امتلأ الاناء ماء اي بالماء والمشهور
انه يجب ان يكون فاعلا وهو المختار عند المحققين فاصل فجرنا الارض عيونا
قالوا لا يلزم ان يكون الفعل المسند الى المميز في الاصل هو الفعل
المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق سواء كان لفاعله في التعدي كما
طار عمرو فرحا وامتلأ الاناء ماء اصلهما طير الفرح عمرا واملأ الماء الاناء
وفي اللزوم كما في قوله تع فجر الارض عيونا اي تفجرت عيون الارض وقال بعضهم

ان عيونا

عيونا منصوب على انه مفعول به لفجرنا والارض منصوب على انه يكون بتقدير
في الارض لكن فيه فوات مبالغة توجد في التمييز وقيل عيونا منصوب على الحال
واتقن اي احكم واثبت وهذه الجملة الفعلية اعني اتقن في محل الجر
معطوفة على احاط او جملة مستانفة وباقي اعرابه كاعراب كشف **ما** موصولة
لا بد لها من صلة تبينها مشتملة على الضمير العايد الى الموصول لان الموصول
مع صلته لما تنزل منزلة شيء واحد فلا بد من شيء يتصل بينهما به على حذف
الضمير العايد الى الموصول وكون بين فاعل يتصل على قول من يقول انه فاعل
في قوله تع لقد تقطع بينكم وان كان منصوبا فان الحسن ذاهب الى ان معناه
معنى المرفوع الا انه اجري في كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله تركوه على ما يكون
عليه في اكثر الكلام هذا لكن ينبغي ان يعلم ان كون الضمير مما لا بد له منه
لفظا او تقديرا اذا كان الموصول اسما واما اذا كان حرفا فلا يحتاج الى عايد بل
يحتاج في كونه جزءا تاما من الكلام اي مع الصلة فقط فانهم يعدون المصدري
والمفتقر الى الجملة بعد مثل ان واما المصدريين وان المشددة المفتوحة من
جملة الموصولات ويقسمون الموصول الى الاسم والحرف مع امتناع رجوع الضمير
الى الحرف على ما مر هو اعلم ويجوز حذف بعض كما يحذف الصلة مع الذي
معطوفا عليها الى ويقال اللتيا والتي اذا قصد بهما الدواهي لتفيد الحذف
ان الداهيتين الصغيرة المفهومة من اللتيا بتشديد الياء بتصغير التي والكبيرة

المتفرعة من التي المعطوفة عليها قد بلغنا من شدتها وشناعة شأنها مبلغا لا يمكن
شرحه فنترك على الابهام من غير مبينة له كذلك قد يحذف العائد اي حذفا
منوبا لا نسيا منسيا لكونه فضلة ويستغنى عنه لانه لما صار من صلة الموصول
لم يكن مستغنى عنه والا يلزم اخلاء الصلة عن العائد اذا كان العائد ضميرا منصوبا
متصلا بفعل مطلقا نحو قوله تع هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله او متصلا
بصفة نحو ما الله موليك فضل اي موليكه اي الشي الذي الله يعطيكه فضل منه
واليه اشار بقوله ونحو ذلك وكذا يجوز حذفه اذا كان ضميرا مجرورا متسعا فيه بان
يجعل المجرور منصوبا بمنزلة المفعول به بعد حذف الجار على ما قالوا لئلا يلزم
كثرة الحذف نحو قوله تع فاصدع بما تؤمر والاصل تؤمر به او كان مجرورا باضافة
صفة ناصبة له تقديرا كقوله تع فاقض ما انت قاض اي قاضيه فحذف الضمير
على كلا الوجهين لطول الصلة والصلة وكذا الصفة اذا كانت جملة لا بد
وان يكون روي عن ابي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه انه قال الواو
يجي بمعنى من منه قولهم لا بد وان يكون وقيل الواو زايدة لئلا يلتبس لا بد ان
بتثنيته وقال بعض الفضلاء ان الواو في مثل هذا العطف على محذوف فيقدر المعطوف
عليه في كل المقام ما يناسبه كان يقال ههنا لا بد ان يورد وان يكون من احدى الاخبارية الاربع
وهذا الوجه هو الذي كان يدور في خلدي ولعل هذا هو الوجه اذ فيه زيادة تاكيد
ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه انما وجب في الجمل التي وقعت صفة او صلة كونها خبرية

لانك انما تجي بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بكمالهما
المخاطب بعينه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة او الصلة
فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة او الصلة جملتين متضمنتين للحكم معلوم للمخاطب
حصوله قبل ذكر تلك الجملة ويمتنع في الجملة الجزائية اما انشائية غير طلبية نحو بعت
وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها فلا يصح وقوعها صفة
ولا صلة فان قلت لا نم ذلك فان الجملة الاستفهامية في قوله جاؤا بمذق
هل رايت الذيب قط وقعت صفة لمذق قلت هذا متاول بمقول فيه ذلك
فالجملة الاستفهامية مقولة لقول محذوف هو الصفة في الحقيقة وفسر
الجمل الاربع اي الاسمية نحو الذي هو موصول ابوه مبتدا منطلق خبره والمبتدا
مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة للموصول والموصول
مع صلته في محل الرفع على انه مبتدا وزيد مرفوع خبر ذلك المبتدا اعني الموصول
والفعلية الصريحة نحو الذي انطلق ابوه عمرو او المقدرة نحو الضارب زيدا عمرو او
المضروب ابوه عمرو فان اصلها الذي ضرب بالفتحات في ضرب بضم الضاد وتكرر دخول
اللام الاسمية الشابهة بلام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فيصير الفعل
المعلوم في صورة اسم الفاعل والفعل المجهول في صورة اسم المفعول لتقاربهما و
الظرفية نحو الذي هو موصول في الدار ظرف مع عامله المستقر فيه المنتقل عن عامله جملة ظرفية

صلة وموضع صلته في محل الرفع مبتدأ وقوله خالد خبره والشرطية نحو الذي ان
تكرمه اكرمك خبر فقوله ما فيه ظرف اي في المختصر صلة ولما كان مظنة ان يقال كيف
يصح جعل فيه صلة والصلة لا يكون الا جملة اشار الى جوابه بقوله والضمير
المستكن في فيه المنتقل من حصل بعد حذفه لان تقديره انتهى ما حصل فيه
فاعل الظرف عايد الى ما فهو اي فيه مع فاعله جملة ظرفية فيصح وقوعه صلة
والضمير البارز في فيه مجرور المحل مبني راجع الى المختصر والموصول مع صلته منصوب
المحل على انه مفعول انتهى والتحقيق ان المنصوب المحل هو الموصول فقط لكن
النحاة لما راوا انه لا يصير تاما الا بالصلة ولما كان في قوله ما فيه من الابهام بين
ذلك الابهام بقوله من النحو الجار مع المجرور ظرف مستقر منصوب المحل على انه
حال وهو اي الحال الثابت الضمير ثابت وبل اما لبيان هيئة الفاعل عند صدور
الفعل عنه نحو جاءني زيد راكبا ولبيان هيئة المفعول به عند وقوع الفعل
عليه نحو رأيت زيدا ماشيا او لبيان هيئتهما معا نحو ضربت زيدا راكبين
او هيهنا لمنع الخلو لا المنع الجمع فيدخل تحته اقسام الثلثة واما الجملة في قولك
اتيتك والجيش قادم فهو حال وبيان ما للازم الفعل اعني زمان الاتيان فكانها بيان
للفاعل وانما قيدنا الفاعل بقولنا عند صدور الفعل عنه والمفعول بقولنا عند وقوع الفعل
عليه ليتميز الحال عن الصفة لان الصفة مبنية لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا ولا مفعولا
فلذا قلت جاءني زيد الظريف فهو مبين لهذا وان لم يوجد بعد الصفة حالة نسبة الفعل اليه

بخلاف قولك جاءني ظريفا فانه يشترط ان يوجد هذه الصفة حالة نسبة اسناد الفعل
اليه واما تقييدنا بالمفعول بقولنا به بناء على المشهور والمختار عند المحققين ان الحال لا يقع
عن المفعول به لكونه فضلة بالنسبة فنحو جئت انا وزيدا راكبين على ان وزيدا
فاعل في المعنى لانه مفعول معه لفظا وان فهم من كلام بعض الشارحين للكتاب ان يقع الحال
من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا ويمكن ان يقال انه على تاويل وقع ضربي شديدا
فاللام للعهد او عوض عن المضاف اليه وهذا اي كون الحال ما لبيان الفاعل والمفعول اكثر لانه
قد تقع الحال عن المبتدأ والخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكون ولا يوجد الا في كلام المصنفين
دون كلام البلغاء فان قيل كيف وقع حنيفا في قوله تع واتبع ملة ابرهيم حنيفا حالا
من المضاف اليه وهو مفعول كما ان اخيه في قوله تع ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا
لما كان في حكم اللحم جاز ان يقع ميتا حالا منه ومن هيهنا ذهب بعضهم الى ان كل
حال وقع غير الفاعل والمفعول به فهو مؤول باحدهما وهذا الحال يعني من النحو
اما لبيان هيئة الفاعل ان جعلناها حالا من ضمير المستكن في فيه لانه فاعل الظرف
لما والعامل فيه الظرف وبيان هيئة المفعول ان جعلناها من الموصول لانه مفعول
انتهى والعامل فيه هو انتهى لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ومن في من النحو بيانية
ومن البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة ما موصولة قبلها
مع فاعله المستكن فيه ظرفية صلة اي ان كان الذي وجد قبلها نكرة نحو رأيت رجلا
من بني قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في قوله ما فيه من النحو حال لكون ما قبلها

اى ما فيه معرفة لان الموصول مع صلته معرفة وكقوله تع فاجتنبوا الرجس اى القذر من الاوثان
فان من الاوثان حال من الرجس لكونه معرفة واعلم ان تخصيص الذكر من البيانية لكون الكلام
فيه لا يقتضى نفى ذلك الحكم المذكور عن باقى الحروف الجارة فانهم قد قالوا الجار والمجرور مطلقا ان
وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها نحو رأيت طائرا على غصن وبعد المعرفة المحضة فحال
منها نحو قوله تع فخرج على قومه فى زينته اى مزينا حيث وقع بعد ضمير خرج وبعد غير
المحض منهما محتمل لهما اما النكرة الغير المحضة فنحو هذا ثمر يانع فى اغصانه فان النكرة
المخصصة بالصفة قريبة من المعرفة واما المعرفة الغير المحضة فنحو يعجبنى الزهر فى اكمامه
فان المعرف باللام الجنسى ليس بمعرفة محضة بل كالنكرة فى المعنى ثم قال بعض المتأخرين ان
الظرف كاليوم والفوق وغير ذلك من الظروف المتصرفة مثل الجار والمجرور بعينه
فى تلك الاحكام المذكورة فاعلم ذلك فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول
مع صلته معرفة وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان
يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول
بعض المنطقيين انضمام الكلى الى الكلى قد يفيد الجزئية اى الجزئية الاضافية نحو الحيوان
الناطق فان انضمام الناطق الى الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق
ولعل هذا السؤال مع جوابه ماخوذ من كلام الرضى فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف
تعرف الموصولات وتخصصها ثم اجاب بان قال لا نسلم تنكير الجملة فان التعريف والتنكير
من عوارض الذات والجملة ليست ذاتا ولو سلم تنكيرها فالمخصص فى الحقيقة هو اجتماع

الموصول مع الصلة كما ان رجلا وطويلا كان فى كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص
الرجل بالاجتماع مع طويل وقوله او نقول ان الصلة يجب ان تكون معلومة عند المخاطب كما ذكره
فى وجه وجوب كون الصلة جملة خبرية فيجوز ان يوضح ويخصص المبهم الذى هو الموصول اشارة
الى جواب آخر تحقيقى وتحقيقه انهم قالوا ان التعريف والاشارة الى علم المخاطب بمدلول
اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بجوهر اللفظ كما فى العلم او بغيره مثل الاشارة فى اسماء الاشارة
وكالنسبة المعلومة فى الموصولات فاذا قلت لقيت من ضربته وجعلت من موصولة فقد اشرت
الى علم المخاطب بعين لا بجوهر لفظه بل بغيره وهو مضمون صلته وهو النسبة المعلومة
عند المخاطب واذا جعلت موصوفة لم تشر انت الى علم المخاطب بعين بل الى تعيين فى
ذاته بلا ملاحظة تعيينه والفرق بين مصاحبة التعيين وملاحظته جلى ولذا
عرفت مع التعريف فى الموصولات ظهر لك ان اعتراض الرضى لا يتجه اصلا فلم يحتج الى
ما تكلفه فى جوابه ولهذا قلنا انه اشارة الى جواب تحقيقى واعلم ان قول النحاة
ان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال انما هو على المذهب الاكثر والا ينتقض بقوله
تع ان هذه امتكم امة واحدة فان امة حال فى الحال والعامل فيها اسم الاشارة اى
هذه نبا وبل انبه او اشير وامتكم ذو الحال والعامل فيها ان يكونه خبرا له وهو
عامل فى خبره على مذهب المنصور كما فى شرح التسهيل يرد عليه ان النقض بهذه
الاية الكريمة باق على القول بان العامل فى الحال هو العامل فى ذيها سواء كان قائله
كلهم او اكثرهم فالاولى ان يقال ان قول النحاة هذا ابناء على الاكثر الاغلب والا ينتقض

بقوله لنا معنى ولفظا منصوبان على التميز بيانيين مصدر متميز بالتشديد
بمعنى المميز بكسر اليا على معنى ان هذا الكلام مميز مراد المتكلم عن غير مراده من قوله
اتقن اي هو تميز عن ذات مقدرة في الكناية في جملة اتقن لان الاتقان قد يكون
من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او من جهتين معا فبهما قال لفظا ومعنى على ان
اتقانه اى الولد ابا اى المختصر من جهة اللفظ والمعنى جهتيهما معا وهو تميز عن الجملة لا عن
المفرد فان التميز وهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات اى ما بين بعض المحتملات
التى نشات وحصلت باعتبار اصل الوضع لا بحسب العارض عن ذات لا عن جهته
الذات على قسمين تميز عن المفرد وتميز عن الجملة لانه رفع الابهام عن ذات مذكورة
فهو تميز عن المفرد اذ لا يقع ذلك الا عن مفرد تام باحد الاشياء الاربعة وان رفعه
عن ذات مقدرة فهو تميز عن الجملة اذ لا يكون ذلك الا عن نسبة في جملة او في شبهها
او في اضافة كطاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وبالله زيد فارسا واعجبني طيب
زيد ابا فقوله لفظا ومعنى من هذا القسم الثاني لا لرفع الابهام الكائن
ومضمون الجملة اعنى وقوع الاتقان على مفعوله او بمعنى المفعول لان معناه اتقن لفظه
ومعناه اى اتقن معنى ما فيه ولفظه فهو اى احكامه هذا بمعرفته مع علله وضبط
قواعده مع جزئياته او بمعرفته بانتفاء الشك اردت فعل فاعل ضمير
المتكلم اعنى التاء المضمومة ان مصدرية الحظ فعل مضارع منصوب بان
فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول الحظ وهو

اى الضمير

اى الضمير البارز عايد الى الولد الاخ ومحل الجملة الفعلية اعنى الحظ مع ما فيه منصوب
المحل على انها مفعول اردت واردت مع ما عمل فيه اى مع الذي عمل اردت فيه وهو
اى قوله مع ما عمل فيه حال عن ضمير المستكن في قوله مرفوع المحل على انه خبر ان اي فان
الولد الاخ مراد مني تلميظ او مريد انا تلميظه وفيه استظهار وانما فسر بهذا البيان
ان اصل الخبر الافراد وان الجملة هنا في محل المفرد وما قيل انه اى مراد مني تلميظه
لا يجوز ان يكون تفسيرا لقوله اردت ان الحظه لعدم التطابق بينهما حيث ان اردت
يدل بصراحته على المريد لا على المراد فغير وارد لجواز تفسير الشئ بلازمه ومعنى الحظه
اذيقه واطعمه فالتلميظ تفعيل من لمظ يلمظ بالضم لمظا اذا تتبع بلسانه بقية
الطعام في الفم واخرج لسانه فمسح به شفتيه وقد يكنى به عن لازمه اعني
الاكل والذوق فكذا التلميظ اطلق هنا واريد به لازمه اعنى الاطعام والاذاقة فهو
من الكناية المطلوب بها الصفة مع كونه كناية يكون استعارة تخييلية قرينة للمكنية ولا
تنافي بينهما لان الكناية لفظ يستعمل في معناه الحقيقي فكذا التخييلية اذ هي التحقيق
اثبات ما يلازم المشبه به الذى هو امر عقلي واللفظ مستعمل في معناه الحقيقي
كما تقرر تفصيله وقيل معناه الاعطاء يقال لمظ فلانا من حقه اى اعطاه بعض حقه
وفيه استعارة بالكناية لانه شبه كلام الامام في نفسه بالمطعومات اللذيذة الموهوبة
ثم اثبت له ما يلازم المطعومات عادة من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة
تخييلية كما مر ومعناه الحقيقي اى الغرض الاصلي من ايراد التلميظ بمعنى الاذاقة والاطعام

التربية والتعليم لمعنى التحقيق الارادة من قوله اردت ان المظ هو التي اردت ان اعلمه
من كلام مجرور بمن متعلق بالمظ اعلم ان الظاهر ان من في قوله من كلام للتبعيض
فكانه اشار الى ان الملخص والمداقة بعض كلام الامام فعلى هذا يكون قوله من كلام صفة
لمعمول محذوف اى المظ شيئا من كلام الامام ويحتمل ان يكون من زيدة على قول من
يجوز زيد في الاثبات الامام هو اسم لمن يؤتم به كما ان الكتاب اسم يقع على المكتوب والاله
اسم يقع على المعبود فهي ليست بصفات بل اسماء للصفة يدل عليه انها توصف بها مثلا اي
اله واحد ولا يقال شئ اله وهو اى الامام مجرور بمن لكونه مضافا اليه للكلام الحبر مجرور
على انه صفة الامام والحبر مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر الحاء وفتحها لكن
الكسر افصح كذا في مختار الصحاح قال الفراء هو بالكسر وقال الاصمعي لا ادري فيما ادري
بالفتح او بالكسر وقال ابو عبيدة والذى حفظ بالفتح وكذا يرويه المحدثون كلهم
العالم المتفنن وقيل هو مقلوب من البحر قلب مكان حيث اذ الباء مكان الحاء
وقدم الحاء مكان الباء لان العالم يجمع العلم كما ان البحر يجمع الماء والعلم
والماء كلاهما سبب الطوع اما الماء فظاهر وقد قال الله تع وجعلنا من الماء كل شئ
حي واما العلم فبقوله عم من صان بالعلم حيا لم يمت ابدا فهذه المناسبة
اي بمناسبة كل من البحر والعالم يجمع كما هو سبب الطوع يطلق الحبر المقلوب
على العالم المتفنن يعني يطلق البحر بهذه المناسبة اولا على سبيل الاستعارة
ثم يطلق الحبر المقلوب منه عليه ايضا بهذه المناسبة المدقق مجرور صفة للحبر من

دق فلان الشئ اذا اعلمه على وجه اليقين واطلع فيه على سر خفي ولا يلايم قوله
التحقيق اثبات المسائل بدلائلها والتدقيق اثبات دلائلها بالتحقيق المقدمات المأخوذة
فيها ابى مجرور بدل من الامام بدل الكل من الكل بكر بسكون الكاف مجرور
لكونه مضافا اليه لابى والكلام في ابى كالكلام في ذي الانعام وابى بكر كنية الامام
وهي اي الكنية من اقسام العلم بفتحتين لان العلم ما جعل علامة بمعنى اللغة
لا بمعنى الاصطلاح ثم ان يصدر باب وام او ابن او بنت ولا يقصد بشئ
من ذلك فالاول كنية كابى بكر وابى عمرو وام كلثوم اسم لواحدة من زوجات
النبي صعم والثاني وهو العلم الغير المصدر باب ونحوه واما ان يقصد به
الذم او المدح اولا فالاول اللقب بفتحتين والثاني العلم اى العلم الاصطلاحي
والا يلزم كون قسما من نفسه هذا تقرير كلامه وفيه خلل من وجهين الاول
انه جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوي لا بمعنى الاصطلاحي وهم قد صرحوا بخلافه
والثاني انه جعل قسيم الكنية واللقب هو العلم وقد جعلوا الاسم دون
العلم حيث قالوا الكنية علم صدر باب وام او ابن او بنت واللقب
علم فيشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى اسما
وهكذا قرر شريف الدين الجرجاني في شرح المفتاح وذكر في المفصل ان العلم
لا يخلو من ان يكون اسما كزيد او كنية كابى بكر او لقبا كبطة ولعل الشارح
انما قال والثاني العلم اشارة الى ان ما عداهما من الاعلام يسمى علما في اصطلاحهم كما سمي

اسما فالضرورة جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوي لا بمعنى الاصطلاحي حذرا عن توهم
تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره **عبد القاهر** عطف بيان لابي بكر **بن** سقطت
الهمزة من ابن لوقوعه بين العلم وذلك اي السقوط للوقوع المذكور لكثرة الاستعمال
وشدة الامتزاج وتوضيحه ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم مضافا الى علم اخر
فيحذف التنوين من العلم الموصوف ان وجد لانه وقع وسط الكلام والوسط
ليس من مظان الاسم التنوين نحو جاءني زيد ابن عمرو وكذا يحذف الف ابن
خطا اما اذا لم يكن صفة له بل خبرا عنه فلا يحذف شيء منها كقوله تع وقالت
عزير ابن الله بتنوين عزير واثبات الالف خطا في ابن وكذلك لا يحذفان ان اضيف
ابن الى غير العلم نحو هذا ابن اخي لان وقوعه بين العلمين اكثر ومن هاهنا يقال بثبوت
التنوين في اللفظ وثبوت الالف في الخط متلازمان فكذلك حذفهما وهو ابن
مجرور لكونه صفة عبد القاهر وهو اي ابن مضاف الى **عبد** وهو اي عبد مضاف الى
الرحمن الجرجاني صفة نسبية اي متصلة بياء النسبة للامام لا لعبد الرحمن
مع كونه الاقرب من الامام لان المراد معرفته اي معرفة الامام بانه جرجاني دون بغدادي
وغيره لا معرفة ابائه فوصف الامام بالجرجاني ليعرف انه جرجاني دون غيره **سقى**
فعل ماض فاعله **الله** مفعوله **ثراه** الثرى هاهنا بالقصر التراب الندي وبالمد كثرة
المال اي قبره ومنزله منصوب تقديرا والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه للثرى عائد
رفع على انه بعد الخبر لقوله والضمير الى الامام وسقى قد يتعدي الى مفعولين لقوله تعا

وسقاهم ربهم شرابا طهورا **وجعل** فعل ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو من الافعال القلوب
اي من ملحقاتها ومما يجري مجريها في الدخول على المبتداء والخبر يتعدي جعل الى مفعولين
الممتنع الاقتصار على احدهما ولو زاد الموصول وقال التي تتعدي ليكون الجملة صفة
لقوله افعال القلوب وحذف قوله الممتنع الاقتصار على احد لاندفع عنه ان يقال
ان امتناع اي اقتصار عليه من خصايص افعال القلوب لا يوجد في ملحقاتها التي تجري
مجريها بمجرد الدخول على المبتداء والخبر لا في خصايصها وفاعله مستتر فيه عائد
الى الله **الجنة** هي في اللغة البستان ومنه الجنات **مثواه** اي مكانه ومنزله
من ثوى بالمكان اقام به مفعوله الثاني والهاء فيه كالهاء في ثراه وهذان النعلان صح
المفعولان اعني سقى وجعل خبران لفظا وانشاء ان معنى فان المراد من سقى
وجعل انشاء السقي والجعل المذكورين لا الاخبار بانه سقى وجعل في الماضي
فيهما هاهنا في معنى الامر لانهما دعاء وهو ظ والدعاء في قوة الامر فان معنى قولك
غفر الله لك فليغفر الله وجعل هاهنا بمعنى ليسقي وليجعل وانما عبر عنه بلفظ الماضي
تفاؤلا كان السقي والجعل المذكورين قد وقعا وهو اخبر عنهما بالمضي او تادبا لكانه
راى اداء الدعاء بصيغة الامر مستبشعا غير لايق لقانون الادب على ان
حروفه اقل من حروف الامر كما لا يخفى وانما عطف اي لم يعطف ما في قوة الامر
على الاخبار حيث عطف الا باعتبار الصورة مثل قول الشاعر اخوك اخو مكاشرة وضحك
وحياك الاله فكيف انتا حيث عطف حال كونه في معنى الامر على الجملة الاخبارية السابقة

باعتبار الصورة اي باعتبار انها جزان صورة ولا محل لهذه الجملة الدعائية من الاعراب
ووقوعها موقع المفرد وسواء عدم وقوعها موقع المفرد فظ واعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام
لفظي وتقديري ومحلي فاللفظي في خمسة مواضع الاول فيما آخره صحيح ولو قال في الصحيح
لكان اوضح لان هذا يوهم بظاهره ان الكلمة ليست بصحيحة بل الصحيح آخره وليس كذلك
فان الصحيح عند النحاة ما لم يكن آخره حرف علة سواء كانت في آخره نحو زيد او لا
نحو احمد وانسب لقوله كما لا يخفى من زيد وعمرو ومثل جاءني زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد وكذا غيره وفي حكم الصحيح وهو ما في آخره ياء او واو ساكن ما قبلها نحو ظبي
ودلو فانهما في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلث مثاله مثل هذا ظبي وكرسي ورايت
ظبيا ومررت بظبي وكرسي وكذا هذا دلو ومغزو ورايت دلوا ومغزوا
ومررت بدلو ومغزو والثاني من تلك المواضع الخمسة في الاسماء الستة المضافة
الى غير ياء المتكلم قيد به اذ لو اضيف الى ياء المتكلم لم يكن اعرابها لفظيا كما عرفت
فالمقصود في هذا النظر الى السوق الاحتراز عن المضاف الى ياء المتكلم لا الى المفرد من غير
المضاف او من غير المضاف لان اعرابه لفظي ايضا نحو اب كما عرفت لكن لما اندرج غير المضاف
منها في الموضع الاول احترز الشارح عنها ههنا كما يدل عليه قوله الآتي قصد الى
انصار الكلام والعرب من الانهام نحو ابوه واخوه وفوه وحموها وهنوه وفوه و
ذو مال والثالث من تلك المواضع الخمسة في التثنية مثل جاءني الزيدان ورايت
الزيدين ومررت بالزيدين وينبغي ان يحمل التثنية ههنا على ما هو اعم من ان يكون

تثنية

تثنية صورة او معنى ليدخل فيه لفظ الاثنين والمثنى المرتجل نحو البحرين علما للبلدين
وما بمعنى التكرار نحو كرتين اي كرة بعد اخرى ومنه لبيك وسعديك فان كلها
مثل اعراب المثنى الوضعي والرابع من تلك المواضع الخمسة في الجمع المصحح وهو ما لا يتغير
بناء واحده نحو زيدون واحترز به عن الجمع المكسر وهو ما يتغير بناء واحده نحو رجال
فان اعرابه بالحركة وهو مندرج في الموضع الاول فتنبه لما ذكرته من وجه الاحتراز
واولو بمعنى جمع ذو وقد يقال انه جمع ذو على غير لفظه بالواو والنون
حذف نونه للزوم الاضافة وهذا مثل لفظة النساء فانهما جمع امراة
من غير لفظها وذلك غير عزيز في كلامهم وعشرون واخواتها من ثلثين
الى تسعين نحو جاءني الزيدون واولو مال وعشرون ورايت الزيدين و
اولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين وانما كتب الواو بعد
الالف حالتي الجر والنصب في اولو لئلا يلتبس بالى حرف جر وانما كتبوه في الرفع
حملا عليهما او ملحق بالجمع المصحح اولو وعشرون واخواته وليست بجموع لانه
لم يات اولو وعشر وثلث وغيره مفردا جمع بالحاق الواو بل لما كان
وضعها وضع جمع السلامة لفظا ومعنى الحقت به وجعل اعرابها
كاعرابه ولذلك تعرض بذكرها ولم يكتف بالجمع الخامس من تلك المواضع
الخمسة في كلا مضافا الى مضمر نحو كلاهما وكلتاهما واحترز به عنه مضافا الى المظهر
فان اعرابه ح تقديري نحو كلا الرجلين في الاحوال الثلث قيل الستة في اختصاص

الاعراب بالحروف لحال الاضافة الى المضمر كما كان كلا عندنا مفرد اللفظ مثنى
المعنى واقتضى ذلك ان يكون اعرابه بالحركات نظرا الى لفظه وبالحروف نظرا الى معناه
فاذا اضيف الى الفرع اعني المضمر الذي هو فرع المظهر لكونه كناية عنه روعي جانب
المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف التي هي فرع الحركات واذا
الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب
بالحركات التي هي الاصل حال النصب والجر بالياء وحال الرفع بالالف فان
قلت لم يتعرض لحال الرفع قلنا لما كان هذا ظاهرا من لفظ كلا لم يتعرض
الا الى حاله الذي يتغير فيه الف كلا اعني النصب والجر مثل رايت كليهما
ومررت بكليهما هذا ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى جعل كلا قسما مستقلا
فانه في حكم التثنية كلفظ الاثنين ولو ادرجه في الثالث وقال الثالث
في التثنية وما يلحقها على عكس ما ذكر في الجمع لكان الكلام منتظما ومنضبطا
فان اعراب هذه الاسماء اي هذه الاسماء الستة الى ههنا بالحروف وقوله ولفظي
بالرفع عطف على محل قوله بالحروف لان حروف الاعراب فيها ملفوظة
يعني بها الحروف التي هي اعراب على راي او الحروف التي هي دلائل الاعراب
على راي آخر كما والتقديري اي الاعراب التقديري في سبعة مواضع الاول في
الاسماء المقصورة وهي الاسماء المعربة التي في اواخرها الف مقصورة اي غير
ممدودة او ممنوعة عن مطلق الحركة والقصر المنع ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام

وبقولنا

وبقولنا المعرفة يخرج هذه النفس بلدي ومتى ظرفا لكونهما مبنيين ثم لو سمي بهما لكانا معربين
واعرابهما كذلك سواء كانت تلك الالف للتانيث مثل حبلى او منقلبة عن الواو والياء
وسواء كانت تلك الالف ثابتة في اللفظ نحو العصا او لم يثبت مثل عصى ورحى وغيرهما
نحو هذه عصا ورايت عصا ومررت بعصا وكذا غيره وانما صار اعراب هذه الاسماء
تقديريا لعدم قبول الالف الظاهرة او المقدرة الحركة ما دام الفا اذ لو حركته لاخرجته
الى حرف آخر ولا يمكن توارد الحركات على ما قبل الالف حتى كان مقدرا لعدم الاعراب
في الوسط فاذن تعذر اظهار الحركات فقدرت في آخر الكلمة ففي الرفع ضمة معنوية
وفي النصب فتحة معنوية وفي الجر كسرة معنوية الثاني من تلك المواضع السبعة
ما اضيف الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامي ورايت غلامي ومررت بغلامي
او جمعا موصوفا لان اعرابه بالحركة نحو هؤلاء مسلماتي ورايت مسلماتي ومررت بمسلماتي
في الاحوال الثلث في المذهب الاصح لان في قول بتنوين العوض وانما قلنا في الاصح
لان في قول بعضهم اعرابه حالة الجر لفظي سواء كان مفردا او جمعا موصوفا بما ذكر
لوجود الكسرة لكن الاول اصح لان الكسرة مجتلبة للياء قبل الاعراب مستقلا
بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون الكسر للاعراب ويستحيل ان يجتمع في الحرف
الواحد حركتين متماثلتين او مختلفتين ان قيل كيف الكسرة المجتلبة للياء قبل
الاعراب والكلام قبل الاعراب مبني والبناء يمنع الاضافة كما صرحوا به قلنا لا نم او لا
ان الكلام قبل كون الاعراب مبني بل المذهب الصحيح على ما حققه بعض المحققين ان الكلام

قبل التركيب مع العامل نحو زيد وعمرو وبكر معرب بسكون آخره سكون وقف لا
سكون بناء اذ معربيته اللفظ يتحقق بقابلية توارد المعاني المختلفة على معناه فلا حاجة
لاخراج الاسم عن المعربية ما لم يوجد المناسبة للمبني الاصل نحو الغلام ما يقتضي لحوق الاعراب
بآخره ولهذا ذكر في قولهم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل انهم ارادوا به امكان الاختلاف
سواء وجد بالفعل او لم يوجد وان سلم ان الاسم مبني قبل الاعراب فنقول انهم ان منع
البناء الاضافة حكم على الاعم الاغلب ولهذا لم يمنع من الاضافة حيث واذا واذ
وغير ذلك واحترزنا بقولنا موصوفا بان اعرابه بالحركة عن لزوم المذكر السالم
فان اعرابه حالة اضافته الى ياء المتكلم لفظي في النصب والجر نحو رايت مسلمي بوجود الياء التي
هي علامة النصب والجر فيها وتقديري في الرفع نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي فالياء المدغم
في ياء المتكلم منقلبة عن الواو لما تقرر في الصرف من ان الواو والياء اذا اجتمعا و
سبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة في
الياء فيكون الاعراب بالحروف في حالة الرفع تقديريا الثالث من تلك المواضع السبعة
ما فيه او آخر المحكي جملة منقولة الى العلمية نحو تابط شرا علم شخص فانه كان في الاصل
جملة دالة على نسبة التابط اي الاخذ بالابط الى الشخص وشرا مفعول تابط ثم جعلت
اسما لرجل وهو ثابت بن جابر الفهمي ولعرب تقديرا على راي والتفصيل ههنا
هو ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبني
الاصل والمابعد العلمية فقيل انها من المبنيات المحكية على بنائها وقيل معربة محكية

لانه صار المجموع بالعلمية اسما واحدا اجزاؤه كحروف كلمة واحدة فكان مستحقا
لان يجري الاعراب في آخره كبعلبك فيقال جاءني تابط شرا برفع شرا لكن
لما اشتغل الجزء الاخير منه بالاعراب المحكي حيث حكى لفظ الجملة للدلالة على القضية الاصلية
امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري فكلام الشارح ههنا
مبني على هذا القول وهو في قول الجازي لا في قول النحاة باسرهم لان سيبويه وكثير
من النحاة قد صرحوا بان المفرد لا يكون محكيا اصلا نحو من مرفوع المحل مبتداء
وزيد مرفوع تقديرا خبره كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وقيل بالعكس
في استفسار من يقول ضربت زيدا فنصب زيدا اشعارا بان السؤال
انما هو عن زيد الواقع مفعول ضربت وذلك ان كل اسم سواء كان مفردا
او جزءا اخيرا من المركب كان معربا في الاصل وحكي ذلك الاعراب فاعراب
المحكي بالجر على انه بدل من الضمير المجرور العائد الى كل اسم تقديري والاوضح
في العبارة ان يقال فاعرابه تقديري بحذف لفظ المحكي كما حذفه العالي
في شرح الكتاب قيل وهكذا وقع في بعض نسخ هذا الكتاب ولعله هو الصحيح وفي
خمسة عشر علما يحكى آخره على الفتح ويصير معربا تقديريا في قول فيه اشارة
الى ان فيه قولا آخر سنذكره وتفصيل المقام على وجه يتضح المرام هو ان نحو
خمسة عشر اذا جعل علما قد يجري عليه الاعراب اللفظي ويجعل غير منصرف كبعلبك
فيقال هذا خمسة عشر بضم الراء لكن الاشهر فيه انه بعد العلمية علم محكي على بنائه

وسوغ بعد هذا قال بعضهم انه مبني كما كان قبل العلمية رعاية لتضمنه الاصلي وقال
الاخرون انه من المعربات المحكية البنائية فان المجموع لما صار بالعلمية اسما واحدا
استحق لان تجري الاعراب في آخره لكن لما كان الطرف الاخير مشتغلا على الحركة
البنائية المحكية تعذر ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري
فان قلت فلم لم يتبعض الاعراب المحكي لفظا في تابط شرا وجاز في خمسة عشر علما
ترك الحكاية وجاز جواز الاعراب لفظا قلت قد كان الواجب في الصورتين
ان يعرب لفظا لانتفاء موجب الاعراب البناء فيهما لكن في خمسة عشر جاز الاعراب
لفظا وترك الحكاية لانه تركب حرف بناء الاعراب بخلاف تابط شرا فانه لو اعرب لفظا لعدل عن اعراب
الاعراب فيه تقديرا ان يجوز العدول عن البناء الى الاعراب ولا يجوز العدول عن اعراب
حرف اعراب آخر بفوت الحكاية كذا افاد الفاضل في شرح اللباب ومما ينبغي ان يعلم
من المحكيات المعربة تقديرا العلم المركب الذي جزوه الثاني معرب باعراب معين
معمول لما الاعراب له لفظا مثل ان زيد وهل زيد من زيد والقيد الاخير
احتراز عن المركب الاضافي نحو عبد الله وعن المركب من الاسم العامل مع معموله نحو
ضرب غلامه فان اعرابهما لفظي فان الجزء الاول منهما بعد العلمية معرب بالاعراب
بالاعراب العام بحسب العوامل والثاني مشغول باعراب الحكاية الرابع من تلك
المواضع السبعة التي كان الاعراب فيها تقديريا في اسماء المنقوصة ومن كلمات التي في
آخرها ياء مكسور ما قبلها نحو القاضي والرامي فان اعرابها تقديري في حالة الرفع

والجر نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي باسكان الياء فيهما لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء وفي حالة النصب لفظي لخفة الفتحة عليها نحو رايت القاضي بالنصب وقد جاء
بالاسكان في النصب ايضا كما جاء به في الرفع والجر وكالفتحة للضرورة الشعر نحو
قوله مهلا بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا مهلا نصب على المصدرية
لا مهلا المقدر وبني منصوب مفعوله اصله بنين جمع ابن سقطت النون بالاضافة
الى عمنا قوله مهلا موالينا اي بني عمنا الذين هم موالينا ناصرون لنا في الهياج
المولى الناصر وقوله لا تنبشوا نهي من نبش البغل والمتنبا اي خلع فتنة
ولغة ينبش بالضم ومنه النباش وبيننا ظرف مدفونا والاستشهاد في ان
موالينا بالسكون حالة النصب وانما قال لانه مفعول لا مهلا المقدر الدال عليه
معموله اعني مهلا مع ان المقدر مهلوا بقرينة تنبشوا بناء على ان المقصود
بيان العامل واهمل اذ ادخل الواو في العامل وكذا في المثل بفتحتين اعط
امر من اعطى يعطي القوس باريها اي ناحتها من برب القلم من باب
رمى وبالفارسية تراشنده بالسكون حالة النصب لانه مفعول ثان
لا عط وهذا المثل ماخوذ من قول الشاعر يا باري القوس بريا لست
تحكمه لا تفسد القوس اعط القوس باريها وهو مثل يضرب لتفويض الامر
الى من يحسنه ويتمهر فيه حق المهارة ومثله قوله يا دار هند عفت الا اثافيها
بسكون الياء للضرورة والعكس من تلك المواضع السبعة جمع المصحح مضافا

ملاقيا ساكنا بعده يرد عليه نحو قوله تعالى والمقيمي الصلوة فيمن قرا بالنصب فانه
ليس مع ان اعرابه بالحروف لفظا لوجود علامة فلو قال بدل قوله مضافا ملاقيا ساكنا
بعده ملاقيا علامة مدة ساكن لكان اولى نحو مقيمي الصلوة ونحو مصطفوا القوم
نحو جاءني صالحوا القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فان اعرابه بالواو رفعا وبالياء
ونصبا وجرا لكنهما سقطتا اي الواو والياء في اللفظ بملاقاتهما الساكن بعدهما وهو لام
التعريف في القوم ولم تسقطا في الخط لئلا يلتبس بالمفرد فالحرف التي بها الاعراب
غير ملفوظ بها فهو معرب بالحروف تقديرا اذ لا اعتبار في الخط في هذا الفن بل المعتبر فيه
هو اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء فثبت انه معرب تقديرا ولم يذكر المتقدمين هذا
القسم وما بعده قال الشيخ ابن الحاجب لا اعرف احد ذكر الاعراب التقديري من المعرب
بالحروف في مؤنثات نحو مسلمي ولم يلتفت الى هذا القسم لكن القوم بالاعراب
التقديري في الواو المقلوب ياء دون الياء المحذوف مما لا يعتد به ولا يجدي
ما ذكر في احترازه من الحذف عارض بواسطة كلمة مستقلة والقلب يكون
بواسطة هو جزء الكلمة نفعا ولذا ذكره الشارح القسمين معا وقولنا ملاقيا
ساكنا بعده ليشمل اي ساكنا كان من لام التعريف والاسم الذي اوله همزة
وصل نحو جاءني صالحوا ابنك فلو لم يلاقي ساكنا نحو قولك صالحوا بلدك
في الرفع وصالحي بلدك في النصب والجر كان الواو والياء ملفوظا بهما فهو كان معربا
بالحروف لفظا فلذلك احترز عنه السادس من تلك المواضع السبعة في الاسماء الستة

اذا الافا

اذا الافا ساكن بعدها فهي معربة بالحروف تقديرا نحو جاءني ابو البشر في الرفع
ورايت ابا البشر في النصب ولابي البشر في الجر وسابعها من تلك المواضع السبعة
التثنية مضافة ولاقيها ساكن بعدها ولا يمكن تحريك الالف فهو للام فهو معرب
تقديرا بالالف بخلاف النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك بكسر الياء فيهما لان
حفظ الياء التي هي علامة الاعراب يمكن فيها بالتحريك فيها بخلاف الالف في الرفع فحركت
بالكسرة المناسبة له بناء على ان فتحة ما قبلها تعادل التقاء الساكنين بالكسر في الياء وانما
قلنا بخلاف النصب والجر لان اعرابها بالياء وهي باقية لفظا وان كسرت للسكون بعدها
فيكون معربا لفظا وملفوظ وما يعرب بالحروف تقديرا مثل دعني من تمرتان على الحكاية
في جواب الك تمرتان فان اعرابه بياء مقدرة وانما اظهر الالف لفظا حكاية لما
تلفظ به القائل الاول اي دعني مما تلفظ به وهو قولك تمرتان وقال سيبويه سمعت
اعرابيا يقول لرجل سأله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا وانما اطنبت
الكلام اي كثرته في هذا المقام لانه من مزالق الاقدام المزالق جمع مزلقة وهي
موضع لا تستقر عليه القدم لغاية ملاسته واما الاعراب المحلي ففي الاسماء المبنية كما
كالموصولات والمضمرات واسماء الاشارات وكالافعال الماضية والجمل فان الاعراب
في هذه المذكورات محلي لا لفظي ولا تقديري والفرق بين التقديري والمحلي هو ان
ان المحلي التقديري انما يستعمل حيث المكان يستحق الكلمة الاعراب لكن لا يظهر
ذلك الاعراب التقديري والمحلي انما يستعمل حيث المكان لم يستحق الكلمة

الا اذا بناها على معنى متعلق بمتعلقاتها اى الكلمة وقعت فى محل لو وقع فيه غيرها
من معرب صحيح الآخر لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب المحلى مجموع الكلمة
لبنائها بخلاف المانع فى التقديري فانه هو الطرف الاخير ويرد عليه قول الجمهور
الجار مع المجرور فى مررت بزيد مثلا منصوب المحل وكذا قولهم هذه الجملة منصوبة
المحل او مرفوعة المحل فانهم استعملوا المحل ههنا مع انه ليس هو مجموع لم تستحق
الكلمة الاعراب لاجل بنائها لان مجموع الجار والمجرور وكذا الجملة وان كان كل منها
مبنيا لكن ليس بكلمة مبنية اللهم الا ان يراد بالكلمة معنى مجازيا شاملا
للجمل وغيرها لكن بقى ان يقال ان بزيد لم يقع فى محل لو وقع فيه غيره لظهر الاعراب
اذ لو وقع عقيب مررت اسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه فعلا لازما لا ينصب
المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق الذى ذكر بين الاعراب التقديرى والمحلى
انما هو على اصطلاح المتأخرين ولطائفة من المتقدمين واما الاوائل منهم فلا
يفرقون بينهما ولذا قال جار الله العلامة فى المفصل الاسم المعرب ما اختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا ومحلا فتأمل فى هذا الكلام والمحفوظ فانه من
نفائس النحو يقال شيء نفيس اى يتنافس ويرغب فيه حتى يعلقوا اى يتشبث
من علق الشىء بالشىء اذا اثبت اذا التصق وتعلق به وبيان هذا التركيب
موقوف على تمهيد مقدمة وهى ان حتى يجىء على ثلثة معان اى على ثلثة اوجه
الاول الجر نحو اكلت السمكة اى الحوت الواحد حتى راسها واعلم ان الجار

تشارك

تشارك الى فى معنى الانتهاء الا انه تفارقها من حيث ان مجرورها لا بد
ان يكون جزءا مما قبلها كائنا بحيث يستوى فى الفعل المتعدى بحتى جميع اجزاء ما قبلها
شيئا فشيئا على التقضى الى ان ينتهى الى ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم الانتهاء
اليه كذلك اما بملاحظة الضعف نحو قدم الناس حتى المشاة او القوة نحو مات
الناس حتى آدم والانبياء او كونه حدا لما قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها او شبيها
ملاقيا لجزء ما قبلها كائنا مثل ذلك الجزء فى الوصف المذكور نحو نمت البارحة
حتى الصباح وهذا معنى قوله فى اى على تقدير كونه حرف جر انما المجرور اما ان يكون [illegible]
ينتهى المذكور قبلها كالراس فى اكلت السمكة حتى راسها فان الراس ما ينتهى به السمكة
لانه الجزء الاخير منها او ينتهى المذكور قبل حتى عنده كالمجرور نحو نمت البارحة
حتى الصباح شيء ينتهى حين لا به لانه ليس جزءا منها لان الصباح من اجزاء [illegible]
النهار بل ملاق لها مع زيادة بالتحقيق فى البيان وانما شرطوا ذلك لان الغرض
الوضعى فى الفعل المتعدى بحتى ان يقتضى ما تعلق الفعل به شيئا فشيئا
حتى ياتى عليه وذلك الغرض انما يتحقق باخر جزء من الشيء او ملاقيا آخره ثم اختلف
النحاة فى ان ما بعدها اى ما بعد حتى هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال عبد القاهر
ان حتى فى ان ما بعدها يدخل فيما قبلها فاكلت الراس بضم الهمزة مجهول اكل و
كذا نيم الصباح بكسر النون مجهول نام من النوم فى المثالين المذكورين وكذا يدخل
ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب وجار الله العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل

مابعدها فيما قبلها هكذا قال ابن جني وابو النصر الفارابي الا ان هذا الاختلاف
لا يستقيم قوله مطلقا قيد للمنفي لا للنفي بل الوجه ان يقال ان كان المذكور
بعدها بعضا مما قبلها يدخل كالراس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا
استأنف في كلام المبرد في المقتصد وفي كلام ابن الدركي في الفصول الخ اي من تلك
المعاني الثلثة كونها للعطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورايت زيدا حتى عمرا ومررت
بزيد حتى عمرو والاولى ان يمثل بنحو جاءني القوم حتى زيد لان العطف بحتى انما
يصح بشرط ان يكون مابعدها جزءا مما قبلها كما حقق في موضعه وقد اشار اليه
بقوله ولكن بشرطها كونها للعطف بمجانسة ما تليها بعدها لما قبلها فهي تخالف سائر حروف
العطف في ايجاب مجانسة مابعدها لما قبلها وانما اشترطوا موضعه للغاية و
الدلالة اي للدلالة باطراد على احد طرفي الشيء اما طرفه الاعلى نحو مات الناس حتى
الانبياء او طرفه الادنى نحو قدم الناس حتى المشاة فان الشيء اذا اخذ من ادناه
فاعلاه غاية له وطرف واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف له وغاية ولهذا قالوا ان حتى
العاطفة انما تذكر للتعظيم او التحقير والغاية والطرف لا يكون الا من جنس المغيا بفتح الميم
وتشديد الياء معناه ذو الغاية قوله وذي الطرف عطف التفسير له فلا يقال
جاءني القوم حتى الحمار بالرفع ولا يقال ايضا رايت الرجل حتى امراته بالنصب
ولا اكلت الطير حتى الرمان بالجر وان اردت ان تعرف حقيقة الحال في ذلك
فعليك بالتدبر فيما تقدم لديك وسوى ان حتى العاطفة للجمع مع انتهاء تعلق الحكم

بما قبلها باستيفاء اجزائه شيئا فشيئا الى مدخولها في اعتبار المتكلم كما في حتى الجارة لكن
بشرط ان يكون مدخولها جزءا من المعطوف عليه حقيقة نحو ضربت القوم حتى
زيدا او بالتاويل نحو ضربني السادات حتى عبيدهم لانهم صاروا كالجزء بالاختلاط ولا يجوز
ان يكون ملاقيا لاخره كما جاز في الجارة لما تقدم من شرط مجانسة مابعدها لما قبلها
وبشرط ان يكون اقوى من سائر اجزائه نحو مات الناس حتى الانبياء او اضعف منها
نحو قدم الناس حتى المشاة ليصح العطف باعتبار انه من جنس آخر غير المعطوف عليه
ولا يجوز ان يكتفي في ذلك بان يكون من اجزاء المعطوف عليه حتى كما في الجارة
اذ لا يكتفي ذلك في المغايرة اللازمة في العطف ولهذا ظهر الفرق بين حتى
العاطفة وحتى الجارة من وجهين الاول عدم جواز كون مدخوله ملاقيا لاخر اجزاء ما قبلها
في العاطفة وجوازه في الجارة والثاني اشتراط الضعف والقوة في العاطفة دون
الجارة وقد يفرق بينهما بوجه ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة بالمظهر
لجواز ان يقال جاءني القوم حتى انت واختصاص الجارة به والثالث من تلك
المعاني الثلثة كونها ابتدائية اعم من ان يكون مابعدها مبتدا وخبرا
نحو جاءني القوم حتى زيد ذاهب فاعلم او كلاما مستقلا نحو جاءني العلماء
حتى ذهب الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم انها اي حتى في قوله يعلم يجوز
ان يكون جارة بمعنى كي اي لا بمعنى انتهاء الغاية فان حتى كما يجيء بمعنى انتهاء الغاية
يجيء ايضا للسببية بمعنى كي وقيل وقد يجيء ايضا بمعنى مع وزعم الغاية حتى

وابن مالك الخفاجي بمعنى الا ايضا كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى
تجود وما لديك قليل وان المصدرية مقدرة بعدها والفعل منصوب بها
وانما قدرت ان المصدرية لان حرف الجر لا يدخل على الفعل الا بتقدير ان
فح يجوز دخوله لكون الفعل معها في تقدير المصدر والشرط اي حين
ان يكون جارة بمعنى كي مقدرة بعدها ان المصدرية ان يكون ما بعدها
مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك اما تحقيقا يعني ان يكون الفعل
الذي دخل عليه حتى مترقبا وجوده بالنظر الى وقت الاخبار نحو اسلمت
حتى ادخل الجنة فان الاسلام قديم والدخول في الجنة مترقب وجوده
بعد واما تقديرا نحو سرت حتى ادخل البلد اذا كان الدخول والسير قد انقطعا
ولكنه في وقت السير كان مترقبا وانما يجب ان يكون مستقبلا لانه منصوب
باضمار المصدرية التي هي علم الاستقبال واعلم ان هذا اي كون ما بعدها
مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها شرط اضمار ان بعد حتى الجارة سواء كانت
حتى للسببية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة او بمعنى الغاية نحو سرت حتى تغيب
الشمس ولما كان ههنا للتسببية لم يتعرض الشارح وههنا كذلك اي بعد
حتى مستقبل بالنسبة الى ما قبلها تحقيقا لان العلم بطبعه امر مستقبل
مترقب وجوده عند اخبار المص بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التلميذ
والجملة الفعلية اعني يعلم مع ما عمل فيه مجرور بمحل حتى وهو ههنا متعلق بقطعه

الما

المظه والمجرور ههنا وهو العلم بطبعه شيء ينتهي المذكور قبل حتى وهو ارادة
التلميذ الظاهر ان يقال وهو التلميذ عنه لانه والحاصل ان العلم وان
لم يكن جزءا لما قبلها لانه يلاقيه من لوازم التلميذ وروادفه عادة فقد ثبت
وتحقق شرط كونه حرف جر فيجوز ان يكون جارة بمعنى وهو المطلوب ويجوز ان يكون
حتى ههنا عاطفة ايضا فيكون يعلم معطوفا على المظه فيكون الجملة منصوبة المحل
لا مجرورة المحل كما اذا كانت جارة لكونها معطوفة على الجملة التي كذلك اي منصوبة
المحل وهي المظه والمعطوف في حكم المعطوف عليه وانما قلنا انها منصوبة المحل
لانها مفعول لاردت واما لفظ يعلم منصوب بان المقدرة بعدها كما
ذكر انفا وشرطه كونها للعطف وهو كون ما بعدها مجانسا لما قبلها موجود
ههنا لانها اي حتى ههنا للدلالة على احد طرفي الشيء وهو ارادة تعليم العلم
للمودود طرفا اي طرفا ذلك الشيء ويجوز ان يعود الى الارادة باعتبار انها
مقدرة بان مع الفعل ارادة تلميذ والعلم بطبعه الاظهر ترك قوله
ارادة لئلا يلزم قوله فيكون بين التلميذ والعلم مجانسة بان يكون العلم جزءا من
التلميذ بتأويل ان العلم بسبب كونه من لوازم التلميذ عادة صار كالجزء
والقوة معادة ايضا لان العلم بالطبع اقوى من التلميذ فالمعنى اردت المظه
من كلام الامام المحقق شيئا فشيئا يوما فيوما الى ان يحصل بالتدريج العلم بالطبع
لان في حتى معنى التدريج كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون حتى ههنا ابتدائية لان ما بعدها ليس

بمبتدأ او خبر والكلام مستقل منقطع عما قبلها فلا يكون ابتدائية لفوات شرائطها
امعن ام من امعنت اي طلبت في الشيء يعني مبالغة كر وم كذا في الدستور
والمغني احسن تاملك في هذا البحث فانه من غوامض النحو في مختار الصحاح الغامض ضد الواضح
بطبعه متعلق بيعلق والضمير مجرور المحل لاضافة الطبع اليه عائد الى
الولد الاخ وهو اي الطبع في الاصطلاح ما يكون مبدأ الحركة مطلقا سواء
كان لها شعور كحركة الحيوانات او لا يكون لها شعور كحركة الافلاك عند
من جعلها غير شاعرة والاحجار والمراد بمبدأ الحركات الصور النوعية او
النفوس على ما حقق في الحكمة والطبيعة ما يكون مبدأ من غير شعور كالصلوع
الحجرية التي يكون مبدأ الحركة الهابطة من غير شعور هكذا قال الامام في شرح
الكشاف فالفرق بين الطبيعة والطبع بالعموم والخصوص مطلقا
والعام هو الطبع هذا بحسب الاصطلاح كما اشرنا اليه واما بحسب اللغة
فلا فرق بينهما قال في مختار الصحاح الطبع السجية جبل عليها الانسان
وهو في الاصل مصدر والطبيعة مثله وكذا الطباع بالكسر انتهى
وقول بعض الافاضل ان الطبع هو توقع للنفس الحكم بالاحكام من غير
فكر ونظر قريب من هذا والمراد هنا بالطبع الذات فمعنى بطبعه بذاته
ونفسه **من لفظ** مجرور بمن والهاء ايضا مجرور لاضافة لفظ اليه عائد الى
الامام فهو من اضافة المصدر الى فاعله **الحلو** بوزن الفعل ضد المر مجرور

صفة

صفة للفظ والجار والمجرور في محل النصب على انه حال من فاعل يعلق وهو
ما الموصولة في قوله **ما ينفجر** اي يسيل وقوله **منه** متعلق بينفجر والضمير
المجرور بمن عائد الى الموصول ولفظ **ينابيع** مرفوع على انه فاعل ينفجر واي
لفظ ينابيع النحو جمع ينبوع وهو مخرج الماء **النحو** مجرور مضاف اليه الينابيع
ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وانما ان من لفظ حال
من فاعل يعلق لانه لا يجوز ان يكون حالا من ضمير المجرور في منه لوجوه ثلاثة الاول
ان الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول لا غير وهذا ليس بفاعل ولا مفعول
فلا يكون يرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز كونه حالا من ضمير منه لان كون
الحال لبيان هيئة الفاعل والمفعول اكثري لا كلي على ما اعترف به الشارح
فيما سبق الوجه الثاني اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق
الحال التاخير عن صاحبه وانما وجب تقديم على ذي الحال النكرة لدفع الالتباس
بالصفة فانه لو تاخر التبس بالصفة في حالة النصب كقولنا ضربت رجلا
كريما ثم نذهب في حالة الرفع والجر وان لم يلتبس الجر المراد الثالث وهذا الضمير
المعرفة فيجوز اي يلزم اي يجوز على تقدير كونه حالا منه على تقدم الحال وهي من
لفظ فيكون تقديره اي الكلام ما يعلق بطبعه من لفظ الحلو وهذا التقدير
غير جائز لانه يلزم منه اي من هذا التقدير تقديم ما في حيز الصلة وهو منه قوله وهو
مبتدأ راجع الى ما وقوله منه اي لفظ منه خبره والجملة معترضة وقوله تقديم وهو

الثالث
قلنا

اى الموصول ما اى لفظ ما وفى حيز الصلة اى الشئ الذى يكون فى حيز الصلة لا يتقدم
عليه اى على الموصول لانه اى ما فى حيزها فى حكم الصلة والصلة لا يتقدم على لان الصلة
لكونها مبينة للموصول صار كالجزء الثانى له فلا يجوز تقدم الشئ من الصلة وايضا
لاستحالة تقدم الجزء الثانى من الشئ وجزء ذلك الجزء الثانى على ذلك الشئ لاستلزامه
تقدم الشئ على نفسه كما لا يخفى وكذا فى حكمها والحاصل انه لا يجوز ان يكون
من لفظ حالا من ضمير منه اذ لو جاز لجاز تقديمه والتالى باطل لاستلزام الحال
فالمقدم مثله الوجه الثالث ان من لفظ مقدم على هذا الضمير والحال لا يتقدم
على صاحبها المجرور بالاضافة اللفظية او المعنوية بالاتفاق او حرف الجر بالاصح
فلا يقال مررت جالسة بهند لان الحال تابعة لذيها لانها صفة له فى الاصل
فلا يقع حيث لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة او بالحرف لا يتقدم على الجار
فكذا الحال لا يتقدم عليه وانما قال فى الاصح لان البعض جوز تقديمها على
المجرور بناء على ان حرف الجر من تمام معنى الفعل فيكون قولك ذهبت
بهند راكبة فى قوة اذهبت هندا راكبة فكما يجوز تقديم الحال على صاحبها
فى اذهبت كذلك يجوز فى ذهبت لا يقال ان المحذور الذى ذكر فى الوجه الثانى
لازم على تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول لان الحال من الشئ اصلها ان يكون
متاخرا من ذلك الشئ فيكون فى حيز الصلة ايضا اى كما يكون فى حيزها على تقدير
جعلكم اياه حالا من ضمير منه فلزم من تقدم ما فى حيز الصلة عليها لانا نقول

لازم

لازم ما ذكرتم بل اللازم فى اى على تقدير جعله حالا من الموصول تقدم ما فى حيز
الموصول وما فى حيزه اى حيز الموصول لا يكون من تتمة الصلة التى هى كالجزء من
الموصول وتقديم ما فى حيز الموصول جائز **فنظرت** بعطف هذه الجملة على
جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز ان يكون علامة لجزاء شرط محذوف فالفاء
ح تسمى فاصحة وذلك اما لافصاحها اي لاظهارها وانبائها محذوفا ووصفا
لها بكتاب الحكيم وكلام المد تقرير الشرط هكذا اذا كان الولد مستخفا
للمختم ومحيطا بغزواته فنظرت فيكون الجملة مجزومة المحل على انها جواب
لهذا الشرط المحذوف ولا يذهب عليك ان هذا قول يجزم اذا وهو ضعيف
لا ينبغى ان يتخذ به فى السعة اذ قد يقدر فى موضع ان اذا لا يجزم
الا فى الضرورة كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غاية
فستنجلي ولهذا عد واجواب اذا من الجملة التى لا محل لها من الاعراب
قوله نكبة اى مصيبة اى غاية الحب فوق المراد بها هنا الغم وتصبك
مجزوم باذا وهو المستشهد والفاء فى فاصبر جزائية فى فكل تعليلية
وكل مبتدا وقوله ستنجلي اى ستزول خبره ودخول الفاء على خبر المبتداء
لم يوصف بالمستشرف الضعف ويحتمل ان يكون التقدير فكل غاية تصبك
او يكون الفاء زايدة **فى مختصراته** متعلق بنظرت ونظر فى المختصرات عبارة
عن فكره والضعف على اللف المرتب والضمير فى مختصراته مجرور لكونه مضافا

البه للمختصرات عائد الى الامام **المطبوطة** مجرورة لاضافة المختصرات
فان قلت المختصرات جمع والمطبوطة مفرد فكيف صفة لها والمطابقة
شرط بين الصفة والموصوف في الافراد والجمع اذا كانت فعلا له اى اذا
الصفة فعلا للموصوف وقايمة به كما يجي هذا وعد بلا وفاء اللهم الا ان يقال
انه سيجي في اواخر الكتاب ولا يخفى ركاكته ويسمى وصفا حقيقيا ولو لم يكن
فعلا له وقايمة بسببه صفة سببية نحو جاءني زيد الطويل غلامه او ان
فما بال قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فان الوصف فيهما فعل للموصوف
وقايم به فان الاسمال جمع سمل بفتحتين بمعنى العتيق والامشاج جمع مشيج
كيتيم وايتام وهو الشيء المختلط مع غيره يقال نطفة امشاج لماء الرجل
اذا اختلط بماء المراة ودمها والعتاقة والاختلاط وصفان قايمان
بالثوب والنطفة مع ان الموصوف مفرد والوصف ليس كذلك قلت
هذا تاويل ان الموصوف مركب من الاجزاء المستفادة من الوصف
فلما كان الموصوف مجموع تلك الاجزاء وصفوه بالجمع وههنا كذلك اى الوصف
فعل للموصوف وقايم به لان المطبوطة قايمة بها قلت ههنا فاعلم
ومن ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت الصفة في حكم الفعل في
جواز الوجهين صيغة الافراد مع الحاق التاء وصيغة الجمع كما ان الفعل
كذلك في قولنا النساء جاءت وجئن على لفظ الواحد والجمع اما الاول

فبنا

فبناء على كل جمع مؤنث لكونه في تاويل الجماعة واما الثاني فلكونه مسندا
الى ضمير المؤنث فروعي اللفظ في الاول والمعنى في الثاني وقس عليه الرجال
جاءت او جاؤا ولا يجوز الرجال جئن كما لا يجوز النساء جاؤا وان جاز العيون
والايام فعلن وههنا المطبوطة مسندة الى ضمير المختصرات فيجوز الجمع والافراد
فافرد المص اى اختار الافراد من هذين الجايزين للاختصار في الافراد وكذا الكلام
في قوله **دون** بمعنى قدام وقد يجي بمعنى اسفل ضد فوق وعلى وجهيها يحتمل ان يكون
مع فاعله في محل النصب على الحالية من فاعل نظرت فحاصل المعنى نظرت
في مختصراته المطبوطة متجاوزا انا كتبه المبسوطة هذا فاعلم انهم قالوا
للظرف احكام اربعة كالجار والمجرور بعينه الاول ان يتعلق بفعل او
معناه والثاني انه اذا لم يسبقه ما يطلبه لزم ان وقع بعد النكرة المحضة فحال
خبرا وغير المحضة منها فمحتمل لهما الثالث انه متى وقع صفة او صلة او حالا
او خبرا لا يتعلق الا بمحذوف والرابع انه اذا وقع في احد هذه المواضع الاربعة
وبعد النفي والاستفهام يجوز ان يرفع الفاعل اذا عرفت هذا فنقول قوله
دون منصوب على الظرفية مسلم وقوله العامل فيه اى النصب المذكور
نظرت يرد عليه انا لا نسلم ذلك بل العامل فيه محذوف فانه قد وقع في موضع
لم يسبقه ما يطلبه لزوما من المبتدا ونحوه وموصوف وقد وقع بعد المعرفة وهي
مختصراته فهو حال وقد عرفت في الحكم الثالث ان عامل الحال محذوف ان

ان قلت المراد ان العامل فيه فى نصب دون على الحالية نظرت وهو بناء فى
ان يكون العامل فى نصبه على الظرفية هو لفظ دون وحده وعامله محذوف
والمنصوب المحل على الحالية هو الجملة الظرفية اعنى دون مع فاعله المستكن
المنتقل اليه من فاعله بعد حذفه قلت نعم يمكن ان يحمل على ذلك لكنه تعسف وعدول
عن الظاهر المتبادر من العبارة كما لا يخفى واعلم ان دون يجئ بمعنى غير ايضا صرح
فى شرح اللباب فيجوز ان يكون منصوبا على الحالية دون الظرفية او نظرت فى مختصراته
المضبوطة غير كتبه المبسوطة تدبر **كتبه** جمع كتاب مجرور لاضافة دون
اليها **المبسوطة** مجرور على انها صفة كتبه لا يخفى ان الضمير ليس جزء من
الموصوف لكن لما كان صحة توصيف كتب بالمبسوطة بسبب اضافته الى الضمير
ذكرهما **فوجدت** الفاء فيه كالفاء فى نظرت وهو يتعدى الى مفعولين الاول منها
قوله **اكثرها** والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه للاكثر عائد الى المختصرات واعلم
ان التمييز فى المفرد انما ينصب بعد تمام مميزه بالتنوين لفظا نحو عندى راقود خلا
بالتنوين كما فى غير المنصرف نحو عندى مثاقيل ذهبا وفى المبنى كالاعداد المركبة نحو
ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو كم غلاما ملكت وكم الخبرية اذا فصل بينها وبين
مميزها نحو كم فى الدار رجلا الغيبة وفى نحو ويحه رجلا وربه رجلا وبنون التثنية
وشبه الجمع او الاضافة وقول المص **تعاوراً** اى تداولا واستعمالا من قبيل ما تم
مميزه بالتنوين تقديرا واليه اشار الشارح بقوله نصب على التمييز فى اكثر لانه اى اكثر اسم

ثم

تم بالتنوين تقديرا وكل اسم مبهم تم بالتنوين ينصب تمييزه فاكثر ينصب قد نصب تعاورا على
التمييز واما ان اكثر بالتنوين تقديرا فلانه غير منصرف وكل غير منصرف وان منع عنه التنوين
لفظا لكن ثابت تقديرا بناء على انه اسم والاسم يستحق التنوين وانما سقط لعلة خاصة
ملكه قالوا ومن هذا ظهر لك ان تعليل الشارح بقوله لان كل تنوين يسقط بالاضافة كهذا التنوين
ثابت تقديرا ليس بشئ كيف وقد صرح فى كثير من الكتب ان كل تنوين حذف لغير اللام والاضافة
فهو ثابت تقديرا ويكفيك شاهدا ما قلنا فى بعض الكتب فى بحث حيث قال واعلم ان
فيه التنوين المقدر ان كان افعل التفضيل مميزا اشبه لا يجوز الاضافة نحو زيد
اكثر مالا وعلامة السببى صلاحية للفاعل بعد ان يصير افعل فعلا اذ يصح ان يقال
كثر ماله واما ان لم يصح لذلك وجب الاضافة نحو زيد اكرم رجل انتهى فقد تبين لك ان
تنوين اكثر ثابت تقديرا قبل الاضافة لكونه غير منصرف لا انه ثابت تقديرا لسقوط
بالاضافة كما زعمه الشارح قوله او بالتركيب عطف على قوله بالاضافة نحو احد
عشرة منونين ثابت تقديرا وان سقط لفظا لانه لما قصد امتزاج الكلمتين
وتركيبهما بحيث يكون عددا واحدا كعشرة ومائة حذفت الواو المؤذنة
للانفصال وبين الجزئين فحذفت التنوين عنها للبناء لان التنوين التمكن
لا يجتمع مع الاجتماع البناء وهذا كله على ما جعله الشارح من انه تمييز الاكثر
ولا يبعد ان يقال انه تمييز من اسناد الاكثر اليه ذهب شارح الضوء حيث
قال وهو تمييز من اسناد الاكثر لا من تعلق الفعل به سواء كان وجدت

بما صادفت او بمعنى علمت انتهى **بين** منصوب على الظرفية والعامل فيه
تعاورا **الائمة** جمع امام مجرورة لاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجدت
المائة او هي بدل من الكثر على تقدير ان وجدت ليتعدي الى مفعول واحد
بدل البعض من الكل **وتتمة** منصوبة معطوفة على المائة وكذا قوله **والجمل** وهذه
الثلثة اعني المائة والتتمة والجمل كل منها اسم كتاب للشيخ عبد القاهر الجرجاني رحمه
هذا الاعراب اي في كونه بدلا من اكثر اذا كانت وجدت بمعنى صادفت اي لقيت
اما اذا كانت وجدت بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين اكثر مفعول الاول
وتعاوره الائمة والمائة مفعول الثاني من قوله وهذا الاعراب اي ههنا تلخيص
للمبتدي وتبيين له كما لا يخفى **فاستطلت** فعل فاعل متوسط بين فالفاء فيه
كالفاء نظرت فهو ماخوذ من طال يطول فيتعدى بالنقل الى باب الاستفعال
هذا بالنظر الى الغالب والا قد يكون استطال بمعنى طال صرح به في الصحاح **ان**
مصدرية **اكلفه** فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا
انا والضمير البارز المنفصل منصوب على انه مفعول اول لاكلفه وعائد الى الولد
وهو اي كلف يتعدي الى مفعولين الذين ثانيهما غير الاول ومفعول الثاني قوله
جمعها والها مجرورة لاضافة جمع اليها عائد الى الكتب الثلث والجملة الفعلية
اعني اكلفه مع ما عملت فيه منصوبة المحل على انها مفعول استطلت **واحمله**
اي اكلفه منصوبة المحل معطوف على اكلفه وهو اي احمل يتعدى الى مفعولين

كذلك ايضا اي كما تعدي اي اكلف اليهما الاول الضمير المتصل به والثاني قوله **رفعها**
والها مجرور المحل لاضافة رفع اليها عائد الى الكتب الثلث **كراهة** منصوب على انه
مفعول له لاستطلت وهو اي المفعول له ما يكون باعثا على مضمون الفعل العامل
فيه سواء كان علة غائية متاخرة عنه في الوجود نحو جئتك اصلاحا لك او سببا باعثا
علة في التصور ومقدما عليه في الوجود ايضا نحو قعدت عن الحرب جبنا ومضافة
الى مفعولها وهو اي مفعولها لفظا **ما** وهي لفظة ما موصولة **فيها** جملة ظرفية صلته
وقدم تقديم الخبر والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة كراهة اليه وذلك الفاعل متروك
تقديره كراهتي ما فيها اي في الكتب الثلث والضمير المستكن في فيها عائد الى ما تقديره
كراهتي ما حصل واعلم ان شرط نصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون
فعلا لفاعل الفعل المعلل وبعضهم لم يجعل شرطا محتجا بقوله تعالى يريكم البرق
خوفا وطمعا والثاني ان يكون مصدرا والثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلل
في الخارج اي في الوجود بان يكون وقوع في بعض زمان المفعول له نحو قعدت
عن الحرب جبنا او ان يكون اول زمان الفعل آخر زمانه نحو جئتك خوفا
من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك فاذا وجد هذه الشروط
الثلثة بتمامها ينصب المفعول له وذلك لانه يصير مشابها بالمفعول
المطلق به قوله في ضمن الفعل العامل لانه فعل لفاعل الفعل المذكور
ومقارنا لوجوده فكما تعدي الفعل اليه بغير الظرف لان الفعل يقتضيه

اقتضاء العلة المعلول وان لم يوجد واحد من الشروط يكن مجرورا باللام
اى يكون اللام واجبة لانه اذا فقدت من الشروط او بعضها لا يكون داخلا
فى الفعل المذكور مثلا اذا فقد الشرط الاول نحو جئتك لاكرامك الزائر لا يندرج
الاكرام المخاطب فى التكلم لان فعل هذا لا يندرج فى فعل ذلك وهو قوله لفقدان
تعليل لقوله يكون اى انما يكون مجرورا باللام فى نحو جئتك لاكرامك الزائر لفقدان
الشرط الاول فان المجئ فعل المتكلم والاكرام فعل المخاطب وفى نحو
جئتك للسمن لفقدان الشرط الثانى فان السمن ليس بمصدر فلا يدخل
فى الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن من جنس الفعل المعلل
فكيف يندرج فيه وفى نحو خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لفقدان
الشرط الثالث فلا يندرج فى الفعل السابق ايضا لان الفعل الواقع
امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم وهذا اذا ثبت ان هل يجوز اثبات
اللام عند وجود تلك الشروط قلت يجوز اذا كان مضافا او معرفا
باللام واما اذا كان منكرا فقد اختلف فيه قيل يجوز مع ضعف وقيل لا
يجوز لانه يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة فلا يقال فى ضربت
تاديبا للتاديب وتاديبه قال ابن المالك خبر المستوفى بشروط النصب
مقرونا باللام اكثر من نصبه والمجرور باللام بالعكس ويستوى الامران
فى المضاف سيجى لمية هذا اى سيجى تعليل هذا المذكور وهو ايضا من

مواجب الغير الموفاة انشاء الله من اشياء جمع شئ كقول واقوال عند الكسائى وعند
سيبويه اصله شيئاء على وزن فعلاء كحمراء استثقلوا اجتماع الهمزتين بينهما الف
فقلبوا الهمزة الثانية الى المصدر اى قلب اللام مكان موضع الفاء فصارت
اشياء على وزن فعلى الاول لفظ الاشياء منصرفا بالاتفاق فعند سيبويه
غير منصرف قال فى الجاربردى ان لهم فى لفظ اشياء مذاهب ثلثة وانها غير منصرف
بالاتفاق فعند سيبويه بوزن لفعاء اصلها شيئاء قلبت اللام قلب مكان
موضع الفاء كراهة الف بين همزتين وهذا القلب شايع ذايع وعند الكسائى
بوزن افعال جمع شئ بوزن فعل بفتح وسكون ويلزمه منع الصرف لغير
علة وعند الفراء اصله شيئاء بوزن فعلاء حذفت اللام كراهة الف بينهما
جمع شئ بتشديد الياء بوزن فيعل بالفتح والسكون ويلزمه الاخذ
من غير الشايع وعليه تقدير اكثر الكتب المعتبرة من العربية فقول الشارح على الاول
منصرف لا يخلو عن ظاهره عن ثبوت ضعف وهى اى الاشياء مجرورة بمن والجار
مع المجرور فى محل النصب على الحال من موصول وهو اى الموصول فى معنى المفعول
لكراهة وان كان فى اللفظ مضافا اليه لها المعادة اسم مفعول من الاعادة
مجرورة على انها صفة للاشياء والكلام فيها كالكلام فى المضبوطة من ان لما جاز
الامران الافراد والجمع اختير الافراد للاختصار وان الواو للحال وان للشرط
كانت فعل شرط وهو من الناقصة واسمه مستتر فيه عايد الى الاشياء

لاتخلوا فعل مضارع منفي بلا جواب الشرط ما يرد عليه ان يقال الام انه جزاء الشرط
فان ان لما اخرجت من حقيقة الشرط استغنت عن جزاء فهو اي قول المصنف
وان كانت مثل قولك اكرمك وان اهنتني بعينه كيف ولو فرض ان ان
باق على حقيقة الشرط لما صح ان يكون قوله لاتخ جزاء له فانه من تتمة الشرط
لكونه خبر كانت بل يطلب جزاء بعد تمام شرطه كما لا يخفى على الذوق السليم
وهو منصوب المحل لانه خبر كان والشرط مع فعله وجزائه بمنزلة هنا
معنى الشرط في موضع الحال من الاشياء وانما انسلخ لان الجملة الشرطية
لتصدرها بحرف الشرط المقتضى لصدر الكلام لا يكاد ترتبط بشيء قبلها فلا يكون حالا
فهم لا يوقعونها بتمامها حالا الا بعد ان اخرجوها من حقيقة الشرط نحو اكرمك وان اهنتني
اوجبوا الواو في مثله لئلا يلتبس بالشرط الحقيقي وذلك لانه لو ترك الواو وقيل
اكرمك ان اهنتني لتوهم انه جملة شرطية جزاؤها مقدر بعدها وهو اكرمك لدلالة
اكرمك المذكور عليه ولم يعلم انها واقعة موقع الحال منسلخة عنها معنى الشرط
غير محتاج للجزاء لا لفظا ولا تقديرا فلما جيء بواو الحال ارتفع الالتباس وانما قلنا
بتمامها اشارة الى انهم قد يوقعونها حالا من غير اخراج عن حقيقة الشرط لكن لا بتمامها
بل بعد جعلها خبرا عن ضمير ما اريد عنه الحال نحو جاءني زيد وهو ان تسأله
يعطه فيكون الواو موقع الحال في الحقيقة هو الجملة الاسمية [illegible]
[illegible] الشرطية بل الشرطية يكون جزءا من تلك الجملة الاسمية الحالية فهم في ذلك

جملة ه

وقعت هنا ه

طريقان

طريقان احدهما الاخراج من حقيقة الشرط والثاني جعلها خبر المبتدأ مع بقائها
على حقيقة الشرط وقول المص ان كانت لاتخ من قبيل الاول وهي اي الاشياء
في المغني المفعول قوله وان كانت لاتخ من قبيل الحال عن المفعول لانها
اي الاشياء عبارة عن الموصول في كراهة ما فيها وهو اي الموصول منصوب مفعول
الكراهة قبل الاضافة تامل وسيجيء تحقيق هذه المسئلة في شرح هذا
الكتاب المسمى بالهنود في بحث الحال هذا الوعد بهذا الوجه مستبشع لا لطف
له كما لا يخفى على الذوق السليم من الافادة مجرورة بمن متعلق بلاتخ فاستطلت
فعل فاعل والجملة معطوفة على استطلت منها الهاء مجرور المحل بمن عائد
الى الكتب الثلثة متعلق باستصفيت هذا اسم من اسماء الاشارة مبني على
الفتح او على السكون لشبهه الحروف من حيث الاحتياج الى المشار به
كان الحروف محتاجة الى متعلقاتها لكن محلها ههنا نصب لانه مفعول استصفيت
المختصر منصوب لانه صفة لهذا وعطف بيان لهذا وهو المشهور عند
الجمهور فيكون على كلا التقديرين تابعا للمبني وتابع لمحله دون لفظه مثلا لا يجاز
مضى امس الدابر برفعه وان قلت لم جاز يا زيد الظريف برفع الظريف
حملا على لفظ زيد المبني قلنا المشابهة حركة المنادي المبني حركة الاعراب
في الوضع حيث ان حركة الاعراب عارضة بسبب مجيء العامل كما ان حركة
البناء في المنادي المفرد المعرفة عارضة بسبب النداء او نيت معطوف على

وتابع للمبني ه

المستضيفت عن حرف جر كل مجرور به واعلم ان تنوين العوض اما
عوض عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ اصلهما يوم اذ كان كذا وحين اذ كان
كذا فحذف المضاف اليه لاذ وعوض عنه التنوين واما عوض عن الحرف او
عن الحركة او عن الاعلال كما ذكر او في تنوين جوار من انه عوض عن الياء عند سيبويه
او حركته عند المبرد او عن الاعلال عند البعض منهم والتنوين فيه اي كل عوض
عن المضاف اليه اي من قبيل شق الاول دون ماعداها اي عن كل واحد منها اي عن
الكتب الثلثة ما مصدرية تكرر فعل ماض والضمير فيه اي في تكرر عائد الى كل
في قوله عن كل وهو تكرر في تقدير المصدر بما وهو مفعول نفيت اي نفيت عن
كل واحد منها تكرره ولا يجوز ان يكون ما موصولة لانه يلزم ان يكون المنفي
نفس المسئلة المكررة وهي غير جائز لان المراد نفي التكرر دون نفي المكرر ولو حكم
بجواز نفيها اي بجواز نفي نفس المسئلة المتكررة لم يكن الكتاب مشتملا لمهمات
المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل مؤد الى الفساد ولانه يلزم ان لا يكون
مسئلة الفاعل مرفوع اضافة مسئلة الى قوله الفاعل مرفوع بيانية اي مسئلة
هي قولنا الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب وبطلانه ظاهر بين هكذا قال الشارح
الى قوله ولا يجوز ان يكون موصولة اه قيل لكن فيه ما فيه نظر لانا لا نسلم
انه يلزم المنكر نفي نفس المسئلة المكررة التي هي مسئلة النحوية لان المكرر هو
الشيء الموصوف بصفة التكرار داخلا في المكرر من حيث هو مكرر ولا يلزم

من نفي

من نفي المجموع المركب من الموصوف والصفة نفي كل جزء اعني الموصوف الذي هو
مسئلة النحو مع الصفة التي هي تكرارها لان نفي المجموع قد يكون نفي قيد من قيوده
واذا كان كذلك فمعنى المنكر ههنا نفي تكرره لا نفي نفسه فلا يلزم ما ذكرتم من نفي نفس
المسئلة او نقول في رد ما قيل ولا يجوز ان يكون ما موصولة اه يجوز ان يكون ما
موصولة بتقدير المضاف هكذا ونفيت عن كل منها تكرارها فح يستقيم الكلام
فافهم فانه من مزالق الاقدام استقلالا منصوب على انه مفعول له لنفيت او
على انه حال من ضمير نفيت بمعنى مستقلا انا للمعاد متعلق باستقلالا
وهي اي المعاد مصدر ميمي بمعنى الاعادة والتكرار واستقلالا معطوف على استقلالا
فيجوز فيه الوجهان من كونه مفعولا له وحالا ايضا للمفاد متعلق باستقلالا
واعلم ان الظاهر ان المفاد مصدر ميمي كالمعاد والتقدير لاجل استقلالي
او مستقلا انا لافادة التكرار على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه وليس بلازم مفعول
اذ لا يستقيم المعنى حينئذ الا بارتكاب الحذف في فاعل الاستقلال ومفعوله
معادا اي لاستقلالي فائدة التكرار لمن يستفيد لان الاستقلال عد الشيء
قليلا وذا لا يتصور في المفاد لان المفاد هو الشخص المستفيد على تقدير
كونه اسم مفعول ولا معنى لعده قليلا لكن الشارح اقتفى اثر صاحب فقال
فهو اي المفاد اسم مفعول من افاد يفيد واللام للعهد الخارجي والمعهود هو
الولد فالمراد من المفاد الولد واللام بمعنى الجنس والمراد كل من استفاد من هذا المختصر

وقول من قال ان اللام فى المفاد بمعنى الذى لانه فى الصفة وهو فيهما اى فى اللام فى
الصفة اي فى اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة بمعنى اسم الموصول
لاحرف تعريف فلا يكون للجنس بنا على الموصول من المعارف والتعريف ينافى
الجنسية والاستغراق بل قوله قول من قال مبتدا و باطل خبره وما بينهما معمول
القول لانا نقول يكون اللام للجنس على مذهب المازنى والاخفش لا على مذهب
من قال انه اسم فان اللام عنده فى الصفات مطلقا سواء كانت تلك الصفة بمعنى
الحدوث كالضارب وغيره اولا اى وان لم يكن بمعنى الحدوث بل كانت من اعداد
الاسماء كالمومن والكافر فانهما اسمان لطائفتين معهودتين اذ يطلقان على
كل من حامى الطائفتين من غير ملاحظة كونه مصدقا الآن او منكرا فيه ولهذا
ترى يستعملها اى لشخص كان من المعارف بمعنى التصديق والانكار والجاهل
لهما وهذا نظير ذبيحة اذا اطلقت على ذات المذبوح من غير ملاحظة ذات
المذبح حرف تعريف فجاز ان اللام ولو سلم انه ليس بحرف بل اسم موصول
فلا نم ان الموصول ينافى الجنسية والاستغراق كقولك اكرم الذين ياتونك
الا زيدا او اضرب القائمين بكسر اللام الا زيدا او نحو ذلك فانهما اى الذين واللام
فى القائمين موصولان كائنان فى هذين المثالين للجنس والاستغراق والا لما صح
الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه على تقدير السكوت
عن الاستثناء وكيف ينافى الجنس والاستغراق وارباب المعانى والبيان قد قالوا ان

الاقسام

الاقسام الاربعة للتعريف اعنى العهد الخارجى وتعريف الجنس والاستغراق والعهد
الذهنى جارية فى الموصول والمضاف الى المعرفة باضافة معنوية على نحو جريانها فى المعرف
باللام فليتامل ولولا مخافة التطويل والاطناب لاطلعناك ههنا على فوايد لم
تحم حولها الا واحد بعد واحد من اولى الالباب غير موصفة فى الاصل بمعنى المغايرة
اى مغايرة المذكور وسوى فيه الاحوال كلها لان فيه معنى النفى فجرى مجرى حرفه
فى عدم التصرف ومما ينبغى ان يعلم ان النحاة قد منعوا تعريف لفظ غير باللام
مع كونه مضافا وان كانت نكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد ذلك
ايضا فى كلام العرب العرباء بل فى عبارات بعض العلماء اى كلام المصنفين فكانهم
جعلوا بمعنى المغايرة وسواى غير ههنا منصوب على الحال من ضمير تستضيئ
مدخر بالدال المهملة المشددة مجرورة لاضافة الغير اليها وهو اسم فاعل
من الافتعال اصله مذتخر قلبت التاء دالا فصار مذدخر ثم ادغم الدال المعجمة
فى الدال المهملة بعد قلبها مهملة فصار مدخر وجاز فيه ايضا مذّخر بالدال المنقوطة
المشددة بادغام الدال المهملة فى المعجمة بعد قلبها معجمة وذلك لان الدال والذال
كلاهما من المجهورة فيجوز ذلك الادغام نظرا الى اتحادهما فى المجهورية بجعل الدال ذالا
والذال دالا وجاز فيه ايضا مذدخر بالمعجمة قبل المهملة بفك الادغام وتحليله
نظرا الى عدم اتحادهما فى الذات فضل منصوب على انه مفعول مدخر النصيحة
مجرورة لاضافة فضل اليها وانما حمل مدخر فى فضل لانه اريد به الحال والاستقبال

واعتمد على غيره وهو في معنى النفي مع ان عمل اسم الفاعل مشروط بشرطين
الاول كونه بمعنى الحال والاستقبال اي عند تجرده من اللام او عند دخول الموصول
عليه ليس هو في الحقيقة اسم الفاعل حتى يشترط في عمله بكونه بمعنى الحال والاستقبال
بل هو فعل في صورة الاسم كما اشرنا اليه نحو الضارب اباه امس زيد اي الذي ضرب
وانما اشترط ذلك ليتم مشابهته لفظا واذا كان بمعنى الماضي يشبه الماضي معنى لا لفظا
ويشبه المضارع لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته لا للماضي ولا للمضارع على احدهما ويجب
ان يعلم ان لهذا الشرط انما هو في غير الفاعل والظرف والمفعول المطلق فانه يعمل في
الفاعل عندهم سواء كان بمعنى الماضي او الحال والاستقبال وسواء كان مضمرا او مظهرا
سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب ابوه او ضارب في داره عمرو امس
لان ادنى المشابهة بالفعل يكفي للمرفوع سيما اختصاص الرفع بالفعل
للمساهلة وكذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة
الفعل للمساهلة وكذلك يعمل في المفعول المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس
باجنبي والشرط الثاني اعتماده على احد الاشياء الستة وانما اشترط في عمله
الاعتماد على احدها لان طلبه للمفعول على خلاف وضعه لانه انما وضع للواقع
للذات المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي لا يقتضي فاعلا وانما اختصاصها
باعتبار تضمنه بمعنى المصدر فاشترط في عمله ان يكون واقعا بعد العامل موقعا
هو بالفعل اولى منه بالاسم وذلك انما يكون مسندا كما اعتمد على الاربعة

الاخيرة

الاخيرة التي مسند كر فانه ح لا يجوز ان يكون مخبرا عنه فصار كالفعل اذ الاسناد
من لوازم الفعل ولو قوعه بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام
والنفي فان النفي انما يتعلق بالاحكام دون الذات وكذا الاستفهام شانه ان
يكون عن الاحكام والعوارض دون الذات الاول حرف النفي نحو ما قايم زيد او في معناه
اي معنى حرف النفي من اسم او فعل في معناه نفي كغير وليس مثال الاسم كافي
الشعر وان امرا لم يعن الا بصالح لغير مهين نفسه للمطامع فان مهين عمل في
نفسه النصب لاعتماده غير ومثال الفعل نحو ليس قايم الزيدان وان امرأ في
مختار الصحاح والمرء الرجل تقول هذا امرؤ صالح وهذه امرأة صالحة فاذا ادخلت
الف الوصل في المذكر قلت امرؤ ثلث لغات فتح الراء في الكل الحال وضمها
في كل حال واعرابها في كل حال فيكون في اللغة الثالثة معربا من مكانين انتهى
قوله لم يعن على وزن لم يرم صفة امرأة ولغير باللام الابتدائية المفتوحة
مرفوع على انه خبران ومهين على وزن مجيب اسم فاعل من اهان يهين
اهانة والمطامع جمع مطمع بمعنى المطمع يعني ان الرجل الذي لا يهتم الا
باعمال صالحة لا يهين نفسه باظهار الطمع في كل موضع الثاني من تلك
الاشياء الستة حرف الاستفهام ملفوظا نحو اقايم زيد او مقدرا كقوله
ليت شعري مقيم العذر قومي مرفوع تقديرا على انه فاعل مقيم والعذر
منصوب على انه مفعول مقدما اي مقيم اي يقبلون عذري قوله شعري

[illegible]

بكسر الشين والراء بمعنى علمي اسم ليت وخبره محذوف ههنا على سبيل الوجوب
لكثرة الاستعمال والتقدير ليت علمي بما سئل عنه بهذا الاستفهام حاصل والاولى
ان يقال فيه ايضا حرف الاستفهام وما في معناه فان الشرط فيه هو الاعتماد وعلى
الاستفهام سواء كان مستفادا من حرفه او من اسم نحو اي جالس صاحبك و
كيف يصح ابناك وكم ماكث صديقك والثالث من تلك الاشياء الستة المبتدا
صريحا نحو زيد قائم ابوه او منونا كقوله وكم مالئ عينيه من شيء غيره فان مالئ
نصب تمييز لاعتماده على كم الخبرية التي ليست بمبتدا صريحا لكونه في الظاهر باطل نكرة
غير مخصصة بل مبتدا منونا فانه تخصص بمعنى الابهام ان قولك كم رجل القبيلة
بمعنى كثير من الرجال ومن هذا علم ان تخصيص المبتدا النكرة بالصفة على ثلثة
اقسام اما بالصفة لفظا وموظا او بالصفة تقديرا نحو قولهم شخب في الاناء وشخب
في الارض اي شخب واحد من اللبن او بالصفة معنى ونية كما في كم الخبرية فان الوصف
فيها من تمام معناه وليس مقدرا مع لفظها كما في تقدير لفظ شخب لان كم لا الوصف
اصلا هكذا قالوا فافهم ذلك الرابع من تلك الاشياء الستة الموصوف نحو
مررت برجل عالم ابوه والخامس منها ذو الحال بان يكون اسم الفاعل حالا
نحو جاءني زيد راكبا غلامه ويجوز فيها اي في الحال اعني موضع اعتماد اسم الفاعل
فيها على ذي الحال الاعتماد تقديرا بان يحذف ذو الحال لفظا والسادس
منها الموصول نحو الضارب ابوه قال السيد ركن الدين العلوي بفتحتين في

كبيرة اسم شرح للكافية قوله بعد الموصول ظرف قال وقوله غفل عنه المصنف
وزاد بعضهم على وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا نصب
طالعا جبلا على انه مفعول لاعتماده على يا لكن المحققين قالوا الموصوف اعم من
ان يكون ملفوظا كما ذكر او مقدرا نحو يا طالعا اي كوكبا طالعا على الجبل وبعضهم
ان يعتمد على ان المكسورة المشددة نحو ان قائما الزيدان ومما ينبغي ان يعلم
في هذا المقام انه كما ان الاسم المشتق كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
يعمل بالاعتماد وكذلك يعمل ما جرى مجراها كالمنسوب والاستعارة مثل اهاشمي
ابوك واسد الزيدان فالمستعير الاسد بمعنى الجري فعمل عليها هاشمي في ابوك لكونه في قوة اسم
المفعول اعني منسوبا الى هاشم وهذا الاشتراط اي اشتراط الاعتماد عند البصريين
واما عند الكوفيين والاخفش منا فلا اشتراط شيء بالاعتماد عندهم فعلى هذا قولنا
قائم فقائم فيه اي في قولنا هذا عند البصريين خبر مقدم على المبتدا لا غير وعند
الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين احدهما ان يكون قائم مبتدا وزيد مرفوع
على انه فاعله والثاني ان يكون خبرا وزيد مبتدا واما قائم الزيدان او
الزيدون فممتنع عند البصريين لامتناع ان يكون قائم خبرا عن الزيدان او عن
الزيدون لكونه اي لكون قائم مفردا والزيدان والزيدون ليس كذلك والمطابقة
للمبتدا شرط في الخبر المشتق افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ليصح
ارجاع الضمير منه الى المبتدا وجائز عند الكوفيين اي قائم الزيدان او قائم الزيدون

دليم

وجائز خبره وعند الاخفش على ان يكون مبتدأ وما بعدها فاعل ساد مسد الخبر
وكذلك الخلاف بعينه من غير تفرقة جائز بينهم في عمل الظرف في الاعتماد وعدمه
يعني ان الظرف المستقر انما يعمل في الاسم المظهر بعده عند البصريين بشرط الاعتماد
على احد الاشياء الستة واما اذا لم يعتمد الظرف على شيء منها فالاسم الواقع بعده
مبتدأ مصدرا كان او غيره والظرف المقدم عليها فيه من الضمير المستكن فيه المنتقل
من عامله خبره اذ لا فرق عند الخليل بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد و
اما عند سيبويه فان كان ذلك الاسم حدثا فارتفاعه بالفاعلية وان يعتمد الظرف
لانه كان اول شيء على الفعل لانه من حيث هو حدث جزء مفهوم الفعل وان
كان غير حدث فهو مرفوع على الابتداء كما هو عند الخليل واما عند الكوفيين والاخفش
لا يشترط الاعتماد في اعمال الظرف مطلقا كما لا يشترط في اعمال اسم الفاعل والمفعول
في حرف جر **رعاية** مجرور متعلق بمدخر وهي مصدر مضاف الى مفعول وهو **عباراته**
بالنسبة الى المخاطب وذكر الفاعل متروك تقديره رعايتي عباراته والضمير البارز المنفصل
مجرور المحل لاضافة العبارات اليه عائد الى الامام **الفصيحة** الخالصة من تنافر الحروف
نحو اشيج ومن الغرابة نحو تكأكأ افرنقع ومن مخالفة القياس نحو الحمد لله العلي
الاجلل بفك الادغام ومن ضعف التاليف نحو ضرب غلامه زيدا باضمار
قبل الذكر ومن تنافر الكلمات كقولنا وليس قرب قبر حرب قبر ومن التعقيد نحو قوله
ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا امليها فصل كل في موضعه مجرور صفة العبارات فان الفصاحة

يوصف بها المتكلم مثل ما يقال شاعر فصيح كذلك يوصف بها العبارات المفردة
نحو كلمة فصيحة والمركبة مثل ما يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة
في النظم ولم يجمع الفصيحة مع الموصوف جمع للاختصار كما مر في المضبوط
ونظيرها **ولم** ولم من حروف الجوازم للفعل المضارع وهي جازمة لم نحو لم
يضرب وسمي الجحد المطلق في عرف الصرفيين لانها موضوعة لمطلق الانتفاء
فيجوز ان ينقطع في زمان الاخبار ولما نحو لما يضرب ويسمى الجحد المستغرق
لوجوب انتفائها بالحال وذلك لانه لما نفي لقد ضرب اخبار عن المعنى المتصل
بالحال فكذلك نفيه ولم يكن كذلك لغلبة حرف فيه من لما وهذا من جملة ما
يقال زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى وان الشرطية نحو ان تضرب اضرب
ولام الامر اي اللام الموضوعة للامر سواء كان امر الفاعل الغائب او الفاعل
المتكلم او المفعول المتكلم المخاطب وهي مكسورة ايضا ولا الناهية الموضوعة
للنهي مطلقا فان نهي للمخاطب والغائب على العكس بخلاف اللام فانها
لا تدخل على الفاعل المخاطب في الاغلب وقد يدخل ليعبد التاء المخاطب
واللام الغيبة فيعم اللفظ لجموع الامرين مع التخصيص على كون بعضهم غائبا
كما في الشواذ فبذلك فلتفرحوا ان قلت المفهوم مما ذكرت ان نهي صيغة
المتكلم في المعروف من الامر والنهي وقد صرح ابو ح رحمه الله خلافه حيث قال في
تعريفه غير انه لا ياتي الوجهان للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلت كلامه

انه لا يجي من غير تأويل لئلا يلزم امر الشيء بنفسه اي لنهيه غيرها والا فوروده
في الاستعمال كثير لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم فلتفرح فلتعجب ونحو ذلك ولهذا فسر
الشريف قول السكاكي فلتعينها بقوله اي اذا السابق في الاعتبار للطلب و
الطلب وجب علينا تعيينهما اشارة الى ان صيغة الطلب ليس على حقيقة
بل المراد بها الاخبار عن وجوب التعيين على ما هو تقدير المذكور تدبر فانه نفيس
اطو فعل مضارع مجزوم بلم سقطت الياء علامة للجزم لان اصله اطوي
بالياء المذكور تبين في موضعه ان حرف العلة في آخر الفعل المعتل اللام بمنزلة
حركة حرف الصحيح في آخر الفعل غير المعتل اللام فاعله مستتر فيه وهو انا والجملة
معطوفة على جملة استفتحت ذكر منصوب مفعول لم اطو شيء مجرور لاضافة
ذكر اليه من حرف الجر مسائلها مجرور بها والهاء مجرور المحل لاضافة المسائل
اليه عائد الى الكتب الثلاثة والجار والمجرور متعلق بلم اطو الا حرف من حروف
الاستثناء وهي اي حروف الاستثناء على معنى ما يستثنى في الكلام سواء كان حرفا
او اسما او فعلا الا وحاشا وعدا وغير وسوى بحركات السين وغيرها مثل
سواء بالكسر او بالفتح وخلا وما عدا وليس ولا يكون ولكنها وبكه وتبيين
لعنة غير ولا ثاني مثل قوله تعالى عليها حافظ ما موصولة ندر فعل ماض
مع فاعله جملة فعلية فاعله مستتر فيه عائد الى ما والموصول مع صلته منصوب
الحامل للاستثناء المنقطع من ذكر شيء لان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه

الذي

الذي هو ذكر والعامل اي عامل النصب في الموصول مع صلته الا العامل بالابتداء
والآخر والعامل الفعل السابق وهو لم اطو بواسطة الا على اختلاف
المذهبين او منصوب على انه بدل من ذكر بدل البعض من الكل لان ذكر ما ندر
بعض من ذكر شيء او بدل الاشتمال يرد عليه ان بدل الاشتمال انما يكون اذ المركب
بينهما تعلق بالكلية والجزئية وههنا ليس كذلك وقد اعترف به قبله حيث قال
بدل البعض من الكل والعامل فيه لم اطو دون الا بل هو لغو في العلاج
اي لم اطو ذكر شيء الا اطوي بالياء ذكر ما ندر بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
في الاعراب والجار اعني في محذوف المضاف متعلق بمنصوب المعدى بين او
وعلى اي او منصوب على انه بدل من ذكر شيء بسبب حذف المضاف لانه لولا ذلك
الحذف لكان الموصول واجب النصب على الاستثناء المنقطع من غير سبيل
اي ان يكون بدل البعض من الكل كما الحظ وهو اي المضاف المحذوف ذكر و
هو اي الذكر المحذوف غير الذكر الذي هو المبدل منه لان المحذوف المعلق غير
ملفوظ المذكور وان الحذف في اصل الحروف فافهم والمجرور متعلق البدل به
اما من ذكر شيء بدل البعض من الكل والعامل فيه ذكر اي لم اطو ذكر شيء
الا اطو ذكر ما ندر فيكون الذكر الذي اورد في التقدير الذكر المذكور او لان
يتكرر العامل ومن هذا ظهر فائدة قوله فيما سبق وهو غير الذكر الذي هو المبدل
منه وهو بدل من المسائل في من مسائلها والعامل فيه من اي لم اطو ذكر شيء

الا اطو ذ اعنی ما ندر من مسائل التی ندرت فیل فی هذا سهو لان البدل
یکون من غیر الموجب و شی من مسائلها موجب والجواب لمنتفی الذکر المتعلق
هو من المسائل فی حقیقة الحال فالسهو من مقالته لا من اخت خالته ولما
کان ههنا اوایا کل منها یحمل الوجهین ابتداء فی تفصیل اولا باتا واو و ثانیا ایضا باتا
واو و ثم لما بنی ههنا احتمال کون البدل من الضمیر المجرور فی مسائلها ابطل بقوله
ولا یجوز ان یکون بدلا من الضمیر المجرور فی مسائلها العدم ساعدة المعنی للزوم
کون ما ندر کنا بالمسائل ولیس کذلک وذلک لان الضمیر راجع الی الکتب الثلثة
فیکون التقدیر ولم اطو ذکر شی من مسائل الکتب الثلثة الا مسائل ما ندر فیرجع حاله الی
ان یقال لا الکتب النادرة و هو الفساد و ما قیل فی وجه الفساد انه اذا کان بدلا منه یلزم
دخول لا بین المضاف و هو المسائل والمضاف الیه و هو ما ندر بتقدیر تنحیة المبدل منه ای
بتقدیره ولالته من البین و هو الهاء فی مسائلها فاسد غیر ما تقبل وانما کان فاسدا لان
المراد بالتنحیة فی المعنی لا التنحیة فی اللفظ حتی یلزم ما ذکرتم علی ان نقول بعد التسلیم
یرد هذا علی الوجه الاول ایضا هذا ولکن الحق لیس المبدل منه فی حکم التنحیة لا معنی ولا لفظا
اما الاول فلاشتهارها فی غیر البدل الغلط فائدة الاجمال و التفسیر ثانیا واما الثانی فلوجوب
عود الضمیر الی المبدل منه فی بدل البعض و الاشتمال الذی اشرنا الیه قال فی شرح اللب و اللباب و
لکنه لیس فی حکم التنحیة لامتناع ابدال غیر المغضوب علیهم من المجرور فی انعمت علیهم فلو کان
فی حکم التنحیة لما صح ذلک لان التقدیر حینئذ هو صراط الذین انعمت علی غیر المغضوب

علیهم

علیهم فیلزم خلو صلة الذین من الضمیر الراجع الیه لان الضمیر فی علیهم الثانی راجع الی الموصول
الثانی و هو اللام فی المغضوب واما قولهم انه فی حکم التنحیة فایذان منهم باستقلال البدل بنفسه
من غیر المبدل منه و مفارقته التاکید فی الصفة و عطف البیان ومن ظهر لک ان قول الشارح
لان المراد بالتنحیة فی المعنی لا فی اللفظ غیر اصل من التحقیق **او شاع** عطف علی ما ندر
فیما فی حرف جر وما موصولة **بینهم** منصوب ای لفظ بین منصوب لفظا علی الظرفیة وهم
ضمیر متصل مجرور المحل لاضافته الیه و جارح من النحاة لانه عائد الیهم وعامل الظرف
ای ناصبه محذوف و استقر و فاعله المستقل الظرف فیه صلة ما والموصول مع صلته
مجرور المحل بفی متعلق بشاع **والنشر** معطوف علی شاع او علی ندر والاول اولی
لقربه **ولم** حرف جزم و **ازد** فعل مضارع مجزوم بلم اصله ازید سقطت الیاء
لالتقاء الساکنین و هو الظاهر ان یقال و بما ای لسکون الیاء والدال
فیه ای فی المختصر متعلق بلم ازید **شیئا** منصوب لانه مفعول لم ازد **شیئا** صفة
اجنبیا
شیئا **الا** حرف الاستثناء **ما** موصولة **کان** فعل من الافعال الناقصة مع معموله
جملة فعلیة صلتها اسمه مستتر فیه عائد الی ما **بالزیادة** متعلق بقوله حریا بتشدید
بمعنی الجدید واللایق و هو منصوب علی انه خبر کان والاصل ما کان حریا
بالزیادة ثم اخر حریا للسجع والموصول مع صلته منصوب المحل علی الاستثناء
من لم ازد شیئا والعامل الا ولم ازد علی اختلاف مر ذکره فی لم اطو او علی البدلیة
من شیئا والعامل فیه لم ازد دون الا بل هو لغو فی العمل و جملة اخری لم ازد مع ما عملت

فيه معطوفة على جملة لم اطو فهي اما في محل الرفع ان كانت الفاء في فقطرت عاطفة او في محل
الجزم ان كانت فائه جزائية وبحثات الاستثناء طويلة لا يليق ذكرها في هذا الاوراق
لكن فيها اي في بحثات الاستثناء مسئلة لطيفة من الاستثناء المذكور لا بد من ذكرها لامتحان
الاذهان واختيار الافهام من الخبرة بكسر الخاء المعجمة بمعنى الامتحان والتجربة وهي اي تلك
المسئلة اللطيفة انه اذا قال قائل لفلان علي عشرة دراهم فقوله عشرة مرفوع مبتداء
ولفلان خبره وعلي متعلق بالخبر لانه في معنى الفعل الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة
الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا ولو قال على عشرة بتنوين العوض في
الاول خمسة وفي الثاني واحد لا يليق ذكر وجه التخريج هنا وما علينا ان اينبه فنقول
اما ان اللازم في الاول خمسة فلانا لما اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد وادخلنا
معه ثمانية صارت تسعة واخرجنا منها سبعة بقي اثنان وادخلنا معها ستة واخرجنا
منها خمسة بقي ثلثة وادخلنا معها اربعة صارت سبعة واخرجنا منها ثلثة بقي اربعة
وادخلنا معها اثنين صارت ستة واخرجنا منها واحدا بقي خمسة فكل وتر منفي خارج
وكل شفع موجب داخل كذا في شرح الرضي وفي التعليق سبيل هذه المسئلة ان يجمع المثبت
على حدة ويجمع المنفي على حدة ثم ينقص المنفي من المثبت فما بقي هو المقر به فالمثبت عشرة وثمانية
وستة واربعة واثنان والمجموع ثلثون والمنفي تسعة وسبعة وخمسة وثلثة وواحد
والمجموع خمسة وعشرون فاذا انقصت الاقل من الاكثر بقي خمسة واما اللازم في الثاني واحد فان القائل لما
استثنى الاثنين بقي ثمانية وكلما استثنى ثلثة من تلك العشرة اذ لا بد ان يكون ذلك الاستثناءات

الباقي

الباقي فيه كل الاستثناء من العشرة لا من الاثنين لان الاستثناء الاكثر من الاقل لا يصح وهكذا من العشرة
فبقوله الا التسعة بقي تسعة من العشرة فبقي واحد واعلم ان عبارة الكتاب في هذا الكتاب هكذا او
لو ذكرت المستثنى الثاني بعد ما يصح دخوله فيه كان من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا نحو له علي عشرة
الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد فاللازم خمسة ولو ذكرت بعده الا اثنين الا ثلثة وهكذا
الى التسعة فاللازم واحد انتهى وقال شارحه يعني لو ذكرت بعد الا واحدا الا اثنين الا ثلثة
وهكذا الى التسعة بان يقول له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة
الا ثلثة الا اثنين الا واحدا الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الى التسعة فاللازم واحد
لانك اذا قلت الا اثنين بعد الا واحدا صار اللازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلثة بقي اللازم
اربعة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت خمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا
قلت ستة بقي اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية
صار اللازم عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقي اللازم واحد واعلم ان الاستثناء المساوي
عن المساوي وانقص منه لا يصح الا اذا نظم اليه ما يخرج عن المساواة ههنا كذلك انتهى
اذا عرفت هذا فلعل الشارح انما قال له علي عشرة الا اثنين الا ثلثة الا بدون التعرض
الى الواحد بناء على هذه العبارة لكن لما لا يذهب عليك ان الظاهر ان ما في الكتاب سنده وما
ذكره ههنا في الكتاب اخرى غيره لا ينبغي ان يترك فيها الا واحدا كما لا يخفى على المدرك
المنصف فلهذا احترزنا في تخريج المسئلة الثانية ما ذكرناه وعليك بالتدبر فانه مبحث
يليق بالتدبر واعلم ان في تخريج المسئلة الاولى تقدير آخر قد لاح ببالي وجال في

خيالي قبل العثور على ما ذكره الاعالي ثم وجدته هو المرضي عند بعض المحققين من شراح اللباب وهو الذي
حققه بقوله واعلم ان في هذا المثال يكون الثاني من المستثنى مستثنى من الاول ويكون
المستثنى الاول الذي المستثنى منه الثاني ان كان منفيا ونقول وجه الضبط ههنا كما ان الثاني مثبتا وان
مثبتا كان الثاني منفيا ونقول وجه الضبط ههنا امران الاول ان نجعل كل وتر كالتسعة والسبعة
والخمسة والثلثة والواحد منفيا ونجعل كل شفع كالثمانية والستة والاربعة والاثنين
مثبتا والثاني يسقط المستثنى من المستثنى منه ثم يضاف ما بقي من هذا المستثنى منه
الى المستثنى الثاني حافظا مبلغه ثم يسقط من المجموع والمستثنى الثالث وهلم جرا
الى ان يبلغ الواحد مثلا اذا اخرجت التسعة من العشرة بقي منها الواحد فاذا ضم الى الثمانية
مثلا عادت تسعة فاذا اخرجت من هذه التسعة الثمانية سبعة بقي اثنان واذا ضم
اثنان الى الستة عادت ثمانية واذا اخرجت من هذه الثمانية الخمسة بقي ثلثة
واذا ضم هذه الثلثة الى الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من هذه السبعة
ثلثة بقي اربعة واذا ضم هذه الاربعة الى اثنين صارت ستة واذا اخرجت من
هذه الستة واحد بقي خمسة هذا وههنا فوائد اخرى مهمة لا ينبغي ان تهمل وان
طال الكلام منها ان الفعل الواقع بعد الا لا مفرغا ولذا لا يقع الا بعد النفي
فان وقع بعد الا مضارع فلا يشترط ان يكون قبلها فعل بل وجوده كاف نحو ما زيد
الا يفعل فيؤول بما زيد الا فاعل فيكون خبر المبتدأ وان وقع بعدها فعل ماض
يشترط ان يكون قبلها فعل منفي كقوله تع وما ناتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي

في الفهم

في الفهم نحو انشدك الله الا فعلت فان معناه ما اسئلك الا فعلك فهو مستثنى مفرغ ومنها وقوع
الجملة الاسمية بعد الا كقولك ما جاءني احد الا زيد خير منه فاذا وقعت الجملة بعد المعرفة كانت
حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهي صفة في الاصل واما الواقعة بعد النكرة فهي صفة
لا غير ويجوز ان يكون حالا عند من جوز الحال من النكرة ويجوز دخول الواو معها فتقول ما مررت
باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ومنها
ان حذف المستثنى يجوز تخفيفا عند قيام قرينة قال سعيد السيرافي انما يحذف من ليس
الا وليس غيره خاصة دون غيرهما من ادوات الاستثناء ومنها انه كما يكون مظهرا
يجوز اضماره نحو قوله تع شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقيب
الجمل كقولك القائل من قذف زيدا فاجلده واحكم بفسقه ورد شهادته الا ان يتوب
فعند الشافعي رحمه الله يرجع الى الكل وعند ابي حنيفة رحمه يختص بالجملة الاخيرة
وذهب بعضهم الى التوقيف والبحث عنه خارج عن الفطن فان قيل فما تقول في
قولنا لا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء الواقع بعد الجملتين ينصرف الى الثانية
عندنا وهو ههنا منصرف الى الجملتين معا لان معناه لا حول عن معصية الله الا بالله
ولا حول ولا قوة على طاعة الله الا بالله قلت ان الاستثناء المذكور راجع الى الثانية
ويقدر في الجملة الاولى استثناء اخر لدلالة الثاني عليه او نقول ان الحول والقوة
لما كانا بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد وترجمة
على وزن دحرجة اي تسمية الواو للعطف ترجمة فعلل فاعل ومفعول

ازد
والضمير البارز راجع الى المختصر والجملة معطوفة على جملة استصعبت او على جملة لم
طالاول من جهة المعنى ان كان بعيد من جهة اللفظ ووجه الاولوية لا يخفى على
الذوق السليم **بكتاب** مجرور بالباء متعلق بنزحت **المصابيح** لا يخفى ان ليس
اسم هذا المركب المجموع فلعل قوله الكتاب يكون مقحما تعظيما لشانه مجرور باضافة
الكتاب اليه من اضافة العام الى الخاص فضة **يستضيء** اي يستنير يعني انا جمعته
بالمصباح كاستضائة بانواره على نمط خرجت من الحرب بعينا تدبر واللام جارة وان المصدرية
مقدرة بعدها لانها لا تدخل الفعل الا بعد تقدير ان ليكون الفعل في قوة الاسم
لكونه في تاويل المصدر كما في قوله حج يعلق ويستضيء فعل مضارع منصوب بانها
اي بان المصدرية وفاعله الضمير المستكن فيه اي في يستضيء وهو عائد الى الولد
بانوار متعلق بيستضيء والضمير مجرور محلا لاضافة الانوار اليه راجع الى المختصر و
بانوار مسائله اللطيفة ومباحثه الشريفة وفي هذا الكلام استعارة بالكناية لان قد
شبه المختصر بالمصباح في ازالة الظلم جمع ظلمة اي الجهل والجهالة اما الازالة اي ازالة
الظلمة في المصباح فظاهر واما الازالة في المختصر فانه مزيل الظلمة الجهل بالممارسة متعلق به
والاشتغال به عطف تفسيري وهي في الطعمة من كشف الظلمة ثم اثبت له ما هو من
لوازم المصباح بقوله بانواره والتشبيه المذكور اي تشبيه المختصر بالمصباح في ضميره
استعارة مكنية وهذا الاثبات استعارة تخييلية وقوله قرينة لها اما مرفوع على انه
خبر بعد خبر وصفة تخييلية واما منصوب على الحالية **ويستغني** اي كما تقدم معطوف

على يستضيء والضمير المستتر عائد الى الولد **مغانم** منصوب على انه مفعول يستغني وهو
بمعنى الغنائم جمع غنيمة اضافها الى **آثاره** اضافة العام الى الخاص اي مغانم من آثاره
فيكون اضافة بمعنى من كخاتم فضة لان المغانم المرادة ههنا الآثار الحاصلة من المختصر
مسائله الشريفة التي هي فوق كل مغنم والضمير البارز المجرور المحل لاضافة الآثار
اليه راجع الى المختصر **وكسة** فعل فاعل ومفعوله الضمير وهو اي المفعول الضمير البارز
المتصل وهو عائد الى المختصر والجملة معطوفة على جملة نزحته ومعنى كسرته طويته
طيا وموضع الشرع على كسر عبد القاهر لان الثياب المغسولة اذا نشرت
طويت على كسر القصار فكان المراد شبه المختصر بالثوب المطوي وجعله مستعملا
منصوب على انه حال او مفعول ثان **على خمسة** مجرور بعلى متعلق بكسرت
ابواب مجرور لاضافة خمسة اليها الباب في الاصل باب البيت
قيل انما ههنا به لانه لا يدخل في مشموله الا بعد المجاوزة كما لا يدخل
في البيت الا بعد المجاوزة من بابه اصله ابوب بدليل ابواب مرفوع على
الابتدائية **الاول** صفة الباب هو نقيض الآخر اصله اول على وزن افعل
على راي بصريون الا مسقط الجوف فقلبت الهمزة واوا وادغمت بدليل اول منك
وجمع على اوائل واوالي وقيل اصله وول على وزن فوعل فقلبت الواو الاولى
همزة لئلا تكتسب قوة المتكلم في الابتداء ولم يجمع على اوادل للاستثقال في الصحاح
اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول القيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول

لغيره عاما اولا ومعناه في الاول اول من هذه العام وفي الثاني قبل هذه العام وثانيهما الاولى
الاولى والجمع اول مثل الاخرى والاخر **في الاصطلاحات** جمع اصطلاح وهو اتفاق جماعة
على تخصيص شيء بشيء والجار مع المجرور في محل الجر الرفع على انه خبر المبتدا **النحوية** مجرور
صفة الاصطلاحات وانما لم يقل النحويات موافقا للاصطلاحات لانها اي النحوية اسندت
الى ضمير الجمع وهو الاصطلاحات فيجوز الوجهان كما مر غير مرة فان قيل النحوية ليست بفعل
اي فعل اصطلاحي ولا بمعناه مما يشتق من الفعل فاين الاسناد قوله لانه متعلق بما نفهم
من كلام السابق اعني الاستفهام الانكاري اي الاسناد فيه لانه لا وجه له اي الاسناد
الا فيها اي في الفعل وفي معناه ولهذا انهم يقولون ان الخبر لابد وان يكون فعلا
او معنى فعل تاويل مثل قولنا زيد اخوك وعمرو غلامك بمثل هو اخيك وهو مملوكك قلنا
ان الياء فيها اي في النحوية ياء النسبة فيكون في معنى الفعل اذ التقدير ح
في الاصطلاحات المنسوبة الى النحو فالنحو اسم مخفض كهاشم وبصرة فلا يصح الوصف
واذا نسب وقلت نحوي وهاشمي وبصري انخرط في سلك الصفات حتى نقول برفع
المهتدي العلام على انه فاعله في قولك رجل هندي غلامه فلا اشكال وهي اي الاصطلاحات
ولهذا اي لكونها بمعنى المصطلحات جمعت الاصطلاحات حيث بصيغة الجمع الظاهر ان
يقال جمع اي الاصطلاحات وان كانت مصدرا لفظا والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو
اي ذكر المصدر وارادة اسم المفعول كثير كاللفظ بمعنى الملفوظ ونحوه كالقول بمعنى
المقول والعطف بمعنى المعطوف والضرب بمعنى المضروب ونحو ذلك وهي الاصطلاحات

التي بمعنى

التي بمعنى المصطلحات جارية على الالفاظ المتعددة كالكلمة وانواعها من الاسم والفعل و
الحرف والكلام وانواع الكلام من الجمل الاربع الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية
واعلم ان الاصل ان يكون الجمل اثنين اسمية وفعلية لان المركب المشتمل على المسند والمسند اليه
لا يتاتى الا من اسمين او من فعل واسم فان بدئت بالاسم تسمى اسمية كزيد قائم وزيد ابوه
قائم وان زيد قائم وهل زيد قائم وما زيد قائما ونحو هيهات الامير وشتان زيد وعمرو
واقائم الزيدان وما قائم الزيدان عند الجمهور خلافا لصاحب الكتاب فان مثل هيهات الامير
وما بعده من الجمل الفعلية دون الاسمية وان بدئت بفعل تسمى فعلية كقام
زيد وزيدا ضربته ويا عبد الله لان التقدير ضربت زيدا ضربته وادعوا عبد
الله وبه اخذ ابن الحاجب وصاحب اللب وابن مالك لكن الزمخشري و
صاحب الكتاب لكنهما اعتبر اخرين وجعلها قسمين اخرين من الجملة وبيانه ان الجملة
الفعلية ان تجرد فعلها عن الشرط ولزم الاضمار فهي قسم من اقسامها يسمونه
من ذلك الاسم الاصلي اعني الفعلية والا فان تضمن الشرط يسمونه شرطية سواء كانت
مركبة من فعليتين نحو ان تكرمني اكرمك او شرطيتين معنى نحو ان كان متى زيد يكتب وان
لزم الاضمار فسمي تلك الجملة ظرفية سواء كان في ملفوظا في الظرف او مقدرا فان الجار
والمجرور يسمى ظرفا اصطلاحا كما اشرنا اليه نحو ما في الدار زيد هذا وقولنا في الشرطية
معنى فيه زايد صاحب اللباب في شرح اللباب قال وقولي وقولا بمعنى اشارة الى
ان الشرط لا يجوز ان يكون جملة شرطية لانهم لا يوالون بين حرفي الشرط فان اراد

ذلك وادخلوا الفا وكسروا الى ضمير الشان وجعلوا الشرطية جزا فيكون الجملة فعلية لفظا وشرطية
معنى انتهى قوله التي تتوقف صفة عليها اى على تلك الالفاظ المتعددة المباحث الاتية
فلهذا اي فلتوقف المباحث الاتية عليها قدم المصنف هذا الباب الكائن فى الاصطلاحات على سائر
الابواب هذا ارد فه اى عقبه الباب مرفوع اى مرفوع على الابتدائية الثالث مرفوع
تقديرا على انه صفة الباب فى العوامل الجار والمجرور متعلق بمحذوف لكونه مرفوع
المحل على الخبرية للمبتدا اللفظية مجرور على انها صفة العوامل القياسية مجرور صفتها
ايضا اى اللفظية بعد الصفة وانما قدم هذا الباب على الباب الثالث لان العوامل
المذكورة فى الباب الثاني قياسية وفى الباب الثالث سماعية والقياسية مطردة مثلا
قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم الواحد على الفاعلية والافعال المتعدية ترفع اسما
واحدا على الفاعلية وتنصب اسما اخر على المفعولية فهذا قياس مطرد ولو ترك قوله
فهذا لكان اظهر فى جميع الافعال فلك ان تجري هذا الحكم فى كل فعل سواء سمع من
العرب ولا والسماعية غير مطردة مثلا قولنا ان الباء تجر قوله مثلا منصوب على المصدر
اي امثل مثلا وتجر على وزن تمر صيغة مؤنث وكلم اى الكلم تجزم بضم الميم سماعي
خبر لقوله قولنا وقوله منحصر من العرب صفة كاشفة للسماعي وليس لك ان تجاوز
ان تسمعه من العرب ولا شك ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد فى
جري مجرى الشاذ والنادر وهو القليل الخارج من الاصل كذا فى الصحاح قولنا النادر اى الشاذ فقط
وقوله الخارج صفة الشاذ والمطرد ليس كذلك فهو اولى بالتقديم فلذلك قدمه عليه قال

الباب الثالث فى العوامل اللفظية السماعية واعرابه كاعراب السابق لكن قدمه على الرابع
لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى لانها تعرف بالحس البصري فيه بحث لان
العوامل اللفظية هى الالفاظ التى هى اصوات مخصوصة وهى ليست بمحسوسة بالبصر
بل بالسمع فلو قال تعرف بحس السمع والقلب معا لكان اولى والمعنوية تعرف بالقلب
فقط لانه اي العوامل المعنوية اما ابتداء الرافع للمبتدا او وقوع المضارع موقع
جنس الاسم الرافع للمضارع وكون الصفة صفة للمرفوع او منصوب او مجرور العامل
فى الصفة عند الاخفش على ما يجي فى اخر الكتاب فى هذا الباب الرابع ولا شك ان كل واحد
منها معنى عقلي لا يعرف الا بالقلب ولا شك فى مزية ما يعرف بالشئ على ما
يعرف بالشئ الواحد المزية بمعنى الفضيلة فعيلة لا فعيل ما فى القاموس ثم رتبت
عليها تفضلت وجهها المزايا ثم قدم المصنف الباب الرابع فى العوامل المعنوية على
الباب الخامس فى فصول من العربية لان المراد من علم النحو معرفة العوامل والمعمول فالبحث
فى الرابع من العوامل وان كانت معنوية بخلاف الخامس فان البحث فيه من التعريف
والتذكير والتانيث وغيرها فانها من متممات الفن وليست بمقصودة من هذا الفن
وبين المقصود وان كانت مقصودة فى هذا الفن والفرق بين المقصود من هذا الفن
وبين المقصود فى هذا ظاهر حيث يشتمل الاول المقصود الاصلي وغيره بخلاف المقصود من
هذا الفن مقدم على المقصود فى هذا الفن فلهذا قدم الرابع على الخامس وافراد الصفات
فى الابواب من العوامل اللفظية حيث قال اللفظية ولم يقل اللفظيات باجمع وغير مع ان موصوفها

جع وهو العوامل بعلم مما ذكرنا في الكتب المبسوطة اي في قوله مخزانة المضبوطة ولعل المضبوطة
ودفع نفسها من المبسوطة لكن لابد ههنا ان يذكر وجه الحصر اي حصر ابواب الكتاب في ثلثة
بان يقال ان المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخلو ان يكون موقوفا عليه للمباحث الآتية اولى
فالاول هو الباب الاول وان كان الثاني وهو ما لم يتوقف عليه المباحث الآتية فلا يخلو من ان يكون
البحث من جهة العاملية اولا فان الاول فلا يخلو من ان يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا او معنويا
فالاول اي ما يكون فيه قياسيا هو الباب الثاني والثاني ما يكون العامل فيه سماعيا هو الباب الثالث
والثالث اي ما يكون العامل فيه معنويا هو الباب الرابع وان كان الثاني وهو ما يكون البحث
لا من جهة العاملية فهو الباب الخامس فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث من جهة العاملية
ان يكون هو الباب الخامس الذي في فصول من العربية فلم لا يجوز ان يكون شيئا آخر لم يكن في
تلك الفصول قلنا اعلم اولا ان الحصر اي الحكم بالانحصار اما عقلي اي يتردد بين النفي والاثبات
يجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم الانحصار واما استقرائي لا يكون كذلك بل يستند
الى التتبع التام والاستقراء هذا هو المشهور بين الجمهور لكن قد اخترع بعضهم ههنا قسما آخر وسماه حصرا
جعليا وبيانه ان ذلك الاستقراء اما ان يتعلق بجعل جاعل اي يكون المقسم مما يجعله جاعل على
تعداد تلك الاقسام كالمصنف المجعول على الابواب الخمسة اولا يتعلق بجعل جاعل فان لم يتعلق به فهو قسم منه يسمونه
بذلك الاصطلاح الاستقرائي وان يتعلق به فيسمونه الحصر الجعلي اذا عرفت هذا فالسؤال الحاصل الوارد ههنا في كل حصر جعلي
لا عقلي لان مرادهم نافية لا يتطرق اليه الشبهة لكن نندفع ذلك السؤال بكون الاستقرائي اذ لم يكن البحث من جهة العاملية
يلزم ثبوت الحصر بالاستقراء في ابواب الكتاب وابوابه لا بالعقل لان العقل يجوز ان يكون شيئا آخر غير الخمس تم الكتاب بعون الله الوهاب

اللهم اغفر لمن نظر ودعا لكاتبه

وابابه تم تم

م



محرم صفر ربیع الاول ربیع الاخر

جماز الاول جماز الاخر رجب شعبان

رمضان شوال ذی القعده ذی الحجه

تمه ترتیب السنه